



کتابخانه ملی و اسناد ملی جمهوری اسلامی ایران (۱)

مختصر الدرر السنية العجوة

لشيخ النقية، لعلم بهفقرنا الحسن الهندي

المحقق الحلبي (١٦٠٤-١١١٩هـ)

محقق

سجاد علي محمد الحلبي

مجلد اول، شريف مشهور، مشهور، كتبها طبع في دار الطب في سنة ١١١٩هـ

مع فهارس تصويب من كتاب (الشرابي) لابن تيمية الشافعي (١٣٢٩هـ)

المطبعة في دار الطب في سنة ١٣٢٩هـ، دار الطب في دار الطب

طبع في

دار الطب

دار الطب



سلسلة نوادر المخطوطات الحليّة (١)

مُخْتَصَرُ الْمَرَّاسِمِ الْعُلُوبِيَّةِ

لِلشَّيْخِ الْفَقِيهِ الْعَظِيمِ جَبْرِ بْنِ الْحَسَنِ الْهَدْيِيِّ رَحِمَهُ اللهُ

المُحَقِّقُ الْحَلِيّ (٦٠٢ - ٦٧٦ هـ)

تَحْقِيقُ

لِجَمَالِ عَلِيِّ مَجِيدِ الْحَلِيِّ

شبكة كتب طبعة الأصيل مع مُصَوَّرَةَ النُّسخة التي كتبها تلميذ المؤلف في سنة ٦٧٢ هـ

مع قطعة نفيسة من كتاب (الشرائع) لابن بابويه القمي (ت ٣٢٩ هـ)

المخطوطتين في خزّانة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة

رُجِعَ وَخُجِرَ

مِرْكَاتُ الشُّرَاةِ الْحَلِيَّةِ

قِسْمُ شَيْخِ وَرَثَةِ الْحَاجِّ آخِرِ الْأَيَّامِ الْأَبْنَاءِ

shiaibooks.net

رابط بديل < mktba.net



الجمهورية العراقية
وزارة الثقافة
مركز تراث الحلة

موبايل: 009647602320073

E-mail: hilla@alkafeel.net

المحقق الحليّ، جعفر بن الحسن بن يحيى، ٦٠٢-٦٧٦ هجريًا، ملخص.

مختصر المراسم العلويّة = Mukhtasar AL-Marasim AL-Alawiyya / للشيخ الفقيه المعظم جعفر بن الحسن الهذليّ المحقق الحليّ؛ تحقيق أحمد عليّ مجيد الحليّ. - الطبعة الأولى. - كربلاء [العراق]: العتبة العباسيّة المقدّسة، قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة، مركز تراث الحلة، ١٤٣٧ هـ. = ٢٠١٦.

٢٦٠ صفحة، ١٢ ورقة غير مرقّمة: صور طبق الأصل؛ ٢٤ سم.-(سلسلة تراثيات حليّة محقّقة =

(١؛ Series of Codicological Hillian Heritage)

تضمّن كشافات.

يطبع لأول مرّة مع مصوّرة النسخة التي كتبها تلميذه مع قطعة نفيسة من كتاب الشرائع لابن بابويه القميّ المحفوظتين في خزانة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة. المصادر في الحاشية.

النص باللغة العربية؛ ومستخلص بالإنجليزية.

١. سلّار الديلمي، حمزة بن عبدالعزيز، توفي ٤٦٣ هجريًا. المراسم العلويّة في الأحكام النبويّة، مختصر. ٢. الفقه الجعفري. ٣. العلماء المسلمون--الشيعة الإماميّة--تراجم. ألف. سلّار الديلمي، حمزة بن عبدالعزيز، توفي ٤٦٣ هجريًا. المراسم العلويّة في الأحكام النبويّة، مختصر. ب. الحليّ، أحمد عليّ مجيد، ١٣٩١ هجريًا، محقّق. ج. العنوان. د. العنوان: المراسم العلويّة في الأحكام النبويّة، مختصر. هـ. Mukhtasar AL-Marasim AL-Alawiyya.

KBP370.S25 .A366 2016

مركز الفهرسة ونظم المعلومات

الكتاب: مختصر المراسم العلويّة.

تأليف: الشيخ الفقيه المعظم جعفر بن الحسن الهذليّ، المحقّق الحليّ (٦٠٢-٦٧٦هـ).

تحقيق: أحمد عليّ مجيد الحليّ.

مراجعة وإخراج: مركز تراث الحلة.

جهة الإصدار: العتبة العباسيّة المقدّسة، قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة.

الطبعة: الأولى.

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.

سنة الطبع: ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٠٢٢) لعام ٢٠١٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأهداء

وَأَنَا أَلْمَلِمُ أَحْرَفَ الْكِتَابِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ وَأُوشِكُ أَنْ أَفْرَغَ مِنْهُ
نُبِّتُ بِاسْتِشْهَادِ ابْنِ أُخْتِي فِي سَاحَةِ الْوَعَى
وَحَقٌّ لِي أَنْ افْتَخِرَ بِذَلِكَ

كَانَ ذَلِكَ فِي عَصْرِ يَوْمِ الْحَمِيسِ ١٦ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ ١٤٣٧ هـ
فِي لَيْلَةِ زَفَافِ أَخِيهِ وَعَمْرُهُ اثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ سَنَةً
فَالِي أَبْطَالِ الْحَشْدِ الشَّعْبِيِّ وَرِجَالِ جَيْشِنَا الْبَاسِلِ
وَإِلَى كُلِّ الشُّهَدَاءِ رُضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
وَإِلَى عَلِيٍّ^(١)

أُهْدِي مَجْهُودِي هَذَا لَعَلَّهُ يَفِي حَقَّ قَطْرَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ دِمَائِهِمُ الزَّكِيَّةِ

أَحْمَدُ

(١) الشَّهِيدُ عَلِيُّ قَاسِمِ هَادِي الْخَفَاجِيِّ الَّذِي نَالَ شَرَفَ الشَّهَادَةِ فِي نَاحِيَةِ الصَّقْلَاوِيَّةِ.

كَلِمَةُ الْمَرْكَزِ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيّد المرسلين أبي القاسم مُحَمَّد وآله الطيبين الطاهرين.

لقد منَّ الله تعالى على مدينة الحلة الفيحاء أن شرفها باحتضان حوزة علوم أهل البيت زمنًا يقرب على خمسة قرون، تخرّج فيها علماء أعظم ملؤوا الدنيا بتراثهم الفكري، ووضعوا بصماتهم في صفحات التاريخ المضيئة، فتناول العلماء من بعدهم ذلك التراث بالبحث والدرس والشرح. ولما فيه من رصانة علمية، ومطالب دقيقة في شتى العلوم والفنون، تصدّى لطباعته جملة من المؤسسات العلمية والبحثية؛ لما فيه من رصانة علمية ومطالب دقيقة في شتى مجالات المعرفة والفنون، وهي مع ذلك لم تستطع أن تطبع من تراث مدينة الحلة إلا النزر القليل ممّا وقع بين أيديها، ممّا اشتهر صيته في الأوساط العلمية وفي بطون الكتب بوصفه مصدرًا معتمدًا.

ومن منن الله تعالى المتوالية ونعمه السابغة أن وفقّ لخدمة هذه البلدة الطيبة بافتتاح مركز يُعنى بتراثها الفكري الثري، وبرعاية مباشرة دائمة من الأمانة العامة للعتبة العباسية المقدّسة متمثلة بساحة السيّد أحمد الصّافي (دام عزّه) المتولّي الشرعي للعتبة المقدّسة، وإشراف قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية



متمثلاً بجناب الشيخ عمّار الهلاليّ (دام توفيقه)، إذ واكبت العتبة المقدّسة فكرة تأسيس (مركز تراث الحلة) منذ أوّل يوم أبصر فيه النور، وأزال عن التراث الحليّ غبار الزمن، فكان لها الفضل الأوفر واليد الطولى في تأسيس هذا المركز الفكريّ، فتصدّى لنشر تراث أعلام الحلة الماضين، وما خلفوه من فكر رصين، كما وتبنّى ترجمة حياتهم الكريمة التي استوعبها بطلب العلم وخدمة الدين وأهله عبر القرون، فكان في سيرتهم عبرة، وفي تراثهم حكمةً يبتغيها المؤمن.

كما وعنى المركز بتراث الحلة التاريخيّ والجغرافيّ والفلكلوريّ، ضارباً في أعماق التاريخ بحثاً عن المعلومة الصحيحة النافعة، وعن كلّ ما يمتُّ إلى هذه المدينة العريقة بصلة.

فكان ثمرة ذلك أن أنتج وأخرج من الكتب والدوريات ما فيه مزيد فائدة على المكتبة الإسلاميّة والعربيّة، ممّا أنتجه رجال الحلة وعلمائها في الفقه والكلام، وعلم مقارنة الأديان والمذاهب، والتاريخ الإسلاميّ، وتاريخ أهل البيت، والتاريخ الحديث الذي يُعنى بالحلة، وما يتعلّق بفلكلور المدينة وعادات أهلها وتقاليدهم.

فكان من جملة ما أصدره المركز المبارك هذا الكتاب الذي بين يديك، الموسوم بـ(مختصر المراسم) للمحقّق الحليّ أبي القاسم جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦هـ)، وهو كتابٌ فقهيّ مختصر، لم يُطبع من قبل، بل كان يُعدُّ في جملة المفقود من تراثنا الفكريّ، وفي قصّة العثور عليه حكايةٌ توفيقٍ جليّة - ذكرها المحقّق في مقدّمته للكتاب - إذ إنّ هذا الكتاب حُقّق على نسخة نفيسة قرئت على المؤلّف، كتبها له وقرأها عليه تلميذه السيّد محمّد بن مطرف الحسنيّ في سنة (٦٧٢هـ)، وعليها



بضع كلمات للمحقق الحلبي بخطه الشريف، وهذه النسخة ضُمَّت إلى نسخة نفيسة من كتاب الشرائع لابن بابويه القمي (ت ٣٢٩هـ)، وهما محفوظتان في خزانة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامة في النجف الأشرف.

وبناءً على طلب أحد الفضلاء - لم يصرح المصنّف باسمه - اختصر كتاب (المراسم العلوية) للفقير حمزة بن عبد العزيز الديلمي الملقّب بسَلار (ت ٤٦٣هـ)، فكان هذا المختصر، والذي جاء جامعاً لمسائله، مختصراً لمطالبه تارةً، ومزيّداً في بعضها تارةً أخرى، غير أنّ الزيادة نسبتها يسيرة، ومقدّماً ومؤخراً في بعض أبوابه. قام بتحقيق هذا السفر النفيس الأخ الفاضل، والأستاذ المحقّق أحمد عليّ مجيد الحلبيّ شكر الله سعيه، فكان تحقيقه للكتاب وما خطّته أنامله في مقدّمته أمانة على سعة ما بذله من وسع في ضبطه وإتقانه دراسةً وتحقيقاً، فهو المحقّق الثابر العامل، ذو الباع الطويل في هذا الفن، وصاحب التحقيقات الرائعة التي لا تخفى على المتتبّع، فلم يدخر في إخراجها بأحسن حلّة جهداً، وكان قرينه في العمل التوفيق والسداد، فبلغ في تحقيقه الغاية والمراد، فله درّه وعليه أجره.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الشيخ صادق الخويلدي

مدير مركز تراث الحلة

٢٣ شعبان المعظم ١٤٣٧هـ

مُقَدِّمَةُ الْحَقِيقِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين الذي جعلَ مراسمَ دينه بالأحكام النبوية، واختصرَ لنا ذلك بالنبي وآله، إذ أمرنا بسلوك الطريقة العلوية المحمدية، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله خير البرية.

وبعد: فإنه لم يجُل في خاطري أن يحالفني الحظ والتوفيق في يوم من الأيام فأضع بين يدي نسخةً وُضعت بين يدي المحقق الحلي، جعفر بن الحسن الهذلي (ت ٦٧٦ هـ) نفسه، هي النسخة الخطية من كتاب (مختصر المراسم) كتبها له وقرأها عليه تلميذه السيد محمد بن مطرف الحسيني في سنة (٦٧٢ هـ)، واستلمتها الأيدي الكريمة بعد ذلك جيلاً بعد جيل، فمن المحقق الحلي إلى تلميذه السيد محمد بن مطرف الحسيني (كان حياً سنة ٦٩٥ هـ)، ثم إلى السيد رضي الدين محمد ابن الحسن الرزقي الداودي الحسيني (كان حياً سنة ٦٩٥ هـ)، الذي قرأها على السيد ابن مطرف وأجازه بروايتها، ثم تملكها الشيخ محمد جواد البلاغي (ت ١٣٥٢ هـ)، وبين الأخيرين ما خفي عنا من أسماء الذين قرأوا الكتاب ودرسوه وحفظوه وتملكوه، ثم تملكها بالشراء من الشيخ البلاغي الشيخ علي آل كاشف الغطاء (ت ١٣٥٠ هـ)، ثم تملكها نجله الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء (ت ١٣٧٣ هـ)، ثم الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ) الذي عرفها



في كتابه الذريعة، ثم السيد علي الحسيني السيستاني ونجده السيد محمد رضا السيستاني، فقد رأياها قبل تحقيق كتاب (الشرائع) لابن بابويه المنضم إلى نسخة (مختصر المراسم)، واستنسخ الأخير كتاب (الشرائع) هذا، فرحم الله الماضين وحفظ الباقيين وجزاهم الله جميعاً خيراً على حفظهم لنا هذا الأثر اليتيم النفيس الذي هو من آثار عظيم من عظماء علماء الحلّة، هو الفقيه المعظم المحقق الحليّ ، الذي وُلِدَتْ في جوارِ قبره.

وكان من التوفيق أيضاً أن أعود إلى مدينتي الحلّة السيفيّة بعد انتقالي إلى النجف الأشرف مع والدي قبل أربعين عاماً؛ وذلك لإحياء هذا الأثر، وغيره من الآثار الحلّيّة، وقد وقفتُ إلى تحقيقه بضيافة مركز تراث الحلّة التابع لقسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة في العتبة العبّاسيّة المقدّسة.

وكتاب المختصر هذا عرفته في أواخر سنة ١٤٣٢ هـ في مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة^(١)، يوم كان اهتمام المرجعيّة الرشيدة بإخراج أثر مهمّ من آثار الشيعة

(١) إذا ما بناءً شاده العِلْمُ وَالتَّقَى تَهَدَّمَتِ الدُّنْيَا وَلَمْ يَتَهَدَّمِ
مكتبة الإمام الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء العامّة المسماة بـ: (مكتبة عليّ والحسين)
الوالد والولد، أسسها الشيخ عليّ ابن الشيخ محمد رضا ابن الشيخ موسى ابن الشيخ جعفر
آل كاشف الغطاء (ت ١٣٥٠ هـ) فَصَّصَتْ أَمْهَاتِ الكُتُبِ التَّرَاتِيهِ، كتب الأجداد والآباء التي
توارثوها خلفاً عن سلف، ثم زاد مؤسسها على إرثها العريق كتباً بالشراء والنسخ، فهو
على ما استنسخه حقيقاً بأن يلقب بـ: (شيخ التراث)، وزاد عليها بعده نجله الشيخ محمد
الحسين آل كاشف الغطاء وحفيده الشيخ شريف عاملين بنهج مؤسسها في جمع التراث
وحفظه، وشاء الله تعالى أن يحفظ هذه المكتبة على الرغم من الظروف القاهرة التي ألمت
بالعراق الجريح، فرعاتها كما رأينا وسمعنا يُجَنُّونَ عليها كحنو الأم على طفلها.

وشع نورها من جديد يوم جدّد بناءها آية الله العظمى السيد عليّ الحسيني السيستاني ←



الإمامية، هو كتاب (الشَّرَائِع) لوالد الشَّيْخ الصدوق عليّ بن الحسين بن موسى ابن بابويه (ت ٣٢٩هـ) والمنضمّ مع (مختصر المراسم) في مجموعة خطّية واحدة، والذي حُقِّق وطُبِع ونُشر بجهودٍ مضمّنية قلَّ نظيرها.

وما إن كُتِّفَتْ بإحياء بعض تراث مدينة الحلّة العريقة الذِّكر من سِاحة الحجّة السيّد أحمد الصّافي دام تأييده، وذلك بالعمل في مركز تراث الحلّة الذي فُتِح برعايته واهتمامه، حتّى سارعتُ في الإجابة، وانتَهزتُ الفرصة في أن أُحيي هذا الأثر الذي لم يُطبع من قبل، والذي كتبه تلميذ المؤلِّف ، وقد استغرق عملي في تحقيقه مائتين وخمسين ساعة، قضيتها في رعاية أبويّة بين إخوتي وأحبّتي العاملين في مركز تراث الحلّة، وأجهدت نفسي في كتابة مقدّمة أردتُ لها أن تضمّ كلّ شاردة وواردة تتعلّق بالكتاب ونسخته، وجعلتها في خمس فقرات على النحو الآتي:

الفقرة الأولى: سلّار الدَّيْلَمِيّ مؤلِّف كتاب (المراسم العلويّة في الأحكام النّبويّة)

التّعريف به.

الثناء عليه.

تصانيفه.

وفاته وموضع دفنه.

→ سنة (١٤٢٨هـ) فازداد النور نورًا والخير خيرًا، وهي اليوم بحمد الله تعالى عامرةً بعمارتها الجديدة الواقعة بجانب مقبرة ومسجد الشَّيْخ جعفر الكبير، وموردٌ عذبٌ لطالبي العلم ومحبي التراث.



الفقرة الثانية: كتاب (المراسم العلوية في الأحكام النبوية)

التعريف به.

شروحه.

مختصراته.

مخطوطاته (أقدم نسخته).

طبعاته.

الفقرة الثالثة: المحقق الحلبي مختصر (المراسم العلوية)

التعريف به.

أساتذته وتلاميذه.

تصانيفه.

شعره.

وفاته.

الفقرة الرابعة: كتاب (مختصر المراسم العلوية)

المحقق الحلبي واختصار الكتب.

مختصر المراسم العلوية.

إثبات نسبة الكتاب إلى المحقق الحلبي .

في نسبة الكتاب لغير المحقق الحلبي .

الأسباب التي أدت إلى عدم معرفة الكتاب.



الفقرة الخامسة: نُسخ كتاب (مختصر المراسم العلوية)

النُّسخ المعتمدة.

النُّسخة الأولى الأصل (نسخة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامة).

النُّسخة الثانية (نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة).

الإجازة التي كُتبت على نسخة (مختصر المراسم).

ترجمة السيّد محمّد بن مطرف الرزقيّ الحسينيّ (النّاسخ والمُجيز).

مشايخه وأساتذته.

ترجمة السيّد رضيّ الدّين أبي عبد الله محمّد بن الحسن بن عليّ الرزقيّ الداوديّ

العلويّ الحسينيّ (المُجاز).

مشايخه وأساتذته.

هل كانت النُّسخة الأولى الأصل عند آية الله السيّد حسن الصّدر أم لا؟

منهج التّحقيق.

شكر وتقدير.

الخاتمة.



الفقرة الأولى

سلار الديلمي

مؤلف كتاب (المراسم العلوية في الأحكام النبوية)

التعريف به

هو الفقيه الأعظم، والشَّيخ الأجلُّ، الشَّيخ أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز الديلمي^(١) الطبرستاني^(٢)، المعروف بـ(سلار) أو (سالار)، وقد اشتهر بلقبه حتَّى ذكره جملة من أصحاب الرجال والتراجم في باب السين^(٣).

(١) الدَيْلَمِيُّ (بفتح الدال المهملة وسكون الياء المعجمة بنقطتين من تحتها، وفتح اللام وكسر الميم): نسبة إلى الديلم، وهي بلاد معروفة، ينسب إليها جماعة من أولاد الموالي، يُنظر: الأنساب (السَّمعاني): ٥٢٧/٢.

(٢) طَبْرِسْتَان (بفتح أوله وثانيه، وكسر الراء): معناها ناحية الطَّبَر، والنسبة إلى هذا الموضع (الطَّبْرِيّ)، وهي بلدان في إيران واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم، خرج من نواحيها ما لا يحصى كثرة من أهل العلم والأدب والفقه، والغالب على هذه النواحي الجبال، فمن أعيان بلدانها: دهستان وجرجان وأسترآباد وآمل وهي قصبتها وسارية، وشالوس، وطبرستان في البلاد المعروفة بهازندران. (يُنظر: معجم البلدان: ١٣/٤ باختصار).

(٣) هذه الترجمة أوردتها على سبيل الاختصار، وهي خالية من بعض المطالب العلمية، <



الثناء عليه

١. منتجب الدين ابن بابويه (ت ٥٨٥هـ) في الفهرست: «الشيخ أبو يعلى سالار بن عبد العزيز الديلمي، فقيه، ثقة، عين»^(١).
 ٢. السيّد المرتضى، عليّ بن الحسين الموسويّ (ت ٤٣٦هـ) - أستاذه - في مفتتح أجوبة المسائل السّالريّة التي سأله عنها الديلمي، قال: «قد وقفت على ما أنفذه الأستاذ - أدام الله عزّه - من المسائل وسأل بيان جوابها، ووجدته - أدام الله تأييده - ما وضع يده من مسائله إلّا على نكتة وموضع شبهة».
- وقال السيّد محمّد مهديّ بحر العلوم (ت ١٣١٢هـ): قال بعد إيراد كلام الشريف المرتضى المتقدّم بشأن المسائل السّالريّة ما نصّه: «وناهيك بهذا النعت له من السيّد، ولعمري لقد سأل هذا الفاضل في مسائله المذكورة عن أمور عويصة بتحرير متقن سديد يدلّ على كمال فضله واقتداره في صنعة الكلام وغيره، وقد تعمّق السيّد الأجلّ المرتضى بما يعلم منه مقدار فضيلة السائل وتمهّره وتسلّطه على العلم، وقد كان سؤاله عن ذلك حال تحصيله على السيّد وقراءته عليه.

→ وأوكلت الأمر إلى جملة من كتب التراجم، وعلى سبيل المثال لا الحصر يُنظر ترجمته في: فهرست منتجب الدين: ٦٧ الرقم ١٨٣، معالم العلماء: ١٦٩ الرقم ٩٢٣، خلاصة الأقوال: ١٦٧ الرقم ١١، رجال ابن داود: ١٠٤ الرقم ٧١١، أمل الآمل: ١٢٧/٢ الرقم ٣٥٧، نقد الرجال: ٣٤١/٢، أعيان الشيعة: ١٧٠/٧، طبقات أعلام الشيعة: ٨٦/٢، الأعلام: ٢٧٨/٢، معجم رجال الحديث: ٨/٨ الرقم ٤٩١٩، موسوعة طبقات الفقهاء: ٢/٢٦٧ الرقم ١٥ و ١٢٢/٥ الرقم ١٨٠٣، وغيرها.

(١) فهرست منتجب الدين: ٦٧ الرقم ١٨٣.



فإنه قال - في ابتداء المسائل -: (أَمَا نَعْمُ اللهُ تَعَالَى عَلَى الْخَلْقِ بَدْوَامِ بَقَاءِ سَيِّدِنَا الشَّرِيفِ السَّيِّدِ الْأَجَلِّ الْمُرْتَضَى عِلْمِ الْهَدَى - أَطَالَ اللهُ بَقَاءَهُ وَأَدَامَ عُلُوَّهُ وَسَمُوَّهُ وَبَسْطَهُ، وَكَبَتِ أَعْدَاءَهُ وَحَسَدَتَهُ، فَلَا لِسُنُّ تَقْصُرُ عَنْ أَدَاءِ شُكْرِهَا، وَالْمَنْ تَضَعَفَ عَنْ تَعَاظِي نَشْرَهَا، فَلَا أَزَالَ اللهُ عَنَّا وَعَنْ الْإِسْلَامِ ظِلَّهُ، وَحَرَسَ أَيَّامَهُ مِنَ الْغَيْرِ، وَبَعْدَ: فَمَنْ كَانَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى إِلْقَاءِ مَا يَعْضُضُ لَهُ وَيَعْتَلِجُ فِي صَدْرِهِ مِنَ الشَّبهِ إِلَى الْخَاطِرِ الشَّرِيفِ، وَاسْتِمْدَادِ الْهَدَى مِنْ جِهَتِهِ، فَلَا مَعْنَى لِإِقَامَتِهِ عَلَى ظَلَمَتِهَا، وَالْغَايَةَ اقْتِبَاسِ نُورِ اللهِ سَبْحَانَهُ؛ لِيَقِفَ عَلَى الطَّرِيقِ النَّهْجِ وَالسَّبِيلِ الْوَاضِحِ وَالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَالْخَادِمِ وَإِنْ كَانَ مَتَمَكِّنًا مِنْ إِيْرَادِ ذَلِكَ فِي الْمَجْلِسِ الْأَشْرَفِ وَأَخَذَ الْجَوَابَ عَنْهُ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهُ، فَإِنَّهُ سَائِلُ الْإِنْعَامِ بِالْوُقُوفِ عَلَى هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَإِيْضَاحِ مَا أَشْكَلَ مِنْهَا، لِيَعْمَ النِّفْعَ بِهَا، فَيَحْصِلُ بِذَلِكَ الْمُبْتَغَى بِمَجْمُوعِهِ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى الْحَقِّ، وَعَمُومِ النِّفْعِ لِلْمُؤْمِنِينَ كَافَّةً، وَالتَّنْوِيهِ بِاسْمِ الْخَادِمِ، وَلِرَأْيِ سَيِّدِنَا الشَّرِيفِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى عِلْمِ الْهَدَى أَدَامَ اللهُ قُدْرَتَهُ فِي ذَلِكَ وَعُلُوَّهُ إِنْ شَاءَ اللهُ...)، ثُمَّ أَخَذَ فِي ذِكْرِ الْمَسَائِلِ»^(١).

٣. العَلَامَةُ الْحَلِّيُّ (ت ٧٢٦هـ) فِي خِلَاصَةِ الْأَقْوَالِ: «سَلَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدِّيْلَمِيِّ، أَبُو يَعْلَى - قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ - شَيْخُنَا الْمَقْدَّمُ فِي الْفِقْهِ وَالْأَدَبِ وَغَيْرِهِمَا، كَانَ ثِقَةً وَجَهًّا.. قَرَأَ عَلَى الْمَفِيدِ وَعَلَى السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى»^(٢).

(١) المسائل السَلَّارِيَّة (مخطوط في مكتبة مجلس الشورى بطهران، الرقم ١٠٠٠٧/٢)، الفوائد الرجالية (بحر العلوم): ٣/١٥، الذريعة: ٥/٢٠٦، الرقم ٩٦٠.
(٢) خلاصة الأقوال: ١٦٧، الرقم ١١.



- ٤ . ابن داود الحليّ (كان حيّاً سنة ٧٤١هـ) في رجاله: «سلار بن عبد العزيز الديلميّ، أبو يعلى، فقيهٌ جليلٌ معظّم، مصنّف، من تلامذة المفيد والسيد المرتضى»^(١).
- ٥ . الحرّ العامليّ (ت ١١٠٤هـ) في أمل الآمل: «الشيخ أبو يعلى سالار بن عبد العزيز الديلميّ، فقيهٌ، ثقةٌ، دينٌ.. ثقة، جليل القدر، عظيم الشأن، فقيه، يروي عنه الشيخ أبو عليّ [ابن الشيخ الطوسيّ]»^(٢).
- ٦ . السيّد محمّد باقر الخوانساريّ (ت ١٣١٣هـ) في روضات الجنّات: «الشيخ المتفقه الإمام أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز، الملقّب بسالار الديلميّ، أحد أعاضم المتقدّمين من فقهاء هذه الطائفة، بل واحدهم المشار إليه في كتب الاستدلال.. وهو من كبار تلامذة المرتضى والمفيد»^(٣).
- ٧ . السيّد محسن الأمين العامليّ (ت ١٣٧١هـ) في أعيان الشيعة: «كان متكلمًا، أصوليًا، فقيهاً، أدبيًا، نحوياً، ذا شهرة واسعة بين العلماء، فكانوا يقفون عند أقواله، وينقلونها في كتبهم، وحسبه شرفاً أنّه يعدّ من أجلة تلامذة المفيد والمرتضى»^(٤).

تصانيفه

- ١ . الأبواب والفصول، في الفقه^(٥).

(١) رجال ابن داود: ١٠٤ الرقم ٧١١.

(٢) أمل الآمل: ١٢٤/٢ و ١٢٧ الرقم ٣٥٧.

(٣) روضات الجنّات: ٣٧٠/٢.

(٤) أعيان الشيعة: ١٧٠/٧ تحت الرقم ٥٤٧.

(٥) يُنظر: كشف الحجب والأستار: ٢ الرقم ٤، الذريعة ١/٧٣ الرقم ٣٦٣.



٢. الأسئلة السلارّية، مسائل في الفقه سأل عنها أستاذه السيّد المرتضى، مخطوط^(١).
٣. التذكرة في حقيقة الجوهرة، مفقود^(٢).
٤. التقريب في أصول الفقه، مفقود^(٣).
٥. الردّ على أبي الحسن البصريّ في نقضه كتاب (الشافى في الإمامة)، مفقود^(٤).
٦. المراسم العلويّة، مطبوع.
٧. المقنع في المذهب، مفقود^(٥).

وفاته وموضع دفنه

قال الصفديّ (ت ٧٦٤هـ): مات في صفر سنة ٤٤٨هـ^(٦).
وذكر السيّد محسن الأمين العامليّ (ت ١٣٧١هـ) والشيخ آقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩هـ) نقلًا عن نظام الأقوال^(٧) أنّه: «مات بعد الظهر من يوم السبت

-
- (١) يُنظر: الذريعة: ٢/٨٣ الرقم ٣٣١ (والأجوبة لأستاذه).
 - (٢) يُنظر: الذريعة: ٤/٢٤ الرقم ٧٥.
 - (٣) يُنظر: كشف الحجب والأستار: ١٣٦ الرقم ٦٧٧، الذريعة: ٤/٣٦٥-١٥٩١.
 - (٤) يُنظر: الذريعة: ١٠/١٧٩ الرقم ٣٧٨.
 - (٥) يُنظر: كشف الحجب والأستار: ٥٤٧ الرقم ٣٠٨٢، الذريعة: ٢٢/١٢٤ الرقم ٦٣٦٦.
 - (٦) الوافي بالوفيات: ١٦/٣٣.
 - (٧) كتاب (نظام الأقوال في معرفة الرجال) لنظام الدين محمّد بن الحسين الساجيّ، نزيل عبد العظيم بالري، وتلميذ البهائيّ، توفّي بعد الشاه عبّاس (ت ١٠٣٨هـ)، يُنظر: الذريعة: <



لستُ خلون من شهر رمضان سنة ٤٦٣ هـ^(١)، وهو الصحيح المشهور.

وقال الميرزا عبد الله الأفندي (ت حدود ١١٣٠ هـ) في كتابه (رياض العلماء وحياض الفضلاء) نقلًا عن تذكرة الأولياء^(٢): «إنّ سلار بن عبد العزيز الديلمي مدفون في قرية خسرو شاه من قرى تبريز».

وقال الأفندي: وقد وردتُ عليها أيضًا وسمعتُ من بعض أكابرها بل من جميع أهلها أنّ قبره بها، وكان قبره هناك معروفًا، وقد زرتُه بها، وخسرو شاه: كان (كانت - ظ) في الزمن القديم بلدة كبيرة معروفة من بلاد آذربيجان، والآن صارت قرية.. وهي من تبريز على مرحلة بقدر ستة فراسخ^(٣).

وقال السيّد محمد حسين الجلاي: «حدّثني السيّد محمد عليّ القاضي التبريزي أنّ مزاره معروف، وتزوره الطائفة»^(٤).

→ ١٩١ / ٢٤ الرقم ٩٩٤.

(١) يُنظر: أعيان الشيعة: ١٧٠ / ٧، طبقات أعلام الشيعة: ٨٦ / ٢.

(٢) تذكرة الأولياء: في تراجم العلماء والصلحاء والأكابر والمشاهير المدفونين في تبريز ونواحيها، للمولى حسري الأديب الشاعر الصوفيّ التبريزيّ (ق ١١).. طبع قبل سنين كما ذكره بعض المطلّعين، يُنظر: الذريعة: ٤ / ٢٩ الرقم ٩٩.

(٣) رياض العلماء: ٤٤١ / ٢ - ٤٤٢.

(٤) فهرس التراث: ٥٣٤.



الفقرة الثانية

كتاب (المراسم العلوية في الأحكام النبوية)

التعريف به

مختصر فتوائي معروف من أحكام الطهارة إلى الدييات^(١)، في قسمين: (العبادات والمعاملات)، في بعض مسائله إشارة إلى بعض الأدلة، ألفه باسم أحد السلاطين لم يذكر اسمه تصريحاً في مقدمة المؤلف، سُمِّي في بعض الفهارس (الأحكام النبوية والمراسم العلوية)، واشتهر بـ(المراسم)، وقد يُعبَّر عنه بـ(الرّسالة) اختصاراً^(٢).

(١) اشتمل الكتاب على: (كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الصوم، وذكر الاعتكاف، وكتاب الحجّ، وكتاب الزكاة، وكتاب الخمس، وكتاب النكاح، وكتاب الفراق، وكتاب المكاسب، وذكر الشركة والمضاربة، وأحكام الشفعة، وكتاب الأيمان والنذور والعهود والكفارات، وكتاب العتق والتدبير والمكاتب، وأحكام الديون، وأحكام الوديعة، وأحكام العارية، وأحكام المزارعة، وأحكام الإجارة، وذكر الصلح، وأحكام الوقوف والصدقات، وأحكام الضمانات والكفالات، والحوالات والوكالات، وذكر الإقرار في المرض، وأحكام الوصية، وذكر اللقطة، وذكر الصيد والذبائح، وذكر الأطعمة والأشربة، وكتاب الموارث، وأحكام القضاء، وأحكام الجناية، وكتاب الحدود، وباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

(٢) يُنظر: كشف الحجب والأستار: ٥٠١ الرقم ٢٨١٧، الذريعة: ٢٠/٢٩٨ الرقم ٣٠٦٥، ←



أول الكتاب: «الحمد لذي القدرة والسلطان، والكرم والإحسان.. أمّا بعد على أثر ذلك أطال الله للحضرة العالية المظفّرة المنصورة الوزيريّة السيديّة الأجلّيّة السعادة والبقاء، وأدام لها السلطان والعلاء، والنور والسناء، وكبت لها الحسدة الأعداء، فإنّ أحقّ ما اشتغل به العارفون، وعمل به العاملون، الرسوم الشرعيّة والأحكام الحنيفيّة، إذ بها ينال جزيل الثواب.. وقد عزمت على جمع كتاب مختصر يجمع كلّ رسم ويجوي كلّ حتم من الشريعة، وأتيته على القسمة؛ ليقرب حفظه^(١) ويسهل درسه..»^(٢).

آخر الكتاب: «فقد أتينا في هذا الكتاب على كتب الفقه مع الاختصار، وجنبنا الإطالة والإكثار، وجعلناه تذكرةً للعالمين، وإمامًا للدارسين، ومقننًا للطالبيين، ورحمةً للعالمين، مع قلة حجمه وصغر جسمه حاوٍ للعبادات، متضمّن للشرعيّات، لا يفوته إلاّ القليل، ولا يرجع البصر عن نظره وهو كليل، فهو مليح المباني غزير المعاني، ولم نصنّفه لقصور الكتب المصنّفات عمّا فيه، بل لأنّ أصحابنا رضوان الله عليهم إذا اختصروا، أثبتوا العبادات، ولم يذكروا المعاملات، ولأنّه على طريقة من القسمة غير مألوفة، وملية غير معروفة، فلذلك برز على الأقران ووجب بفضله الإقرار والإذعان.. ويجعل عاقبتنا أجمعين إلى الجنّات، إنّه جواد كريم، بارٌّ رحيم»^(٣).

→ التراث العربيّ المخطوط: ١١/ ٢٧٥، فنخا: ٢٩/ ٥٦.

(١) في بعض نسخ المراسم: «وأتيته على القسمة؛ ليتقرّب حفظه».

(٢) المراسم العلويّة: ٢٧.

(٣) المراسم العلويّة: ٢٦٥، وقد ذكرت النّص بطوله لأنّ المؤلّف أورد فيه هنا علّة الاختصار في كتابه هذا.



شروحه

١. شرح لبعض المقاربين لعصر المصنّف، مختصرٌ على نحو التعلّيق، بعناوين (قوله - قوله)، ذكره ورآه الشَّيخ آقا بزرك الطهرانيّ عند الشَّيخ محمَّد السماويّ ضمن مجموعة عليها إجازة بخطّ قطب الدين الراونديّ، سعيد ابن هبة الله الحسينيّ (ت ٥٧٣هـ)، كتبها لولده نصير الدين حسين الشهيد، وهو ناقص الأوّل، يبدأ من ذكر حكم من دخل مكّة محرماً بالعمرة الرجبيّة وأقام بها عازماً على الحج^(١) إلى آخر الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي ينتهي به كتاب المراسم^(٢)، والكتاب سوف يُحقَّق ويُنشر في مجلّة (دراسات علميّة)، العدد التاسع، بتحقيق الأخ العلامة السيّد جواد الموسويّ الغريفيّ - دام تأييده.

وقد أشار الشَّيخ عزّ الدين الحسن بن أبي طالب اليوسفيّ المعروف بالفاضل الآبيّ (ت ٦٩٠هـ) إلى هذا الشرح في كتابه (كشف الرموز)^(٣).

وهناك بعض القرائن تُشير إلى أنّ الشارح من تلاميذ ابن إدريس الحليّ (ت ٥٩٨هـ)، وذلك لنقل بعض أقواله في الشرح معبراً عنه ب(بعض مشايخي)، دون التصرّيح باسمه.

وقد انتقلت هذه النسخة إلى مكتبة الإمام كاشف الغطاء وتسلسلها

(١) في الذريعة: (من أوّل الزكاة)، فلاحظ.

(٢) يُنظر: الذريعة: ١٤/٦٣ الرقم ١٧٥٢، و٢٠/٢٩٨.

(٣) قال في كشف الرموز (٢/٤٠) ما نصّه: «..فإنّ كتب الأصحاب خالية عن حديثٍ وارد في هذا المعنى، واعتبرت كتب الأحاديث فما ظفرت بشيء، وكذا ذكر شيخنا وصاحب البشريّ - قدّس الله روحه - وتوّهم بعض الشارحين لرسالة سلّار وجود حديثٍ مروّيٍّ بذلك، فقال: إنّ الخبر الوارد بذلك للتقيّة»، والحديث المشار إليه موجودٌ في هذا الشرح.



(٣١٦)، رأيتها ضمن مجموعة مع كتاب (الجواهر في الفقه) لابن البرّاج.
ولقدّمها أرى من المفيد أن أذكر مواصفاتها، وهي على النحو الآتي:
النسخة ضمن مجموعة ضمّت ثلاثة كتب:

الأوّل: الجواهر في الفقه: للقاضي سعد الدين أبي القاسم عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البرّاج، قاضي طرابلس (ت ٤٨١ هـ)، ناقص الآخر، ينتهي بالمسألة ذات الرقم (٧٣٣) من المطبوع ويقع في ٤٥ ورقة ورقتان منها بياض وعليه إجازة السيّد سعيد بن هبة الله الراونديّ المذكورة، ونصّها: «كتاب الجواهر في الفقه: تأليف القاضي أبي القاسم عبد العزيز بن نحرير ابن البرّاج»^(١) قرأه عليّ ولدي نصير الدين أبو عبد الله الحسين^(٢) أبقاه الله ومتّعني به^(٣) قراءة إتقان، وأجزت له أن يرويه عني، عن الشّيخ أبي جعفر محمّد بن المحسن الحلبيّ، عنه، كتبه: سعيد بن هبة الله^(٤).

الثاني: المراسم العلويّة: لسلاّر بن عبد العزيز الديلميّ (ت ٤٦٣ هـ)، ناقص الأوّل والآخر، يبدأ بباب ذكر ما يتطهّر به من الأحداث وينتهي بذكر أحكام الجنائيات في القضاء، ويقع في (٣١) ورقة، بعض أوراقه مخرومة^(٥).

(١) في الذريعة زيادة: (الطرابلسي)، وفي الطبقات غير موجودة، فلاحظ.

(٢) في الذريعة: (الحسيني)، وفي الطبقات صحيح مثل ما هو مثبت أعلاه، فلاحظ.

(٣) لم يرد في الذريعة: (الله)، التي بعدها تقرأ: (ونفعني به).

(٤) يُنظر: طبقات أعلام الشيعة: ٣/٧٥، الذريعة: ٥/٢٥٧، و ١٤/٦٣، و ٢٠/٢٩٨، وهذه الإجازة لم يذكرها الشّيخ آقا بزرك الطهرانيّ في مجلّد الإجازات من الذريعة فهي ممّا يستدرك عليه، فلاحظ.

(٥) ذكر الشّيخ الطهرانيّ النسخة هذه في كتابه الذريعة: ٢٠/٢٩٨.



الثالث: شرح المراسم العلوية: لمجهول، ناقص الأول، ويبدأ من ذكر النسيان من أفعال الحج^(١)، ويقع في (١١) ورقة، واستنسخ عن هذه النسخة أولاً: الشيخ محمد بن محمد بن علي الفراهاني المحمّد آبادي في شعبان سنة ٦١٨ هـ، ثم استنسخ عنها في شهر رمضان من تلك السنة أيضاً الشيخ أبو جعفر علي بن الحسين بن أبي العباس^(٢) الجاسطي^(٣) الوارثي^(٤)، وكتبها ذلك بخطهما في إنهاء النسخة.

ونص ما كتبه الأول: «انتسخ منه أضعف عباد الله وأحوجهم إلى رحمته محمد بن محمد بن علي الفراهاني المحمّد آبادي في عشر الأواخر من شهر الله المبارك رمضان^(٥) سنة ثمان عشر وستمئة داعياً لصاحبه ومستغفراً لمصنّفه»^(٦).

(١) في الذريعة: (من أول الزكاة)، فلاحظ.

(٢) في الذريعة: (الحسين)، بدل: (العبّاس) وهي كما في الطبقات، فلاحظ.

(٣) في طبقات أعلام الشيعة: (٤ / ١٠٤): (الخانني)، و(الجاسطي) أثبتناها من النسخة، وهي كما وردت في العديد من النسخ الخطية القديمة.

وقال الأفندي في رياض العلماء (٧ / ٤٩): «والجاسبي بفتح الجيم ثم ألف ساكنة ثم سين مهملة ثم باء موحددة نسبة إلى (الجاسب)، وهي قرية من قرى بلدة قم، وإليها ينسب [جملة] من أصحابنا، وغلط من صحّفه بالحاء المهملة».

(٤) في الذريعة (٥ / ٢٥٧): (الوراني)، و(واران بعد الألف راء، وآخره نون) من قرى تبريز على فرسخ منها.

يُنظر: معجم البلدان: ٣٤٧ / ٥.

(٥) (رمضان) في النسخة تقرأ: (شعبان)، وأثبتها على ما ورد من الحديث في المقنعة (ص ٣٧٣) عن أمير المؤمنين: «شهر رمضان شهر الله، وشعبان شهر رسول الله، ورجب شهري»، وعلى ما أثبتته الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعة، فلاحظ.

(٦) ذكر الشيخ الطهراني هذه النسخة في كتابه الذريعة: ٥ / ٢٥٧، و٤ / ٦٣ الرقم ١٧٥٢، ←



ونص ما كتبه الثاني: «انتسخ من هذا الكتاب العبد الضعيف الفقير المحتاج إلى رحمة الله تعالى أبو جعفر علي بن الحسين (الحسن) بن أبي العباس الجاسطي الواراني في شهر الله المبارك رمضان عظم الله بركته سنة ثمان عشر وستمائة داعياً لصاحبه بالخير».

والنسخة عليها ختم مكتبة مجد الدين [مجد الدين محمد النصيري الأميني (ت ١٣٩٠ هـ) ظاهراً]، وختم مكتبة الشيخ السماوي، ٨٧ ورقة، مختلفة السطور، ١٣,٧ × ٢٠ سم، الغلاف: جلد، أسود.

٢. شرح في زمن المحقق الحلبي (ت ٦٧٦ هـ) أو قبله بيسير، نقل عنه الشهيد الأوّل (ت ٧٨٦ هـ) في كتابه (ذكرى الشيعة) بعض الفوائد في باب التسليم، ولعله متحد مع الشرح الأوّل، أو مع الشرح اللاحق، والأمر يحتاج إلى تحقيق، كون الأوّل ليس فيه كتاب الصلاة^(١).

٣. شرح في زمن فخر المحققين الحلبي (ت ٧٧٠ هـ) أو قبله بيسير، فإنه نقل عنه في كتابه (إيضاح الفوائد) في كتاب الطلاق، ولعله متحد مع الأوّل أو الثاني، والأمر يحتاج إلى تحقيق، كون الأوّل ليس فيه كتاب الطلاق^(٢).

→ وترجم للفراهاني على ضوئها في طبقات أعلام الشيعة: ١٧٢ / ٤، كما ترجم للواراني في ١٠٤ / ٤.

(١) يُنظر: ذكرى الشيعة: ٤٢٧ / ٣، وقال فيه ما نصّه: «ومنها: الزامه [المحقق الحلبي] بوجوب صيغة: (السّلام علينا وعلى عباد الله الصّالحين) تحييراً، وهذا قول حدث في زمانه فيما أظنه أو قبله بيسير، لأنّ بعض الشراح لرسالة سلار أو ما إليه».

(٢) إيضاح الفوائد: ١٦١ / ٣، وقال فيه ما نصّه: «ونقل صاحب شرح رسالة سلار من أصحابنا بأنّه وجد بعض فتاوى المفيد بأنّ العقد وحده لا يوجب كلّ المهر بل إنّما يجب كلّ المهر بالعقد والدخول أو الموت فعلى هذا لا يتوجّه كلام ابن إدريس، والحقّ عندي اختيار والذي المصنّف».



٤. شرح السيّد ضياء الدين بن الفاخر: ويعبّر عنه بـ(السيّد الفاخر)، نقل عنه الشهيد الأوّل (ت ٧٨٦هـ) في كتابيه (الدروس الشرعيّة) و(غاية المراد)، ونقل عن الشهيد الأوّل جملة من المتأخرين، ونقل عن شرح الفاخر هذا جملة من الأعلام، منهم: حسين بن موسى العامليّ (حيّاً سنة ٨٨٨هـ) في كتابه (نزّهة الأرواح فيما يتعلق بأحكام النكاح)^(١)، والشهيد الثاني (ت ٩٦٥هـ) في كتابه (مسالك الأفهام)، والسيّد محمّد العامليّ في كتابه (نهاية المرام)، والفاضل الهنديّ (ت ١٣٧هـ) في كتابه (كشف اللثام)، والسيّد محمّد جواد العامليّ (ت ١٢٢٨هـ) في كتابه (مفتاح الكرامة)^(٢)، وقرنه الأخير بأعظم العلماء، وعصره غير معروفٍ لديّ، وكلّ ما أعرفه عنه هو أنّه متقدّم على الشهيد الأوّل^(٣).

(١) توجد منه نسخة مصوّرة في مركز الفقيه العامليّ، ونقل فيه عن شرح الفاخر قولاً فقهياً نادراً مطلباً واحداً فقط لا غير قبل إنهاء الكتاب، ونصّه: «ولو تركت الحداد فعلت محرّماً، وانقضت العدة، وقال أبو الصلاح والسيّد الفاخر شارح رسالة سلّار: لا تنقضي العدة بتركه؛ للإخلال بمراد الشارع، فلم يحصل الامتثال».

يُنظر عن الكتاب: فنخا: ٢٨٧/٣٣، والنسخة الخطيّة المصوّرة في مركز الفقيه العامليّ.

(٢) يُنظر: الدروس الشرعيّة: ١/٤٦٥، غاية المراد: ١/١٠٠، مسالك الأفهام: ٩/٢٧٩، نهاية المرام: ٢/١٠٢، كشف اللثام: ٨/١٢٤، مفتاح الكرامة: ٩/٦١٦.

(٣) في كتاب (الأنوار اللّوامع في شرح مفاتيح الشرائع) للشيخ حسين آل عصفور (ت ١٢١٦هـ) ما نصّه: (وقال أبو الصّلاح الحلبيّ والسيّد الفاخر السيّد أحمد بن طاوس: لا يحتسب من العدة ما لا يحصل فيه الحداد من الزمان؛ للإخلال بمراد الشارع فلا يحصل الامتثال ويجب الاستئناف وهو نادر..). ومن المعلوم أنّ هذه العبارة نقلها الشهيد الثاني في (مسالك الأفهام) عن شرح المراسم للسيّد الفاخر، وقد تفرّد الشيخ حسين آل عصفور بهذا القول، فلم ينصّ أحدٌ على أنّ السيّد الفاخر شارح المراسم هو السيّد أحمد ابن طاوس (ت ٦٧٣هـ)، ويبقى لديّ السيّد الفاخر مجهولٌ فاخرٌ، فلاحظ. <



قال الشيخ محمّد حسن النجفيّ (ت ١٢٦٦هـ) في كتابه (جواهر الكلام): «.. والسيد الأجل عليّ بن موسى ابن طاووس صاحب الكرامات، والعلامة طاب ثراه في جملة من كتبه، ووالده وولده وابن أخته السيد العميد، والسيد ضياء الدين ابن الفاخر، والشهيد والمقداد وتلميذه محمّد بن شجاع القطان..»^(١)، ولا أعرف وجهًا لهذا الترتيب إلا أن يكون لصاحب الجواهر معرفةً بطبقة الشارح، بينما قدّمه الشهيد الأوّل في كتابه (غاية المراد) على الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد الهذليّ (ت ٦٩٠هـ)^(٢).

وترجم له الميرزا عبد الله الأفندي في (رياض العلماء)^(٣) مقتصرًا على ما ذكره الشهيد الأوّل في كتابيه المذكورين أعلاه، ولعلّ الشارح له صلة بالسيد الفاخر ابن فضائل العلويّ شيخ سديد الدين يوسف بن عليّ ابن المطهر^(٤) (كان حيًّا سنة ٦٦٥هـ) - والد العلامة الحليّ - فيكون الشارح بطبقة سديد الدين يوسف ابن المطهر الحليّ.

ولعلّ هذا الشرح متّحد مع السابقين، والأمر يحتاج إلى تحقيق أيضًا، ولم يذكر الشيخ أقا بزرك الطهرانيّ (شرح الفاخر) في كتابه (الذريعة).

٥. العلائم في شرح المراسم: للسيد محمّد عليّ المعروف بأقا مجتهد ابن السيد

→ يُنظر: الأنوار اللوامع: ١٠/٢، ١٥٩، مسالك الأفهام: ٩/٢٧٩.

(١) جواهر الكلام: ٣٥/١٣.

(٢) يُنظر: غاية المراد: ١/١٠٠.

(٣) يُنظر: رياض العلماء: ٧/١٧٩-١٨٠، ٢١٦.

(٤) يُنظر: بحار الأنوار: ١٠٤-١٧٣.



صدر الدين الموسويّ العامليّ الأصفهانيّ (ت ١٢٧٤هـ)، غير تام^(١).

مختصراته

اختصره نجم الدين جعفر بن الحسن المعروف بالمحقق الحلبيّ (٦٧٦هـ)، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً في الفقرة الثالثة من هذه المقدمة.

مخطوطاته (أقدم نسخته)

إنّ من الغالب أن يكون لكلّ مؤلّفٍ قديم عدّة نسخ خطيّة منتشرة في ربوع الأرض، وكتاب (المراسم العلويّة) حظي بذلك أيضًا، ففي إيران (٣٨) نسخة، وفي النجف الأشرف ثلاث نسخ^(٢)، وهنا اقتصرنا على ذكر أربع نسخ قديمة ونفيسة:

١. نسخة ضمن مجموعة عليها إجازة بخطّ القطب الراونديّ، سعيد بن هبة الله الحسينيّ (ت ٥٧٣هـ) كتبها لولده نصير الدين حسين الشهيد، رآها الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ عند الشيخ محمّد السماويّ^(٣)، وانتقلت هذه النسخة إلى مكتبة الإمام كاشف الغطاء وتسلسلها فيها (٣١٦)، رأيتها ضمن مجموعة مع كتاب (الجواهر في الفقه) لابن البرّاج، و(شرح المراسم)، ومرّ الحديث عنها ضمن شروح كتاب المراسم.

(١) يُنظر: تكملة أمل الأمل: ١/٣٥٧ الرقم ٢، الذريعة: ١٥/٣٠٨ الرقم ١٩٦٩.

(٢) يُنظر: فنخا: ٢٩/٥٦ وما بعدها، وفيه ذكر لثمانٍ وثلاثين نسخة، ومعجم المخطوطات النجفيّة: ١٠/٢٣٢ وفيه ذكر ثلاث نسخ، وكُتِبَ العنوان فيه تصحيحاً: (المراسم العلميّة).

(٣) يُنظر: الذريعة: ١٤/٦٣ الرقم ١٧٥٢، و٢٠/٢٩٨.

٢. نسخة ضمن مجموعة نفيسة للغاية، كتبها مهدي بن الحسن بن محمد النيرمي الجرجاني بين سنتي (٦٥٧ - ٦٥٨ هـ)، موجودة ضمن مخطوطات مدرسة دار العلم في النجف الأشرف، وتقع بالرقم (٤٧٩)، وهي التاسعة في المجموعة^(١)، وقد قابل الناسخ بعض كتب المجموعة هذه مكرراً، وكتب على جملة منها حواشٍ نافعة تدل على فضله وعلمه، والمجموعة عليها إجازة محمد بن القاسم بن محمد البرزهي البيهقي لجمال الدين السيد محمد بن الناصر بن حمزة العلوي الحسيني العراقي الوراميني، تاريخها ٢٣ شهر رمضان سنة ٦٦١ هـ، وقد رآها الشيخ آقا بزرك الطهراني^(٢).

(١) وترتيب الكتب التي فيها كالآتي: (الحدود والحقائق للسيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)، تاريخها في يوم الاثنين من أواخر شهر جمادى الأولى سنة ٦٥٨ هـ، ورسالة في أصول الدين، لمجهول، تاريخها غرة شهر شوال سنة ٦٥٧ هـ في سبزوار، ورسالة في أصول الدين، لمجهول أيضاً، تاريخها أواخر شهر رمضان سنة ٦٥٧ هـ، وكتاب الجمل والعقود، للسيد المرتضى، تاريخها يوم الاثنين ٢٠ شعبان سنة ٦٧٥ هـ، والفرائض النصيرية، للخواجة نصير الدين الطوسي، تاريخها يوم الجمعة أواخر شهر رمضان سنة ٦٥٧ هـ، ورسالة في غسل الجنابة، لمعين الدين سالم بن بدران المصري المازني (ق ٧)، تاريخها ليلة الجمعة ١٤ شهر ربيع الأول سنة ٦٥٨ هـ، ورسالة في حرمة العصير الزبيبي بعد الغليان وقبل ذهاب الثلثين، لمجد الدين السروي، تاريخها ليلة الجمعة ١٤ شهر ربيع الأول سنة ٦٥٨ هـ، ورسالة في الشك والسهو والتلافي والجبران في صلاة الآيات والعيدين، تاريخها ليلة الجمعة ١٤ شهر ربيع الأول سنة ٦٥٨ هـ، والمراسم العلوئية، ناقصة الآخر بمقدار ورقتين، وتنتهي بذكر حد شرب المسكر، وعليها حواشٍ في غاية النفاسة، بعضها ابتداءً بعبارة: (قال الإمام)، وهي شرح لعبارات المراسم، ويشترك بعضها مع الشرح الأول للكتاب المذكور سابقاً في أول شروح الكتاب.

(٢) يُنظر: الذريعة: ١/ ٨٥، الرقم ٤٠٤، ٢/ ١٩٥، الرقم ٧٤١، ٦/ ٣٠١، الرقم ١٦١١، ٧/ ٢٠٨، الرقم ١٠٢٣، ١١/ ٨٥، الرقم ٥٢٩، ١٦/ ٨٦، الرقم ٥٣٠، و٢٨٣، الرقم ١٧٢٢، <



٣. نسخة كتبها علي بن الحسين بن فادشاه بن أبي القاسم بن أميرة بن أبي الفضل بن بندار.. بن موسى بن أبي جعفر الجواد، يوم الخميس ٥ شهر ربيع الأول سنة ٦٧٥ هـ، وهي الآن في مكتبة جامعة طهران بالرقم ٧٠١، ٧٦، ق، ١٧، س، ٥، ١٧، ٢٦ × سم^(١).

٤. نسخة كتبها محمد بن إسماعيل بن الحسن الهرقي الحلبي^(٢)، يوم الأربعاء ٤ جمادى الآخرة سنة ٦٧٧ هـ، وهي الآن في مكتبة جستربريتي (في دبلن بايرلندا) بالرقم ٣٨٧٨، ٩٩، ق، ١٥، س، ومصورتها في مكتبة السيد المرعشي^(٣) بالرقم (٧٣٥)، وهناك نسخ أخرى قديمة ومتأخرة ليس هنا محل لذكرها، فمن أرادها فليرجع إلى مظانها.

وكانت هذه النسخة في مكتبة الشيخ عبد الحسين الطهراني (ت ١٢٨٦ هـ) في كربلاء، وقد رآها الشيخ آقا بزرك الطهراني وذكرها عند ترجمة الناسخ بها نصه: «ورأيت أيضًا بخطه (المراسم العلوية) لسالار الديلمي في مكتبة الطهراني بكربلاء، كتبه في بغداد وفرغ منه ليلة الأربعاء ١٤ جمادى الآخرة سنة ٦٧٧ هـ»^(٤).

→ ٢١٣/١٤ الرقم ٢٢٤٤، ١٦/٥٥ الرقم ٢٦٢، ٢٠/٣٨٢ الرقم ٣٥٣٦، طبقات أعلام الشيعة: ٤/٣٣، ٧١، ١٤٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٧، ١٨٦.

(١) يُنظر: التراث العربي المخطوط: ١١/٢٧٦، فنخا: ٢٩/٥٦.

(٢) الناسخ من تلاميذ المحقق الحلبي والعلامة الحلبي و مترجم في كتب التراجم، يُنظر: أمل الآمل: ٢/٢٤٥ الرقم ٧٢١، رياض العلماء: ٥/٣٤، طبقات أعلام الشيعة: ٣/١٧٩.

(٣) يُنظر: فنخا: ٢٩/٥٧.

(٤) يُنظر: طبقات أعلام الشيعة: ٥/١٧٩.



طبعاته

الأولى: طبع ضمن (الجوامع الفقهيّة) على الحجر سنة ١٢٧٦هـ، وترتيبه في الجوامع السابع بين اثني عشر كتاباً، ونسخته كتبها محمّد رضا ابن الميرزا عبد الله الطيب بتاريخ سنة ١٢٧٦هـ، ٣٥ ص، رحليّ.

الثانية: طبع بعنوان (المراسم في الفقه الإماميّ)، بتقديم وتحقيق الدكتور محمود البستانيّ في النجف الأشرف ضمن منشورات (جمعيّة منتدى النّشر)، الرقم (٤)، بيروت، سنة ١٤٠٠هـ، ٢٧٢ ص، وزيريّ.

الثالثة: أوفسيت على الطبعة السابقة، منشورات الحرمين، قم المقدّسة، سنة ١٤٠٤هـ.

الرابعة: بتحقيق السيّد محسن الحسينيّ الأمينيّ، ومراجعة السيّد محمّد جواد الجلاليّ في المجمع العالميّ لأهل البيت ، قم المقدّسة، سنة ١٤١٤هـ، ٢٨٠ ص، وزيريّ.

الخامسة: أعيد طبع السابقة بالأوفسيت في دار الحقّ، بيروت، سنة ١٤١٤هـ. وطبع أيضاً مبنوئاً ضمن (سلسلة الينايع الفقهيّة)، جمع: الشيخ عليّ أصغر مرواريد، نشر: مؤسّسة فقه الشيعة، مط: الدار الإسلاميّة، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.



الفقرة الثالثة

المحقّق الحلّي مُختصر المراسم العلويّة

التّعريف به^(١)

هو شيخ الإماميّة، الفقيه المجتهد، نجم الدين أبو القاسم الحلّيّ، المشهور بـ(المحقّق الحلّيّ)، جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذليّ، مؤلّف (شرائع الإسلام)، المولود في الحلّة سنة ٦٠٢هـ، والمتوفّي في سنة ٦٧٦هـ.

(١) هذه الترجمة أوردتها على سبيل الاختصار، فالمحقّق الحلّيّ أشهر من نار على علم، وهي خالية من بعض المطالب العلميّة، وأوكلت الأمر إلى جملة من كتب التراجم، وعلى سبيل المثال لا الحصر، يُنظر ترجمته في: رجال ابن داود: ٨٣ الرقم ٣٠٠، جامع الرواة: ١/١٥١، أمل الآمل: ٢/٤٨ الرقم ١٢٧، وسائل الشيعة: ٢٠/١٥٢ بالرقم ٢٢٤، روضات الجنّات: ٢/١٨٢ الرقم ١٨٠، أعيان الشيعة: ٤/٨٩، طبقات أعلام الشيعة: ٤/٣٠، معجم رجال الحديث: ٤/٦١ الرقم ٢١٤٤، قاموس الرجال: ٢/٣٧٨، ومقدّمات محقّقي كتبه خصوصًا ما كتبه الحجّة الشيخ محمّد مهديّ الآصفيّ (ت ١٤٣٦هـ) بعنوان (حياة المحقّق الحلّيّ)، الذي طُبِع في مقدّمة كتاب الشيخ الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ): (النهاية ونكتها)، ٨٣-١٧٤ ص، والذي يصلح أن تكون كتابًا على حدة، وما كتبه أيضًا آية الله الشيخ رضا الأستادي في مقدّمة (رسائل المحقّق الحلّيّ).



كان من أعظم العلماء فقهاً وأصولاً، وتحقيقاً وتصنيفاً، ومعرفةً بأقوال الفقهاء من الإمامية ومن المذاهب السنية، ذابح طویل في الآداب والبلاغة، درّس وأفتى، وإليه انتهت رئاسة الشيعة الإمامية في عصره، وعُدَّ رائداً لحركة التجديد في مناهج البحث الفقهي والأصولي في مدرسة الحلّة، تخرّج عليه خلق من العلماء والدارسين أبرزهم ابن أخته الحسن بن يوسف ابن المطهر المعروف بالعلامة الحلّيّ (ت ٧٢٦هـ).

قال فيه تلميذه الفقيه الرجاليّ ابن داود الحلّيّ (كان حيّاً سنة ٧٤١هـ): «المحقّق المدقّق، الإمام العلامة، واحد عصره، كان ألسن أهل زمانه وأقومهم بالحجّة وأسرعهم استحضاراً، قرأت عليه وربّاني صغيراً»^(١).

أساتذته وتلاميذه

أخذ العلم عن: والده الحسن، ونجيب الدين محمّد بن جعفر بن هبة الله ابن نما، والسيدّ فخار بن معدّ الموسويّ، ومحمّد بن عبد الله بن زهرة الحسينيّ الحلبيّ، وسالم بن محفوظ بن عزيزة بن وشاح، ومجد الدين عليّ بن الحسن بن إبراهيم العريضيّ^(٢).

وأخذ عن المحقّق: عبد الكريم بن أحمد بن موسى ابن طاووس، وعزّ الدين الحسن بن أبي طالب اليوسفيّ الآبيّ، ويحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذليّ، ومحمّد بن أحمد بن صالح القسنيّ، وابن أخته رضيّ الدين عليّ بن يوسف

(١) رجال ابن داود: ٦٢ الرقم ٣٠٤.

(٢) للمزيد عن شيوخه وأساتذته يُنظر: النهاية ونكتها: ١ / ١٤٥-١٥٣ (مقدّمة التحقيق).



ابن المطهّر، وطومان بن أحمد العامليّ، وأبو جعفر محمّد بن عليّ القاشي، ومحفوظ بن وشاح بن محمّد، ويوسف بن حاتم العامليّ، والشاعر صفّيّ الدين عبد العزيز بن سرايا الحلّيّ، والوزير أبو القاسم ابن الوزير مؤيّد الدين ابن العلقميّ، وغيرهم^(١).

تصانيفه

١. أجوبة المسائل البغدادية^(٢).
٢. بطلان إثبات المعدوم وعدم كفر القائل به^(٣).
٣. تلخيص (الفهرست) للشيخ الطوسي^(٤).
٤. التياسر في القبلة^(٥).
٥. الرسالة الماتعية^(٦).
٦. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: مطبوع، وهو أشهرها، وقد أصبح محورًا للإفادة والاستفادة والتحقيق والشرح والتعليق منذ أن ألفه المحقّق إلى اليوم الحاضر^(٧).

(١) يُنظر عن تلامذته: النهاية ونكتها: ١/١٥٣-١٦٩ (مقدمة التحقيق)، وفيه ذكر لستة عشر تلميذًا.

(٢) يُنظر: الذريعة: ٥/٢١٥ الرقم ١٠١٤.

(٣) يُنظر: بحار الأنوار: ١٠٢/٣٥.

(٤) يُنظر: الذريعة: ٤/٤٢٥ الرقم ١٨٧٢.

(٥) يُنظر: الذريعة: ٢/١٨ الرقم ٤٩، واسمه فيه: (استحباب التياسر لأهل العراق).

(٦) يُنظر: تراثنا: ٣٩/٤٦٩.

(٧) يُنظر: الذريعة: ١٣/٤٧ الرقم ١٦١، والخواشي عليه في: ٦/١٠٦-١٠٨، وشرحه كثيرة

مبثوثة في الكتاب.



٧. مختصر المراسم (لسلار بن عبد العزيز الديلمي)، في الفقه^(١).
٨. اللُّهنة في المنطق^(٢).
٩. المسائل الخمسة عشر^(٣).
١٠. المسائل العزّيّة، وهي عشر مسائل كتبها المحقّق لعزّ الدين عبد العزيز^(٤).
١١. المسائل الكمالية^(٥).
١٢. المسائل المصريّة: مطبوع ضمن النهاية ونكتها الذي حقّقته ونشرته مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم^(٦).
١٣. المسلك في أصول الدين^(٧).
١٤. المعارج في أصول الفقه: مطبوع^(٨).
١٥. المعبر في شرح المختصر: مطبوع، وهو كتاب فقهيّ استدلاليّ مقارن^(٩).

(١) يُنظر: الذريعة: ٢٠/٢٠٧ الرقم ٢٦٠٧.

(٢) يُنظر: الذريعة: ١٨/١٦٨ الرقم ١٢٢٨، واسمه فيه: (كنز المنطق)، و١٨/١٨٩، واسمه فيه: (الكهنة في المنطق)، و١٨/٣٨٩ واسمه فيه: (اللُّهنة في المنطق) وهو الصحيح، واللُّهنة هو ما يقدّم للضيف قبل الطعام.

(٣) يُنظر: تراثنا: ٤٤/٣٠٣.

(٤) يُنظر: الذريعة: ١٥/٢٦٢ الرقم ١٧٠٢.

(٥) يُنظر: تراثنا: ٤٤/٣٠٥.

(٦) يُنظر: الذريعة: ٥/٢٣٤ الرقم ١١٢٣.

(٧) يُنظر: الذريعة: ٢١/٢١ الرقم ٣٧٥٣.

(٨) يُنظر: الذريعة: ٢١/١٨٠ الرقم ٤٥٠٣، واسمه فيه: (معارج الأصول).

(٩) يُنظر: الذريعة: ٢١/٢٠٩ الرقم ٤٦٤٨.



١٦. المقصود من الجمل والعقود^(١).

١٧. النافع في مختصر الشرائع: مطبوع، ويقال له أيضًا: (المختصر النافع في مختصر الشرائع)، وقد طبع هذا الكتاب في مصر [سنة ١٣٧٦ هـ]، وأُفَرِّ للتدريس في جامعة الأزهر بأمر من وزير الأوقاف الأستاذ أحمد حسن الباقوري^(٢).

١٨. نكت النهاية: مطبوع، أي (النهاية في مجرد الفقه والفتاوى) للشيخ الطوسي^(٣).

١٩. نهج الوصول إلى معرفة الأصول^(٤).

شعره

كان المحقق قد نظم الشعر في أوائل شبابه، ثم تركه، إلا ما جاء منه بين الحين والحين مما تقتضيه المناسبة، فمن شعره:

ياراقداً والمنيا غير راقدة
وغافلاً وسهام الليل ترميه
بم اغترارك والأيام مرصدة
والدهر قد ملأ الأسماع داعيه!؟

(١) يُنظر: تراثنا: ٤٤/٣١٢.

(٢) يُنظر: الذريعة: ٢٠/٢١٣ الرقم ٢٦٣٦.

(٣) يُنظر: الذريعة: ٢٤/٣٠٦ الرقم ١٦٠٢.

(٤) يُنظر: الذريعة: ٢٤/٤٢٥، وهو اسم آخر لكتاب (معارج الأصول) بحسب كتاب الذريعة، وفيه كلام لا مجال لذكره هنا، فالعنوان على هذا الرأي مكرر، فلاحظ.



أما أرتك الليالي قُبَحَ دخلتها
وغدرها بالذي كانت تُصافيه؟!
رفقًا بنفسك يا مغرورٌ إنَّ لها
يومًا تشيب النواصي من دواهيهِ^(١)

وفاته

توفي بالحلّة في شهر ربيع الآخر سنة ٦٧٦هـ، واجتمع لجنّازته خلق كثير.
وموضع قبره في محلّة الجبّاويين من الحلّة، وهو مائل للعيان حتّى اليوم،
وعليه قبة مجصّصة يتبرّك الناس به منذ ذلك العصر إلى عصرنا الحاضر، وقد سمّي
الشارع الذي فيه موضع القبر باسمه.

(١) أمل الآمل: ٥١ / ٢ باختلاف يسير.



الفقرة الرابعة

كتاب (مختصرُ المراسمِ العلويةِ)

المحقق الحلّي واختصار الكتب

عمد الكثير من علمائنا الأعلام إلى اختصار جملة من الكتب، وتخيّر ما ينفع الدارسين، وأهم الأسباب الداعية إلى اختصار الكتب تضخّم حجم الكتاب إمّا بكثرة إيراد الأسانيد التي لا يفيد منها إلا قلة من الخاصّة الذين لهم اعتناء بهذا اللون من المعرفة، في الوقت الذي تمثّل فيه لدى عامّة الدارسين عبئاً يستنزف أوقاتهم، وعرقلةً في طريق قراءتهم، وإمّا بكثرة الاستطرادات التي تؤدّي إلى تشتت الفائدة العلميّة وتحول دون إيراد المعلومات ضمن سياق منتظم.

ويقوم بذلك العلماء المختصرون، إمّا من تلقاء أنفسهم؛ تشخيصاً لمقتضى الحالة العلميّة، وإمّا استجابةً لطلب طلابهم ومُرّيديهم، وتحقيقاً لرغبة جملة من المعنّين بالشأن العلميّ الذين يكونون في الغالب من الملوك أو الوزراء أو الأعيان أو الوجهاء، وقد جرت العادة أن يذكر العلماء المختصرون الدّاعي إلى الاختصار



في أوائل مختصراتهم^(١)، والمحقق الحلبيّ مختصر كتاب المراسم من أولئك الأعلام.

ولم يكن كتاب (المراسم العلوية) الكتاب الوحيد الذي اختصره المحقق الحلبيّ، بل اختصر كتاباً آخر أيضاً هو (الفهرست) للشيخ الطوسيّ، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ)، وسُمي مختصره بـ(تلخيص الفهرست)، لخصه بتجريده عن ذكر الكتب، واقتصر على ذكر نفس المصنّفين وسائر خصوصياتهم، ورتبه على الحروف في الأسماء والألقاب والكنى^(٢)، وطبع هذا التلخيص أربع مرّات:

الأولى: بتحقيق آية الله الشيخ رضا الأستاذيّ ضمن مجلّة (علوم الحديث)، ١٤٤ هـ، الصفحات (٢١١-٢٣٨)، سنة ١٤٢٤ هـ.

الثانية: بتحقيق السيّد مهديّ الرجائيّ ضمن كتاب (الإجازات لجمع من الفقهاء والمحدثين)، الصفحات (٣٢٣-٣٦١)، سنة ١٤٢٩ هـ.

الثالثة: بتحقيق آية الله الشيخ رضا الأستاذيّ ضمن مجموعة (رسائل المحقق الحلبيّ)، الصفحات (٣٢٧-٣٥٦)، سنة ١٤٣٣ هـ.

الرابعة: بتحقيق الدكتور ثامر كاظم الخفاجيّ، منشورات الرافد، بغداد، ط ١، سنة ١٤٣٧ هـ، ١٩٨ ص.

(١) يُنظر: الذريعة: ٢٠/١٧٤-٢١٦، الأرقام ٢٤٥٦-٢٦٥٨، وفيها جملة من مختصرات الكتب.

(٢) يُنظر: الذريعة: ٤/٤٢٥ الرقم ١٨٧٢، و١٦/٣٨٤ وذكر الطهرانيّ أنّه رأى نسخته في مكتبة آية الله السيّد حسن الصدر، أعيان الشيعة: ٩/١٦٦، وانفرد السيّد الأمين في أعيان الشيعة (٥/٤٠٦) في نسبته إلى العلامة الحلبيّ (ت ٧٢٦ هـ)، واعتمد على ذلك جملة من المحقّقين، والصحيح ما ذكرناه، فلاحظ.



ولهذا الكتاب ثلاث نسخ:

الأولى: كتبها جعفر عليّ بن جلال بتاريخ يوم الجمعة شهر رمضان سنة ١٠١٤هـ، وهي في مركز إحياء التراث الإسلاميّ في قم المقدّسة، وتقع بالتسلسل: (٢/٢١٥١).

الثانية: كتبها الميرزا عبد الله الأفندي (ق ١٢)، من دون تاريخ، وهي في مكتبة السيّد المرعشيّ في قم المقدّسة، وتقع بالتسلسل: (١٥/٦٠٦٢)، وعليها اعتمد في تحقيق الكتاب: السيّد الرجائيّ والشيخ الأستاذيّ^(١).

الثالثة: نسخة كانت في مكتبة آية الله السيّد حسن الصدر^(٢).

مختصر المراسم العلويّة

هو مختصر لكتاب (المراسم العلويّة في الأحكام النبويّة) لسلاّر الديلميّ، الشيخ أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز (ت ٦٣٤هـ)، ومع هذا فإنّ مؤلّف الأصل الديلميّ قد صرّح بأنّه ألّف كتابه على سبيل الاختصار، إذ قال ما نصّه: «وقد عزمت على جمع كتاب مختصر يجمع كلّ رسم ويحوي كلّ حتم من الشريعة، وأتيته على القسمة ليقرب حفظه^(٣) ويسهل درسه..»^(٤).

واختصره المحقّق الحليّ على اختصار أصله بطلبٍ من أحد الفضلاء لم يصرّح

(١) يُنظر: فنخا: ١٥٤/٩.

(٢) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٢/٢٦٤ الرقم ٢٦٧، الذريعة: ٤/٤٢٥ الرقم ١٨٧٢.

(٣) في بعض نسخ المراسم: «وأبيّنه على القسمة؛ ليتقرّب حفظه».

(٤) المراسم العلويّة: ٢٨.



باسمه، مع زيادة يسيرة جداً على نصوص الأصل دون فتوى، وتأخير وتقديم في بعض أبوابه، فحذف زوائده، وجرّد فوائده، بعبارة لا تقصر عن إبانة مقاصده، ولا تخلُّ بضبط قواعده؛ لتسقط كلفة التطويل، ويخفّ حمل العبء الثقيل، كما ذكر هو في أوّله، إذ قال ما نصّه: «ذكرت أيّدك الله بالتوفيق، وأرشدك لإصابة التحقيق، ووهبك قلباً للمعالم الدين واعياً، وعزماً بما كلّفك الله وافيّاً، وزماناً لإدراك البغية كافيّاً، وقولاً عند إيراد الحجّة شافيّاً، وجعل همّتك على تحصيل النجاة موقوفة، ونفسك عن زخارف الدنيا مصرّوفة، إنَّ كتاب المراسم مع كونه من أحسن المختصرات جمعاً، وأوضحها وضعاً، لا ينفكُّ عن تطويلٍ يُتعب الحافظ بتكلّفه، ولا يسعه إلاّ متابعة مؤلّفه، وإنّك تؤثّر حذف زوائده، وتجريد فوائده، بعبارة لا تقصر عن إبانة مقاصده، ولا تخلُّ بضبط قواعده، لتسقط كلفة التطويل، ويخفّ حمل العبء الثقيل، فلم أرَ إلاّ إجابتك؛ إرهافاً لعزمك، وتصويباً لوهمك، وإلاّ فالأوّل أولى بالحقّ، ولو لم يكن إلاّ فضيلة السبق، وأنا أستعين بالله وأتوكّل عليه، وأعتصم به وأفوض إليه..»^(١).

والموجود من المختصر ناقص، وقد احتوى على اختصار الكتب الفقهيّة التالية: (كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة... وكتاب النكاح، وكتاب الفراق، وكتاب المكاسب، وذكر الشركة والمضاربة، وأحكام الشفعة، وكتاب الأيمان والندور والعهود والكفّارات، وكتاب العتق والتدبير والمكاتبة، وأحكام الديون، وأحكام الوديعة، وأحكام العاريّة، وأحكام المزارعة، وأحكام الإجارة، وذكر الصلح، وأحكام الوقوف والصدقات، وأحكام الضمانات والكفالات، والحوالات

(١) مقدّمة الكتاب الذي بين يديك.



والموكالات، وذكر الإقرار في المرض، وأحكام الوصية، وذكر اللقطة، وذكر الصيد والذبائح، وذكر الأطعمة والأشربة، وكتاب الموارث، وأحكام القضاء، وأحكام الجنائية، وكتاب الحدود، وباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

والذي نقص أو لم يُختصر من الكتاب لسقط في نسخة الكتاب أو لعلّة خفيت علينا أربعة كتب، هي: (كتاب الصوم، وذكر الاعتكاف، وكتاب الحجّ، وكتاب الزكاة، وكتاب الخمس)، وفي مكان الموضوعات التي لم تُختصر من الكتاب بياض في نسخة الأصل.

في إثبات نسبة الكتاب إلى المحقّق الحلّي

ذكر جملة من الأعلام أنّ (مختصر المراسم) هذا هو من تأليف المحقّق الحلّي، منهم:

١. السيّد محمّد بن مطرف الحسنيّ الحلّيّ (كان حيّاً سنة ٦٧٢هـ): صرّح بذلك بعد ما فرغ من نسخ الكتاب في حياة أستاذه المحقّق الحلّي بتاريخ يوم الخميس ١٦ صفر سنة ٦٧٢هـ وقرأه على المصنّف.

ذكر ذلك الخبير الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في كلّ من: طبقات أعلام الشيعة: ٤/ ١٧٤، و٥/ ١٨٣، والذريعة: ١/ ٢٤٦ الرقم ١٢٩٩، و١٣/ ٤٦ و٢٠/ ٢٠٧ الرقم ٢٦٠٧.

وقال عند ذكر كتاب (الشرائع) لابن بابويه والموجود ضمن مجموعة مع نسخة كتاب (مختصر المراسم) ما نصّه: «وقد قرأها [أي ابن مطرف] على



أستاذه المحقق فأجازه على ظهرها، وتاريخ الإجازة سنة ٦٧٢هـ»^(١).

ولم أجد أثرًا لذكر هذه القراءة إلا بعد النظر المستقصي في النسخة، فوجدت عبارة كتبت في ظهر نسخة (الشرائع) قبل كتاب (مختصر المراسم) بورقة واحدة نصّها: «قرأ... مختصر المراسم... أيده الله...»، فعرفت أنّ هذه العبارة هي للمحقّق الحليّ بحسب المذكور سابقًا، وقد ذهبت بقيّة العبارة للأسف فيما ذهبت؛ وذلك لتعرض النسخة من أثر القدم للخرم أو السقط أو محو الكلمات، لكثرة اللمس والقراءة، وستأتي ترجمة ابن مطرف هذا فيما بعد.

٢. الميرزا عبد الله الأفندي (ت حدود ١١٣٠هـ): ذكره في كتابه (رياض العلماء وحياض الفضلاء)، فإنّه ذكر تأليف المحقق الحليّ عند ترجمته نقلًا عن كتاب (أمل الآمل) للشيخ محمّد بن الحسن المعروف بالحرّ العامليّ (ت ١١٠٤هـ) معبرًا عنه بـ(شيخنا المعاصر)، واستدرك على عبارة العامليّ التي نصّت على ذكر التأليف بما نصّه: «ونسب إليه بعض العلماء: شرح الكلمة الإلهيّة، واختصار رسالة سلار»^(٢)، وذكر الأفندي ذلك أيضًا في تعليقه على كتاب (أمل الآمل)^(٣).

والصحيح أنّ الكتاب له، والدليل ما يأتي:

• ما كتّب في نسختنا المعتمدة هذه بخطّ تلميذ المحقق الحليّ السيّد محمّد

(١) يُنظر: الذريعة: ٤٦/١٣ الرقم ١٥٧.

(٢) رياض العلماء: ١٠٦/١، ويُنظر: أمل الآمل: ٤٨/٢.

(٣) يُنظر: تعليقه أمل الآمل: ١٠٩.



ابن مطرف الحسني، الذي قرأ الكتاب على أستاذه ورواه عنه، بعد أن فرغ من نسخه في حياة أستاذه بتاريخ يوم الخميس ١٦ صفر سنة ٦٧٢ هـ، وقد ذكرنا ذلك سابقاً في النقطة الأولى.

• ما ذكره الأفندي نفسه في كتابه (رياض العلماء وحياض الفضلاء) لاحقاً عند ترجمة سلار الديلمي مؤلف الأصل، إذ قال ما نصّه: «أقول: وقد اختصر المحقق جعفر بن سعيد الحليّ كتاب المراسم له كما قد سبق في ترجمة المحقق المذكور»^(١).

• ما ذكره الأفندي أيضاً في كتابه (رياض العلماء وحياض الفضلاء) لاحقاً في ترجمة سلار الديلمي مؤلف الأصل، إذ قال ما نصّه: «وقد اختصر المحقق بالتماس بعض أصحابه كتاب مراسمه المعروف بالرسالة مع اختصار أصل الرسالة في نفسها، وهذا الاختصار موجود عند الفاضل الهندي بأصبهان»^(٢).

٣. الفاضل الهندي، بهاء الدين محمد بن الحسن الأصبهاني (ت ١١٣٧ هـ): ذكره في كتابه (كشف اللثام والإبهام عن كتاب قواعد الأحكام) ونقل عنه^(٣)،

(١) رياض العلماء: ٢/٤٣٨.

(٢) رياض العلماء: ٢/٤٤٣، وعنه أعيان الشيعة: ٧/١٧١.

(٣) كشف اللثام: ٣/١٤٥، وقال فيه ما نصّه: «كما في الجامع، والشرائع، ومختصر المراسم، وظاهر المصباح ومختصره».

أقول: قال الشيخ محمد إبراهيم الكلباسي (ت ١٣١٥ هـ) في الرسائل الرجالية، ج ٤: ٢٤ ما نصّه: «قيل: كانت رسالة عليّ بن الحسين ابن بابويه عند قدماء الأصحاب، وعند الفاضل الهندي والسيد محمد مهدي النجفي والشيخ أسد الله الكاظمي من المتأخرين». ←



ولكنه لم يصرح بأنه للمحقق الحلبي، واعتمدنا على ما ذكره الميرزا عبد الله الأفندي عنه، فمن المسلم أن الأفندي كان على بينة من أمره، إذ قال ما نصه: «وقد اختصر المحقق بالتماس بعض أصحابه كتاب مراسمه المعروف بالرسالة مع اختصار أصل الرسالة في نفسها، وهذا الاختصار موجود عند الفاضل الهندي بأصبهان»^(١).

٤. آية الله السيّد حسن الصدر (ت ١٣٥٤ هـ): ذكره للمحقق الحلبي عند ترجمة السيّد محمد بن مطرف الحسيني كاتب المجموعة ظاهرًا (الشرائع) ومختصر المراسم، والمجاز من المحقق الحلبي بالرواية، وقال ما نصه: «وجدت بخطه نسخة مختصر المراسم لأستاذه المحقق، فرغ من نسخها سادس عشر صفر سنة اثنتين وسبعين وستمائة...»^(٢)، وعند ترجمة السيّد محمد بن الحسن الرزقي^(٣)، قال ما نصه: «والإنهاء على ظهر مختصر المراسم للمحقق الحلبي»^(٤)، علماً أنه لم يذكره في ترجمة المحقق الحلبي عند تعداد تأليفه، ونسبه في موضع آخر للسيّد محمد بن هاشم الموسوي الهندي (ت ١٣٢٣ هـ) كما سيأتي في محله.

→ ولما كانت نسخة كتاب (مختصر المراسم) اليتيمة هذه ضمن مجموعة مع قطعة من كتاب (رسالة الشرائع) للشيخ الأجل عليّ بن الحسين ابن بابويه، فأستظهر أن هذه المجموعة هي التي كانت عند الفاضل الهندي، ولا مجال لمتابعة ما نقله عنها في كتابه (كشف اللثام) لمقابلتها مع النسخة المذكورة، فلاحظ.

(١) رياض العلماء: ٢/ ٤٤٣، وعنه أعيان الشيعة: ٧/ ١٧١.

(٢) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٥/ ١٦٨ الرقم ٢١٣٤.

(٣) في المطبوع: (الزرقي) وسيأتي تحقيق ذلك.

(٤) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٢/ ٢٦٤ الرقم ٢٦٧ ترجمة المحقق الحلبي، و٤/ ٤٥١ الرقم ١٩٦١ ترجمة الزرقي.



٥. السيد جعفر بن محمد باقر آل بحر العلوم (ت ١٣٧٧هـ): نسبة إليه في كتابه (تحفة العالم في شرح خطبة المعالم)، وقال عند تعداد تأليف المحقق الحلبي ما نصّه: «.. وكتاب المعبر، وكتاب اختصار مراسم سلّار الديلمي في الفقه»^(١).
٦. الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ): رأى نسخة كتاب المختصر عند الشيخ محمد السماوي (ت ١٣٧٠هـ)، التي نسخها السيد محمد بن هاشم الموسوي الهندي^(٢)، وهي اليوم موجودة في مكتبة الإمام الحكيم العامّة في النجف الأشرف، وتقع بالتسلسل (٢١)، وسيأتي ذكرها عند ذكر النسخ المعتمدة، وتبعه على ذلك جملة من الأعلام^(٣)، غير أنّ الشيخ الطهراني لم يُشر إلى ذكر الميرزا عبد الله الأفندي للكتاب، فلعلّه اكتفى بالأصل دون الوساطة.

في نسبة الكتاب لغير المحقق الحلبي

قد نُسب الكتاب إلى غير المحقق الحلبي ، وسبب هذه النسبة هو الخلط بين المصنّف والناسخ، فقد استنسخ السيد محمد بن هاشم الموسوي الهندي (ت ١٣٢٣هـ) على نسخة الأصل، ويكاد يكون السيد محمد بن هاشم الموسوي هذا الوحيد الذي حفظ لنا نسخة مستنسخة عن نسخة الأصل الموجودة اليوم في مكتبة كاشف الغطاء العامّة، أمّا الذين وقعوا في هذا الاشتباه، فنسبوا الكتاب إلى ناسخه السيد محمد الموسوي، فهم:

(١) تحفة العالم: ١/ ٣٨٠، علماً أنّه فرغ من تأليفه بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٣٤٢هـ.

(٢) يُنظر: الذريعة: ٢٠/ ٢٠٧، الرقم ٢٦٠٧، و١/ ٢٤٦، الرقم ١٢٩٩، وطبقات أعلام الشيعة: ٤/ ١٧٤.

(٣) يُنظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ٢/ ٢٦٧، ومقدمات محقّقي كتب المحقق الحلبي.



١. آية الله السيّد حسن الصدر (ت ١٣٥٤هـ): ذكر في كتابه (تكملة أمل الآمل)

أنّ من تأليفه: (مختصر المراسم في الفقه)^(١).

٢. السيّد محسن الأمين العامليّ (ت ١٣٧١هـ): ذكر في كتابه (أعيان الشيعة) أنّ

من تأليفه: (مختصر مراسم سلّار)^(٢)، مع أنّه ذكر في موضعٍ آخر من الكتاب أنّه للمحقّق الحليّ^(٣).

٣. الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩هـ): ذكر في كتابه (طبقات أعلام الشيعة)

أنّ من تأليفه: (مختصر المراسم)^(٤)، وذكره في الذريعة بعنوان: (مختصر مختصر المراسم)، وقال ما نصّه: «مختصر مختصر المراسم: للسيّد محمّد ابن السيّد هاشم الهنديّ النجفيّ المنشأ والمدفن، المتوفّي ١٣٢٣، موجود في خزانة كتبه بالنجف، وقال في (نظم اللآلي)^(٥) عند ذكر المختصر: (وإذا كان أصله في غاية الوجازة فما ظنّك بمختصره)»^(٦).

ومن المعلوم أنّ عبارة السيّد محمّد الموسويّ يفهم منها أنّ مراده هو وصف

(مختصر المراسم) بالنسبة إلى (المراسم العلويّة) المختصر جدًّا، لا غير، فلاحظ.

(١) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ١٧٩/٥ الرقم ٤.

(٢) يُنظر: أعيان الشيعة: ٨٥/١٠ الرقم ١٢.

(٣) يُنظر: أعيان الشيعة: ٩٢/٤ الرقم ١٠، و١٧١/٧، والظاهر أنّ مصدر الاشتباه النقل عن كتاب تكملة أمل الآمل، فلاحظ.

(٤) يُنظر: طبقات أعلام الشيعة: ٢٩٤/١٧، والظاهر أنّ مصدر الاشتباه النقل عن كتاب تكملة أمل الآمل، فلاحظ.

(٥) يُنظر: الذريعة: ٢٤/٢٢٥ الرقم ١١٦٣، وهو في علم الرجال، مجلّدان، فرغ منها يوم الجمعة ١٦ شهر ربيع الآخر سنة ١٢٧٧هـ.

(٦) الذريعة: ٢٠/٢٠٨ الرقم ٢٦٠٨.



الأسباب التي أدت إلى عدم معرفة الكتاب

١. عدم ورود اسم المحقق الحليّ في دياحة كتاب المختصر.
٢. كثرة نسخ كتاب الأصل المراسم وشهرته غيّبت شهرة المختصر، ولم تسمح له أن يحظى بشهرة.
٣. وجود نسخة الكتاب ضمن مجموعة خطيّة.
٤. عدم تحديد مكان النسخة عند ذكرها.
٥. عدم فهرسة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة فهرسةً تفصيليّةً.
٦. نسبة الكتاب في مكتبة الإمام الحكيم العامّة سابقاً إلى ابن مطرف الحسينيّ ناسخ الأصل.



الفقرة الخامسة

نسخة كتاب (مختصر المراسم العلوية)

النسخ المعتمدة

اعتمدتُ في مقابلة النسخة وضبطها على نسختين تفضّل بهما حفظُ التراثِ وسُرّائه، وأُطبقتُ في وصف النسخة الأولى؛ وذلك لنفاسة هذا الأثر التراثي الذي لولاه لضاع أثران عظيمان لعالمين عظيمين من علمائنا، هما ابن بابويه القميّ والمحقق الحليّ (قدّس سرُّهما)، فرحم الله من حفظ لنا هذا الأثر سالمًا، ومن ساعد في إظهاره، ومن كحلّ ناظر التائقين إليه والمتلهّفين عليه، وإليك ما ذكرت:

النسخة الأولى. الأصل (نسخة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة)

هي ضمن مجموعة موجودة في مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة في النجف الأشرف، فيها ثلاثة كتب:

الأوّل: قطعة من كتاب (الشرائع) للفقير الأقدم الشيخ عليّ بن الحسين بن



موسى ابن بابويه القميّ (ت ٣٢٩هـ)^(١) من دون تاريخ.

الثاني: إنهاء لكتاب (المسائل المصريّة)، وقد كتب بتاريخ أواخر ربيع الآخر من سنة ٦٧١هـ.

الثالث: كتاب (مختصر المراسم) للمحقّق الحليّ (ت ٧٢٦هـ)، وقد كتب

(١) استنسخ عن هذه النسخة سماحة السيّد محمّد رضا السيستانيّ بتاريخ ٢٠ شهر رمضان سنة ١٤٢١هـ، مع فهرستها واستخراج بعض مطالبها والاستدراك عليها، رأيت مصوّرتها، وتقع في (٦٧) صفحة بسطور مختلفة، وطبعت بتحقيق الأخوين الفاضلين الشيخ كريم مسير والشيخ شاکر المحمّديّ دام تأييدهما، مع مقدّمة وافية في مجلّة (دراسات علميّة) في العدد المزدوج (٣/٢) الصفحات: (٣٠٥-٤٦٣)، ثمّ عملاً مستدرکاً لها استخرجه من جملة من الكتب الفقهيّة، وطُبِعَ ضمن العدد الرابع من المجلّة نفسها، الصفحات: (٢٠٥-٢٩٧)، ثمّ طبع المجموع الأصل والمستدرک في كتاب واحد صدر ضمن منشورات المجلّة نفسها أيضًا سنة ١٤٣٥هـ، في ٣٢٧ صفحة، وزيريّ، ولا ننسى دور المرجعيّة الرشيدة المتمثلة بسماحة آية الله العظمى السيّد عليّ الحسيني السيستانيّ ونجلاه العالم السيّد محمّد رضا الحسيني السيستانيّ في رعاية هذا المشروع العلميّ المميّز، والذي نجح في ظروف استثنائيّة قاهرة، فلله درّهما وعلى الله تعالى أجرهما.

ولقد شرفني الله تعالى بتوفيقه بمقابلة هذه النسخة النفيسة حين التحقيق مع خلية النحل إدارة المجلّة العاملة والدائبة على نشر البحوث العلميّة المميّزة، وحالفني التوفيق بتهيئة وريقات متفرّقة من نسخة أخرى للكتاب بعضها بخطّ الشيخ شمس الدين محمّد بن عليّ ابن الحسن بن محمد بن صالح الجباعيّ الحارثيّ الهمدانيّ (ت ٨٨٦هـ)، وبعضها بخطّ الحجّة الشيخ محمّد عليّ الأوردباديّ (ت ١٣٨٠هـ) وجدتها عند سبطه العلامة الخطيب السيّد مهديّ الشيرازيّ دام توفيقه، وقوبلت مع الأصل في الطبعة الثانية للكتاب.

ونسخة العلامة الشيخ الأوردباديّ تختلف عن هذه النسخة الأصل، فعلى قلّة أوراقها تتبعت موارد الاختلاف فيها فوجدتها بين العشرين والثلاثين، إلّا أن يكون قد ضبط النسخة بخبرته، وهذا بعيد، لكونه عُرف - على ما رأيت - بالأمانة العلميّة، إذ لو كان من عمل نفسه لأشار إلى هذا في هامش النسخة مثلاً.



بتاريخ يوم الخميس ١٦ صفر سنة ٦٧٢هـ.

ورقم المجموعة القديم في المكتبة: (٣٤٠)، وعليها رقم آخر بعطف الكتاب: (٣٣٣)، ورقم الحيازة: (١٧٦٣٣)، وتاريخه في: ٢٣ / ٢ / ١٩٧٧ م، وختم الحيازة مدوّر: (مديرية الآثار العامة، مكتبة المتحف العراقي، المخطوطات/ بغداد)، وعليها ختم بيضوي كبير: (بسمه تعالى من كتب علي بن الرضا بن موسى بن جعفر كاشف الغطاء، سنة ١٣٢٢هـ)، وصاحب هذا الختم هو الشيخ علي كاشف الغطاء (ت ١٣٥٠هـ) صاحب المكتبة العريقة وصاحب كتاب (الحصون المنيعه)، وختم آخر غير مؤطر: (مكتبة الإمام محمد الحسين كاشف الغطاء العامة/ النجف الأشرف - العراق)، وحواشي النسخة مرّمة، وهي بخطّ النسخ، والعناوين كتبت بخطّ أكبر من الأصل، وفيها تغيير في رسم بعض الحروف في بعض المواضع، إذ رُسِمَت الياء تاءً، والتاء ياءً، والألف المقصورة ياءً معجمة. وعدد أوراقها: (٨٢) ورقة، وقياسها: (١٦×١٢) سم، وغلافها: جلد، بنّي اللون.

وسأذكر المكتوب في المجموعة تبعاً بحسب ما فيها؛ وإليك وصف المجموعة:

الكتاب الأوّل: (كتاب الشرائع)

١. وجه الورقة الأولى: عليه تملّك الشيخ محمد جواد البلاغيّ (ت ١٣٥٢هـ)، وكتب على وجه المجموعة في ورقة حديثه ما نصّه: «من منّ الله على أقلّ عباده محمد جواد البلاغيّ، وقد ألزمت نفسي بأن لا أعيره إلا مدة ثلاثة أيام بورقة من المستعير، أو كتابة بخطّه في دفترى، ولا يجوز تأخيره عن ثلاثة أيام في



الاستعارة، وإن طلب منِّي ذلك فإنِّي لا أُجيب إلى ذلك إلاَّ حَيَاءً، فقد ذهب منِّي بالعارية عدَّة كتب»^(١).

٢. وجه الورقة الثانية:

أ. عليه عنوان الكتاب الأوَّل: (كتاب رسالة ابن بابويه القمِّي في شرائع الإسلام)، كاتبها...

ب. عبارة تملُّك: (انتقل بل البيع (كذا) الشرعي إلى السيِّد حسن ابن^(٢) ثابت ابن حسن ابن أحمد ابن محمَّد ابن عبد الله الموسى، غفر الله له ولوالديه، ومن قرأه ومن ترحمَّ عليه).

ج. فائدة: (الكرَّ العراقيّ ألف ومائتا رطل بالعراقيّ، ومائتان وستون بالشاميّ)، وبعدها كتابة مشطوبة تتعلَّق بذلك.

د. فائدة في معادلة الرطل الشاميّ بالرطل العراقيّ.

هـ. العبارة الآتية: (يثق بالله الغنيّ: ١١٠)، والرقم هذا يعني أنَّ صاحب الإمضاء اسمه: (عليّ)، بحسب حساب الجمل.

و. شعر لصفِّي الدين الحلِّي (ت ٧٥٢هـ):

(١) وذكر الشيخ آقا بزرك الطهراني أنَّ هذه المجموعة كانت عند آية الله السيِّد حسن الصدر، ونفيْتُ ذلك بقرائن، ويمكن أن تكون النسخة كانت عنده على نحو الاستعارة لا التملُّك، فقد صرَّح في موضع آخر أنَّها عند الشيخ البلاغيّ واشتراها الشيخ كاشف الغطاء رحمهما الله جميعاً، وسيأتي الكلام على ذلك، فلاحظ.

(٢) الصحيح إسقاط همزة (ابن) وهنا أثبتناها حفاظاً على النصّ.



إذا لم تكن عالماً بالسؤال
فترك الجواب له أسلم
فإن أنت شككت فيما سئل
ست فخير جوابك لا أعلم

ز. مسألة في ثمن كفن الزوجة هل هو من الزوج أم لا؟

ح. فائدة: عن أبي ذر رضي الله عنه في عدد الرسل والأنبياء، مخرومة.

ط. مسألة في الطلاق.

٣. ظهر الورقة الثانية: يبدأ منه كتاب الشرائع، بسملة ثم نص الكتاب من أوله، ويستمر إلى ظهر الورقة العشرين.

٤. الأوراق (٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤) بياض.

٥. وجه الورقة الخامسة والعشرين: يبدأ فيه تنمة قطعة كتاب الشرائع، وتنتهي في ظهر الورقة الثامنة والعشرين.

وبعد، فإن هذه النسخة من كتاب (الشرائع) فإنها قرئت على علماء أعلام، وسجلوا على حواشيتها بلاغات القراءة، وبلغ مجموع البلاغات التي عليها غير التي ذهبت في خروم النسخة إثر القدم: (١٣) بلاغاً.

الكتاب الثاني: (المسائل المصرية)

٦. وجه الورقة التاسعة والعشرين، فيه:

أ. ثلاثة أسطر من آخر كتاب (المسائل المصرية) للمحقق الحلبي (ت ٦٧٦ هـ)،



وجاء في إنهاء النسخة ما نصّه: «تمت المسائل المصرية بحمد الله تعالى ومنه على يد أضعف عباد الله وأحوجهم إلى شفاعته أئمنته محمد وعلي وفاطمة [والحسن والحسين] وعليّ ومحمد وجعفر [وموسى] وعليّ ومحمد [وعليّ والحسن] والمهديّ عليهم سلام الله: عليّ بن محمد ابن عليّ بن موسى الخاني^(١) وذلك في أواخر ربيع الآخر من سنة إحدى وسبعين وستمائة وصلواته على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطاهرين وسلامه..»^(٢).

(١) الخانيّ (بالحاء المعجمة والنون بعد الألف): هذه النسبة إلى مدينة بنواحي أصفهان يقال لها: (خان لنجان)، وتقرأ كلمة (الخانيّ) في هذه النسخة: (الداني) لكنها بعيدة؛ لأن بلدة (دانية) في الأندلس، وهي بعيدة عن الحلّة من حيث المسافة والعقيدة، واعتمد الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ على هذا الإنهاء عند ترجمة الناسخ، غير أنّه ذكره بعنوان (المعاني) بدل (الخانيّ)، وقال في ترجمته ما نصّه: «عليّ بن محمد بن عليّ بن موسى المعانيّ الذي كتب بخطّه (المسائل المصرية) للمحقّق الحلّيّ، وفرغ منه في حياة المؤلّف (ربيع الآخر سنة ٦٧١هـ)، والظاهر أنّه من تلاميذه. والنسخة كانت عند البلاغيّ اشتراها كاشف الغطاء»، وهو متّحد بحسب الخطّ وطريقة الكتابة مع أبي طالب عليّ بن محمد بن عليّ، ناسخ كتاب (المهدّب في الفقه) لابن البرّاج (ت ٤٨١هـ) والمستنسخ بتاريخ يوم الثلاثاء ١٤ صفر سنة ٦٥١هـ»، والنسخة في مكتبة الأستانة الرضويّة، ورقمها: (٢٥٩٨).

يُنظر: طبقات أعلام الشيعة: ٤/ ١١٣، الذريعة: ٥/ ٢٣٤، فنخا: ٣٢/ ٦١٤، فهرست كتب خطى كتابخانه مركزى واسناد آستان قدس رضوى: ٢١/ ١٥٤٣.

والعجيب في الأمر ما ذكره الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ نقلاً عن هذا الإنهاء الورقة الواحدة في كتابه الذريعة (٥/ ٢٣٤) عند التعريف بنسخة (المسائل المصرية) هذه، إذ قال ما نصّه: «رأيت منه نسخة ناقصة من أولها وهي بخطّ الشيخ عليّ بن محمد بن عليّ بن موسى المعانيّ (الخانيّ - ظ)، فرغ من الكتابة أواخر ربيع الثاني من (٦٧١هـ)، يعني قبل موت المؤلّف بخمس سنين، والظاهر أنّ الكاتب كان من تلاميذه»، أفكان الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ قد رأى من نسخة (المسائل المصرية) هذه أكثر من هذه الورقة الواحدة، وهو بعيد، أم هي هي؟! «

(٢) هنا ثلاث كلمات غير مقروءة.



ب. تزوّد للذي لا بدّ منه
فميعادُ العبادِ إلى المعادِ
أترضى أن تكونَ رفيقَ قومٍ
لهم زادٌ وأنتَ بغيرِ زادِ
ج. تزوّد من الدنيا واخلّ المطامع
وسارعُ إلى^(١) الخيراتِ مع من يُسارعُ
د. فما المألُ والأولادُ إلا وديعةٌ
ولا بدّ من يومٍ تُردُّ الودائعُ
هـ. ولا تجهدنَّ النفسَ في أخذِ مالها
فقد...^(٢) من هتك الموانع

الكتاب الثالث: (مختصر المراسم)

٧. ظهر الورقة التاسعة والعشرين:

أ. عبارة قراءة الكتاب، وقد ذهبت بسبب قدم النسخة، والظاهر أنّها بخطّ المحقّق الحليّ، كتبها لتلميذه السيّد محمّد بن مطرف الحسنيّ، وتقدّم الحديث عنها سابقاً في صحّة إثبات الكتاب للمحقّق الحليّ، ونصّ الباقي منها: «قرأ... كتاب المراسم الولد... أيّده الله».

ب. شعر غير مستقيم:

(١) في الأصل: (في)، وما أثبتناه أوفق للسياق والوزن.

(٢) كلمة واحدة غير مقروءة.



ولم نسلك مسالكهم ولم نسر
في رضاهم أينما كانوا
... من هم لكن عليه
الحبّ أو... زاروا^(١)

ج. نقلت ذلك من (معجم البلدان) لياقوت الحموي: «عمّرت الحلة في شهر
محرم سنة خمس وتسعين وأربعمائة»^(٢).

٨. الورقتان (٣٠، ٣١): بياض فيه بسملة وأختام المكتبة.

٩. وجه الورقة الثانية والثلاثين: فيه إجازة رواية مختصرة كتبت على النسخة كتبها السيّد
محمد بن مطرف الحسنيّ ناسخ المختصر بخطّه للسيّد رضيّ الدين أبي عبد الله
محمد بن الحسن بن عليّ الرزقيّ الداوديّ العلويّ الحسنيّ بتاريخ سنة ٦٩٥ هـ
بعد قراءة المختصر عليه.

١٠. ظهر الورقة الثانية والثلاثين: تبدأ به نسخة الكتاب (مختصر المراسم).

١١. الورقتان (٥١، ٥٢): بياض في الأصل، ولعلّه سقط.

١٢. الأوراق (٥٣ - ٨٢): بقية الكتاب وتتمّته.

١٣. ظهر الورقة الثانية والثمانين: فيه إنهاء الناسخ، وإنهاء قراءة الكتاب، كتبها ابن مطرف
الحسنيّ بخطّه.

أ. ونصّ الإنهاء الذي كتبه الناسخ السيّد محمد بن مطرف الحسنيّ في آخر

(١) في مكان النقاط كلمات غير مقروءة.

(٢) يُنظر: معجم البلدان: ٢/٢٩٤.



النسخة: «وافق الفراغ من نسخه يوم الخميس سادس عشر صفر سنة اثنين وسبعين وستمائة، كتبه العبد الفقير إلى رحمة الله: محمد بن مطرف الحسيني حامدًا مصليًا مستغفرًا».

ب. ونصّ الإنهاء الذي كتبه ابن مطرف الحسيني لتلميذه وابن عمّه رضيّ الدين محمد الرزقيّ الحسيني: «أنهى قراءة مختصر رسالة سلّار بن عبد العزيز الديلميّ قراءة وبحثًا وفهمًا السيّد الأجلّ الحسيب النسيب^(١) رضيّ الدين أبو عبد الله محمد بن حسن بن عليّ الرزقيّ يوم الخميس رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس وتسعين وستمائة، وكتب محمد بن مطرف الحسيني^(٢)».

(١) الحسيبُ النسيبُ: مأخوذٌ من الحَسَبِ والنَّسَبِ، وكلاهما على صيغة (فعليل) التي هي من صيغِ المبالغة، بمعنى أنه جامعٌ لمجد نفسه ومجد آبائه، ونحوه ما يُقال: مجدُّ طارفٍ وتليد، والطَّارف هو ما يكتسبه بنفسه، والتَّليد ما يكتسبه عن آبائه، والحسيبُ النسيبُ غالبًا ما تُقال في السّادة الأشراف، وقد تُقال في غير العلويّين إذا كان من آباءٍ أجلاءٍ مُعْرِقِينَ في المجد والسُّؤدُدِ- ليس في اللّغة «السُّؤدُد» بفتح الدال، وإنما هو بضمّها- والشرفِ لكنَّجورًا، إلّا أنّ الغالب أن تُستعملَ للسّادة الأشراف.

فالنَّسيبُ: من النَّسَبِ المُعْرِقِ الشَّريفِ المحضِ البحتِ الذي لا شبهةَ فيه، ويكون من جهة الآباء المُعْرِقِينَ في الشَّرفِ والسُّؤدُدِ، والحسيبُ: من الحَسَبِ، وهو بحسب الظاهر كما هو مدوّن في معجمات اللّغة وغيرها- ما يكتسبه المرءُ بنفسه من معالٍ وشرف، وقد يكتسبه عن آبائه، ومنه العصاميّ وهو الذي يبني نفسه بنفسه من دون أن يجد في آبائه أحدًا من أهل العلم والجلالة، والعظاميّ هو الذي يكون أباهُ أجلاءً علماء، إلّا أنّه يختلف عنهم ويتخلف ولا يعمل عملهم، فيمدح نفسه ويتبجّح ويفتخر، لكن إذا جمع بين العصاميّة والعظاميّة، أي جمع بين شرف الآباء وشرف النَّفس، فهو هو. (من إفادات العلّامة السيّد عبد الستار الحسيني).

(٢) يُنظر: الذريعة: ١/ ٢٤٦ الرقم ١٢٩٩، فقد أشار إلى هذا الإنهاء الذي في آخر النسخة بأنّه إجازة أخرى، ومن المعلوم أنّ هذا الإنهاء خالٍ من الإجازة، فلاحظ.



الإنباءات التي على النسخة

إنَّ نسخة كتاب (مختصر المراسم) قُرئت على جملة من العلماء الأعلام، ومنهم المحقِّق الحليُّ كما ذكرت سابقاً، وسجَّلوا على حواشيتها بلاغات القراءة، وحفظوا نصَّها، وهي بخطوطٍ مختلفة، والنسخة على صغر حجمها بلغ مجموع البلاغات التي عليها غير التي ذهبت في خروم النسخة من القِدم (١١٧) بلاغاً، ولمعرفة قيمة الكتاب العلميَّة لديهم رأيت لزاماً عليَّ أن أُعرِّف القراءة وأدوِّن نصَّ عبارات البلاغ وعددها، فدونك ذلك:

• القراءة: هي الطريق الثاني من طرق تحمُّل الحديث، وتسمَّى عند أكثر قدماء المُحدِّثين (العرض)، وهي على أنحاء:

١. قراءة الراوي على الشيخ من كتاب بيده، وكتاب بيد الشيخ.
٢. قراءة الراوي على الشيخ من كتاب بيده، والشيخ يستمع عن حفظه.
٣. قراءته لما يحفظه، والأصل بيد الشيخ.
٤. قراءته عن حفظه، واستماع الشيخ عن حفظه.
٥. قراءته من كتاب بيده، والأصل بيد ثقة غيره، فيسمع الشيخ ويقرُّ بصحَّته.
٦. قراءة غيره من كتاب بيده لما يحفظه الراوي، فيسمع الشيخ من كتاب بيده ويقرُّ بصحَّته.



٧. هو كالسابق، مع استماع الشيخ حفظاً من دون أن يكون الأصل بيده أو يد ثقة^(١).

والقراءة عادةً تكون في مجالسٍ عدَّة، فيُثبِت الشيخ بلاغ القراءة على النسخة بعد كلِّ مجلسٍ، وفي آخر النسخة يكتب إنهاء القراءة.

عبارات البلاغ المسجَّلة على النسخة، وعددها:

- عبارة: «بلغ قراءة أيده الله تعالى»، ٢٥ مرَّة.
- عبارة: «بلغ قراءة»، ٢٣ مرَّة.
- عبارة: «بلغت قراءة أيده الله تعالى»، ١٨ مرَّة.
- عبارة: «بلغ»، ١٨ مرَّة.
- عبارة: «بلغ قراءة أيده الله»، ١٤ مرَّة.
- عبارة: «بلغ قراءة وشرحاً أيده الله تعالى»، ٨ مرَّات.
- عبارة: «بلغ قراءة وحفظه وشرحه أيده الله تعالى»، ٦ مرَّات.
- عبارة: «بلغ قراءة وحفظه أيده الله تعالى»، مرَّتان.
- عبارة: «بلغت قراءة وحفظه وشرحه أيده الله تعالى»، مرَّة واحدة.
- عبارة: «أنهاه قراءة»، مرَّة واحدة.
- عبارة: «بلغ مقابلة»، مرَّة واحدة.

(١) ضياء الدراية: ٥٧.



والأخير هو بلاغ لمقابلة النسخة، فإمّا أن تكون هذه النسخة مستنسخة على نسخة الأصل، أو يكون بلاغاً لنسخة مستنسخة عن نسختنا هذه، ولو عرفنا الأوّل لزدت قيمة النسخة الخطيّة، مع أنّهم ذكروا أنّ هذه النسخة قرئت على المصنّف.

النسخة الثانية (نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامّة)

موجودة في مكتبة الإمام الحكيم، كتبها السيّد محمّد بن هاشم الموسويّ الهنديّ (ت ١٣٢٣هـ)^(١) على نسخة الأصل التي سبق ذكرها، وقد نسخ منها قبل أن تُرَمَّم المجموعة، بلحاظ أنّه نقل بعض الكلمات المصحّحة من هامش النسخة، واليوم هذه الكلمات لا تبدو كاملة للعيان، وكتب في آخرها ما نصّه: «وافق الفراغ من نسخه يوم الجمعة سادس عشر المحرم أوّل شهر سنة ثمانين ومائتين وألف هجريّة، كتبه الفقير إلى رحمة ربّه الدائم محمّد ابن السيّد هاشم الموسويّ الرضويّ المعروف بالهنديّ على نسخة بخطّ شاميّ راقمها محمّد بن مطرف الحسينيّ فارغاً يوم الخميس سادس عشر صفر سنة اثنين وسبعين وستّمائة»، ثمّ ذكر إنهاء قراءة السيّد رضيّ الدين أبي عبد الله محمّد بن الحسن الزرقينيّ (الزرقيّ - ظ) على أستاذه محمّد بن مطرف الحسينيّ المذكور، وبعده ذكر إجازة الأستاذ لتلميذه، وكتبه فيها: (الزقنيّ) مصحّفاً.

التسلسل: (٢١)، رقم الحيازة: (٢٧١٤٩)، بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٧٧م، عليها ختم مكتبة الشيخ محمّد بن محمّد طاهر السماويّ، وهو بيضويّ: (من كتب

(١) يُنظر ترجمته في: تكملة أمل الآمل: ٥ / ١٧٨ الرقم ٢١٤٣، طبقات أعلام الشيعة: ١٧: ٢٩٣ الرقم ٤٠٤.



محمد السماوي، (١٣٥٤)، وختم مكتبة الإمام الحكيم العامّة، وهو بيضويّ كبير: (مكتبة آية الله الحكيم العامّة في النجف الأشرف، أُسّست سنة ١٣٧٧هـ)، على وجهها قائمة حساب لشراء ستّة كتب مع ذكر قيمة كلّ كتاب منها ومجموع قيمتها، وعدد أوراقها: (٥٤) ورقة، وعدد أسطرها: (١٥-١٦)، وقياسها: (٦، ٩ × ٥، ١٤ سم)، وغلافها: جلد، أخضر اللون، كتبت بخطّ النسخ، وبالمداد الأسود، بدأت من وجه الورقة الأولى، والبياض فيها يقع في (١٨ و-٢٦ و)، والإنهاء في وجه الورقة (٥٣)، والإجازة في ظهر هذه الورقة أيضًا.

كانت هذه النسخة عند الشيخ محمد السماويّ (ت ١٣٧٠هـ) قبل أن تنتقل بالشراء إلى مكتبة الإمام الحكيم العامّة، وقد ذكر هذه النسخة الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في كتابه الذريعة، رآها عند الشيخ السماويّ، قال: «وقد استنسخ السيّد محمد بن هاشم الهنديّ النجفيّ نسخة (مختصر المراسم) هذا عن نسخة خطّ السيّد محمد بن مطرف، ونقل صورة ما كتبه السيّد محمد بن مطرف على ظهر نسخته التي رأيتها عند الشيخ محمد السماويّ، وقد نقلت عن تلك النسخة صورة خطّ محمد بن مطرف في ترجمته في (الأنوار الساطعة في المائة السابعة)»^(١).

الإجازة التي كتبت على نسخة (مختصر المراسم)

إجازة رواية مختصرة كتبت على وجه نسخة كتاب المختصر، كتبها السيّد محمد ابن مطرف الحسينيّ الناسخ بخطّه للسيّد رضيّ الدين أبي عبد الله محمد بن الحسن ابن عليّ الرزقيّ الداوديّ العلويّ الحسينيّ بتاريخ سنة ٦٩٥هـ بعد قراءة المختصر

(١) الذريعة: ٢٠/٢٠٨.



عليه، ونصّ الإجازة: قرأ عليّ مختصر رسالة سلّار بن عبدالعزيز الديلمي - قدّس الله روحه - الولد العزيز، الأجلّ الأوحّد، العالم الفاضل، رضيّ الدين، أبو عبدالله محمّد بن حسن بن عليّ بن محمّد الرزقيّ الداوديّ العلوئيّ الحسنيّ - أحسن الله تسديده -، وأجزل من كلّ عارفة فضله ومزيده قراءةً مرضيّةً، وشرحت له من فقه الكتاب ما خطر ببالي في الحال من الخلاف الحاصل في المسألة بين أصحابنا ، وبيّنت له ذلك حسب الجهد والطاقة، فأخذه واعياً، وفهمه ضابطاً، فليرو ذلك عنيّ، عن الشيخ الفاضل المعظّم الفقيه مفتي الفرق، قدوة العلماء، نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد الحلّيّ - قدّس الله روحه، ونور ضريحه -، عن شيخه المرحوم محمّد بن نما^(١)، عن شيخه محمّد بن إدريس، عن عربيّ بن مسافر، عن إلياس بن هشام الحائريّ، عن أبي عليّ، عن مصنّفه - رضي الله عنهم جميعاً -، وكتب العبد الفقير إلى الله تعالى: محمّد بن مطرف الحسنيّ^(٢).

وجاء بخطّه أيضاً في الهامش على يسار الإجازة ما نصّه: «وأذنت له أيضاً أن يروي عنيّ كتاب الأصل، عن الشيخ محمّد بن أبي العزّ، عن شيخه أحمد بن...^(٣)»،

(١) في طبقات أعلام الشيعة (٤/ ١٧٤) سقطت عبارة: (عن شيخه المرحوم محمّد بن نما). وقال السيّد محمّد عليّ الروضاتيّ (ت ١٤٣٣ هـ) في كتابه (تكملة طبقات أعلام الشيعة) ص ١٧٦ معلّقاً على هذا السقط ما نصّه: «أقول: ولد ابن إدريس الحلّيّ في حدود سنة ٥٤٣ هـ، وتوفيّ سنة ٥٩٨ هـ كما في ترجمته في الثقات العيون ص ٢٩٠، وولد المحقّق أبو القاسم جعفر في حدود الستائة، وتوفيّ سنة ٦٧٦ هـ كما مرّ في ترجمته ص ٣٠، فالظاهر سقوط واسطة بينها في النسخة التي نقل عنها شيخنا المصنّف، أو حين طبع هذا الكتاب، والله العالم».

(٢) يُنظر: في طبقات أعلام الشيعة (٤/ ١٧٤).

(٣) بعدها في الأصل بمقدار كلمتين ذهبنا بفعل القِدَم، والشيخ أحمد هذا بحسب العصر والطبقات والبلد مرّدّد بين ثلاثة: ←



→ الأول: أحمد بن صالح القسيني، الذي يروي عن علي بن ثابت ابن عسيدة السوراوي، عن عربي بن مسافر العبادي. (يُنظر: رسائل الشهيد الثاني: ١١٣١ / ٢، ضمن إجازة الشهيد الثاني للحسين بن عبد الصمد العاملي، وفيها ذكر جملة من طرق أحمد بن صالح القسيني)، وطبقات أعلام الشيعة: ٧ / ٤.

الثاني: أحمد بن محمد الموصلي، الذي يروي عن علي بن ثابت ابن عسيدة السوراوي، عن عربي بن مسافر العبادي، كما في إجازته للسيد الأجل فخر الدين الرضيّ علي بن أحمد ابن أبي هاشم العلويّ الحسيني، التي كتبها له بتاريخ جمادى الأولى سنة ٦٦٨ هـ. (يُنظر: الذريعة: ١٤٢ / ١ الرقم ٦٧٣، و٧ / ٢٣٥-٢٣٦ والإجازة وردت كاملة في الهامش)، وطبقات أعلام الشيعة: ١٢ / ٤ و١٠٠ و١٠٢، وأعيان الشيعة: ٣ / ١٥٦ الرقم ٤٧٧.

وطبعت له حديثاً إجازة أخرى لنفس المجيز في كتاب (إجازات علماء موجود در نسخه های خطی کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی)، ص ٢٣، والمطبوعة مغلوطة جداً لعدم القراءة الصحيحة، وناشرها لم يميز المَجَاز من المُجيز، ورمت نشر صحيحها هنا للفائدة العلمية ولا فائدة في نقل نصّها المغلوط، وهي: «قرأ عليّ السيّد الأجلّ العالم الفقيه فخر الدين الرضيّ عليّ بن أحمد» بن أبي هاشم العلويّ الحسيني [كتاب المبسوط في الفقه من تصنيف الشيخ السعيد أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي]... قراءة جيّدة من... مسائله وخفي عليه... والتمسه ضابطاً، وأذنت [له أن يرويه عني...، عن محمد بن نما، عن محمد ابن إدريس، عن أبي عبد الله الحسين بن هبة الله] بن رطبة، عن أبي عليّ، عن والده أبي جعفر [محمد بن الحسن الطوسي] مصنّف الكتاب، وله أن يروي عني، عن الشيخ الجليل عليّ بن ثابت بن عسيدة، عن عربي بن مسافر العبادي، عن إلياس بن هشام الحائري، عن أبي عليّ، عن والده مصنّف الكتاب رحمهم الله، وكتب أحمد بن محمد الموصلي يوم السابع والعشرين من رجب المبارك سنة تسع وستين وستمائة حامداً مصلياً و[مسلماً]، وله أن يروي عني... والجمل... وكتاب الاستبصار... وكتاب مختصر مصباح المتهدّد، وكتاب... عن الشيخ [عليّ بن ثابت بن عسيدة، عن عربي بن مسافر العبادي، عن إلياس، عن هشام الحائري، عن أبي عليّ، عن والده مصنّف الكتاب].

الثالث: الشيخ أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الحلّيّ الهلليّ والد يحيى صاحب (جامع الشرائع)، الذي يروي عن والده يحيى عن الشيخ عربي بن مسافر العبادي. (يُنظر: طبقات <



عن مشايخه. وكتب محمد بن مطرف^(١).

ترجمة السيد محمد بن مطرف الرزقي الحسيني (الناسخ والمجيز)

لم يذكر في كتب التراجم إلا ب(محمد بن مطرف الحسيني^(٢)) لا غير.

أقول: هو السيد محمد بن مطرف بن محمد بن داود بن حمزة بن رزق الله بن أحمد بن يحيى بن عبد الله بن محمد بن داود بن موسى الثاني ابن عبد الله بن موسى الجون ابن عبد الله المحض ابن الحسن المثنى ابن الحسن السبط ابن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب^(٣).

فهو: الرزقي؛ نسبة إلى جدّه (رزق الله)، ويقال لهم: (الرزاقلة)^(٤)، و(الرزاقات)، و(بنو الرزقين)^(٥).

→ أعلام الشيعة: ١٤/٤

(١) يُنظر: الذريعة: ١/٢٤٦ الرقم ١٢٩٩، فقد أشار إلى هذه الإجازة، وعبر عن الإنهاء الذي في آخر النسخة بأنه إجازة أخرى، فلاحظ.

(٢) ورد في طبقات أعلام الشيعة (٤/١٧٤)، والذريعة: ٢٠/٢٠٨ ضمن الرقم ٢٦٠٧: (الحسيني)، بينما ذُكر صحيحاً في طبقات أعلام الشيعة: ٤/١٥٦، و١٦٥، و١٧٤ في إمضاء آخر الإجازة، والذريعة: ١/٢٤٦ الرقم ١٢٩٩، و١٩٢/٥ ضمن الرقم ٨٨٢.

(٣) استفدت في وصل نسبه الطاهر من الكتب التالية: الأصيلي في أنساب الطالبين: ٩٧، والتذكرة في الأنساب المطهرة: ٤٨، وعمدة الطالب في أنساب آل أبي الطالب: ١٢٩، و تحفة الأزهار وزلال الأنهار: ٤٠٣، وفي الأخير المطبوع منه جاء اسم والده مصحفاً: (مظفر) بدل: (مطرف)، فلاحظ.

(٤) يُنظر: عمدة الطالب: ١٢٤، مناهل الضرب: ٢٥٠ وفي الأخير أنّ (الرزاقلة) في الحلة.

(٥) الدر المنثور في أنساب المعارف والصدور: ١٤٧.



والداودي: نسبة إلى جدّه (داود ابن الحسن المثنى) ^(١) صاحب القضية المعروفة بدعاء أمّ داود.

والحسني: نسبة إلى جدّه الأعلى الإمام الحسن بن عليّ .
ذكره معاصره ابن الطقطقي (كان حيّاً سنة ٧٢٠هـ) في مشجّره، ووصفه بما نصّه: «جون اللون، حجازي، يسكن الحلة المزيديّة، متفقّه على مذهب الإماميّة، فيه خير وورع، وانقطاع وتعقّف وسكون» ^(٢).

وذكره السيّد ابن عنبه (ت ٨٢٨هـ) ووصفه بـ(الفقيه)، إذ قال ما نصّه: «وأما أحمد بن يحيى فأعقب من رجلين: رزق الله، وعبد الله، يقال لبني رزق الله: الرزاقلة، منهم: بنو الرزقيّ بالحلة، والفقيه: ابن مطرف» ^(٣).

(١) داود بن الحسن المثنى بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، يُكنّى أبا سليمان، وكان يلي صدقات أمير المؤمنين نيابةً عن أخيه عبد الله المحض، وكان رضيع الإمام جعفر الصادق ، وحبسه المنصور الدوانيقيّ، فأفلت منه بالدعاء الذي علّم الصادق أمّه أمّ داود إياه، وعُرِف بـ: (دعاء أمّ داود)، و(دعاء يوم الاستفتاح)، وهو النصف من رجب، وتوفيّ داود بالمدينة وهو ابن ستين سنة، وعقبه من ابنه سليمان بن داود، وأمّه أمّ كلثوم بنت زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب .

يُنظر: عمدة الطالب: ١٨٩، والدعاء المذكور في كتاب إقبال الأعمال: ٣/ ٢٣٩.
(٢) الأصيلي، نسخة مصوّرة عند آية الله المحقّق السيّد محمّد مهديّ الخراسان رحمته الله، ص ٢٨، والمصوّرة في مؤسسة كاشف الغطاء، الرقم ٤٩٨، وهذه العبارة غير موجودة في المطبوع من الكتاب بتحقيق السيّد مهديّ الرجائيّ، فلاحظ.

(٣) عمدة الطالب: ١٢٤.



ولده وأخوه

قال الصديق النسابة السيّد علاء الموسويّ في تحقيقه لكتاب (عمدة الطالب) غير مطبوع ما نصّه: « وَكَدَّ السيد محمّد بن مطرف رجلين: محمّدًا وعلّيًّا، كانا أولدا، وكان للسيد محمّد بن مطرف أخ اسمه: عليّ، كان له أولاد، وذكره ابن الطقطقيّ وابن مهنا^(١)».

مشايقه وأساتذته

١. المحقّق الحليّ، جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦هـ)، كتب ابن مطرف المترجم له نسخة من (مختصر المراسم) لأستاذه هذا، وهي التي بين يديك، وفرغ من الكتابة يوم الخميس ١٦ صفر سنة ٦٧٢هـ، ثمّ قرأها من بعد على أستاذه، وقرأها بعد ذلك على ابن مطرف صاحب الترجمة تلميذه محمّد بن الحسن الرزقيّ في يوم الخميس ١٤ جمادى الآخرة سنة ٦٩٥هـ (كما جاء في آخر النسخة)، وكتب ابن مطرف له إجازة رواية على وجه النسخة، جاء فيها أنّه يروي عن: المحقّق الحليّ وأبي العزّ، وكان ابن مطرف بحسب هذه الإجازة فقيهاً عارفاً بالخلاف الواقع بين الفقهاء في المسائل الفقهيّة.

٢. محمّد ابن أبي العزّ الحليّ^(٢)، ذكر ابن مطرف صاحب الترجمة أنّه يروي عنه في إجازته لتلميذه محمّد بن الحسن الرزقيّ، الموجودة على وجه النسخة، والمؤرّخ فيها قراءة التلميذ عليه في يوم الخميس ١٤ جمادى الآخرة سنة ٦٩٥هـ (كما

(١) يُنظر عن ولده: تحفة الأزهار: ٤٠٣، وعن أخيه: الأصيلي: ٩٧، التذكرة في الأنساب المطهّرة: ٤٨، وفي الأخير ورد اسم والده مصحّفاً: (مطرب) بدل: (مطرف)، فلاحظ.
(٢) في طبقات أعلام الشيعة: (أبو العزّ).



جاء في آخر النسخة).

أقول: هو محمد بن علي بن محمد بن علي بن خميس بن لزماء^(١) القويقي^(٢) التغلبي الحلبي.

جدّه هو أبو العزّ محمد بن علي القويقي^(٣)، ويشترك معه لفظاً في اسمه واسم أبيه، وهو من مشايخ السيّد فخار بن معدّ الموسوي (ت ٦٣٠هـ)^(٤)، ويظهر من كنيته أبي العزّ أن الأسرة تنتسب إليه، فيقال لكل فرد من أبنائه وأحفاده: (ابن أبي العزّ)^(٥).

وترجم كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي (ت ٧٢٣هـ) لولده كمال الدين أبي الحسن علي بن أبي العزّ^(٦) المعروف بابن القويقي النيلي

(١) وتقرأ: (كزماء) أو ما شابه ذلك.

(٢) القويقي: نسبة إلى نهر قويق، وهو نهر مدينة حلب كما في معجم البلدان (٤/٤١٧)، وفي جملة من المصادر جاءت مصحّفة هكذا (الفويقي). (يُنظر: الحجّة على الذهاب: ٢٦٤، و٢٨٥، و٣٠٤، بحار الأنوار: ٣٥/١٢٨ ح ٧٤، خاتمة المستدرک: ٣/٤٧، و٣٧٢).

(٣) ومن مشايخ أبي سعيد محمد بن علي بن عبد الله العراقي الجاواني الحلبي (ت ٥٦١هـ): أبو العزّ محمد بن أحمد النيلي اللغويين، ولا نعلم إن كان بينه وبين المترجم صلة أم لا؟ والظاهر أنّه لا قرابة بينهما، ويشترك معه في الكنية والنسبة لا غير، فلاحظ.

يُنظر: نزهة الأنفس وروضة المجلس: ٢٧، ١١٦، ٢٤٩، ٣٩٧، ٤١١.

(٤) يُنظر: الحجّة على الذهاب: ٢٦٤، و٢٨٥، و٣٠٤، وفيه جاء لقبه مصحّفاً هكذا: (الفويقي).

(٥) وقد ذكرت سابقاً في هامش الصفحة (٧٠) بعض مشايخ الشيخ محمد بن أبي العزّ، فلتراجع.

(٦) في موسوعة طبقات الفقهاء (٧/١٧٤ الرقم ٢٥٣٢) استظهر أن علياً هذا هو عين محمد

ابن علي ابن أبي العزّ صاحب الترجمة، وأن الجدّ الأعلى لصاحب الترجمة محمد بن علي القويقي هو والد صاحب الترجمة المباشر، وهم معدورون في ذلك، فلولا النسخة التي وجدتها بخطّ ابن حفيد المترجم لوقعت في هذا السهو أيضاً، ولزيد من التوضيح أذكر النصّ الموجود في <



(ت ٦٧٤ هـ)، وقال عنه ما نصّه: «كمال الدين أبو الحسن عليّ بن أبي العزّ يُعرف بابن القويقيّ، وأصلهم من حلب، وينسبون إلى نهر قويق النيل، فقيه الشيعة، كان عالماً بالفقه والحديث، حافظاً لما جاء فيه من الاختلاف، وكان أصله من حلب، سكن النيل واستوطنها، ورُزق الأولاد النجباء وهم فقهاء وأدباء، وتوفّي في ثاني جمادى الآخرة سنة أربع وسبعين، ومولده سنة ستّ عشرة وستّائة بالنيل»^(١).

وكتب ابن حفيده: عبد المهديّ بن الحسين بن أبي الحسن عليّ بن أبي العزّ محمّد بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن خميس بن لزما القويقيّ التغلبيّ كتاب (قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام) للعلامة الحلبيّ (ت ٧٢٦ هـ) في آخر نهار الاثنين سلخ شهر ربيع الأوّل سنة ٧٢٩ هـ كتبها في الحلة السيفيّة، والنسخة موجودة في مدرسة الإمام الصادق في چالوس، ورقمها (٢٣٨)^(٢)، وقد عرفت آباء

→ الموسوعة: «ابن أبي العزّ (٦١٠-٦٧٤ هـ): ترجم الطهرانيّ في طبقات أعلام الشيعة لمحمّد ابن أبي العزّ، وترجم ابن الفوطيّ في معجم الألقاب لعليّ بن أبي العزّ، والذي يغلب على الظنّ أنّها واحد، وأنّ الصحيح في اسمه عليّ، ثمّ إنّ الطهرانيّ ترجم لرجل يسمّى محمّد بن عليّ القويقيّ، ويكنّى أبا العزّ، وقال: (إنّه من مشايخ فخار بن معدّ الموسويّ (ت ٦٣٠ هـ)، والظاهر أنّه والد ابن أبي العزّ صاحب الترجمة، وعلى هذا فإنّنا سنجمع بين هذه التراجم، ونقول إنّ ابن أبي العزّ، هو: عليّ بن أبي العزّ محمّد بن عليّ، أبو الحسن النيليّ، الحلبيّ الأصل، المكنّى بكمال الدين، والمعروف أيضًا بابن القويقيّ)».

وفي كتاب (صدى الفؤاد إلى حمى الكاظم الجواد) في الهامش أنّ ابن أبي العزّ هذا هو كمال الدين عليّ بن أبي العزّ محمّد بن عليّ، فشارحو الكتاب نسبوا كتابة الرسالة التي وُجّهت إلى هولاء لولده عليّ مع أنّها هي لوالده الفقيه المعروف محمّد بن أبي العزّ، فلاحظ.

يُنظر: صدى الفؤاد: ١٢٣.

(١) معجم الآداب في معجم الألقاب: ٢٠٢ / ٤ الرقم ٣٦٦٩.

(٢) يُنظر: فهرست نسخه هاى خطى مدرسة امام صادق، چالوس: ١٢٦.



المرّجم ونسبه من خلال عثوري على هذه النسخة النفيسة، ويظهر منها أنّ أسرة آل أبي العزّ كانت من الأسر العلميّة في الحلّة.

والفقيه محمّد بن أبي العزّ هو الذي وقّع على بعض فتاوى المحقّق الحلّيّ، وكتب عليها في مسألة المقدار الواجب من المعرفة: «هذا صحيح»، وقد رأى المحقّق الكركيّ (ت ٩٤١هـ) هذه الفتاوى، وكتب هو أيضًا فتاوى نفسه في هذه المسألة مع فتاوى علماء الحلّة، وقد كتب الشيخ شرف الدين عليّ المازندرانيّ هذه الفتاوى عن خطّ الشهيد الأوّل محمّد بن مكّيّ (ت ٧٨٦هـ)، الذي كتبها عن خطّ علماء الحلّة، ومنها فتوى المحقّق الحلّيّ مع الشيخ محمّد بن أبي العزّ^(١).

(١) يُنظر: طبقات أعلام الشيعة: ٤/ ١٦٥، الذريعة: ٥/ ١٩٢ الرقم ٨٨٢، وعلماء الحلّة المفتون هم كلّ من: الشيخ الفقيه يحيى بن سعيد الحلّيّ صاحب (جامع الشرائع) (ت ٦٨٩هـ)، والشيخ سديد الدين يوسف بن عليّ بن محمّد ابن المطهرّ والد العلامة الحلّيّ، والفقيه الشيخ يوسف بن علوان الحلّيّ، والشيخ نجيب الدين محمّد بن نيا من مشايخ المحقّق الحلّيّ، وتلميذه الشيخ نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد المحقّق الحلّيّ (ت ٦٧٦هـ)، والشيخ محمّد بن أبي العزّ الحلّيّ.

قال الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ عن هذه المسألة: جواب مسألة المعرفة والمقدار اللازم منها، نسخة هذه الجوابات بخطوط المجيبين حصل عليها الشيخ السعيد محمّد بن مكّيّ الشهيد (ت ٧٨٦هـ) في المدينة المنوّرة، فكتب عنها بخطّه الشريف، وكتب في آخر نسخته ما صورته: (هذا نقل من خطوط هؤلاء الأئمّة الفضلاء طاب ثراهم وشاهده العبد محمّد بن مكّيّ بالمدينة النبويّة، والحمد لله وصلواته على سيّدنا محمّد وآله)، ثمّ إنّّه قد حصلت نسخة خطّ الشهيد عند الشيخ شرف الدين عليّ بن جمال الدين المازندرانيّ الپنج هزاريّ النجفيّ المجاز عن الأمير شرف الدين عليّ بن حجّة الله الشولستانيّ بتاريخ سنة ١٠٦٣هـ، فكتب الشيخ شرف الدين بخطّه نسخة عن خطّ الشهيد الأوّل في سنة ١٠٥٥هـ، ونسخة خطّ الشيخ شرف الدين موجودة ضمن مجموعة رأيتها في مكتبة الشيخ هادي آل كاشف الغطاء في النجف، ويظهر من آخر هذه النسخة أنّ المحقّق الكركيّ (ت ٩٤٠هـ) رأى نسخة أخرى ←



ولقد وجدتُ أخيراً في مكتبة الإمام الحكيم العامّة في النجف الأشرف نسخةً من كتاب (شرائع الإسلام) للمحقّق الحليّ تحت الرقم (٢٥٧٩)، كتبها الشيخ محمّد بن عبد الرحيم بن داود الأسترآبادي النجفيّ تلميذُ المحقّق الكركي، جاء في ظهرها فتاوى علماء الحلّة هذه - ومقدارها نصف صفحة - والتي فيها جواب الشيخ محمّد ابن أبي العزّ، وهذه النسخة عليها خطُّ المحقّق الكركي، دوّن عليها جملة من فوائده وفتاواه، ومن ذلك إجازته للنّاسخ، ولندرة هذه الفتاوى رأيتُ أن أضعها هنا، ونصّ ما وجدتهُ:

«وَجَدَ عَلَى ظَهْرِ كِتَابِ مَا هَذِهِ صَوْرَتُهُ: سُئِلَ عِلْمَاءُ الْحَلَّةِ السَّيْفِيَّةِ عَنِ اللَّازِمِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ تَعَالَى وَالرَّسُولِ وَالْإِمَامِ، فَكَتَبَ الشَّيْخُ نَجِيبُ الدِّينِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: (إِذَا كَانَ الْمَكْلُوفَ عَالِمًا بِالْمَعَارِفِ الْعَقْلِيَّةِ بِدَلِيلٍ دَلِيلٍ، نَظَرَ فِيهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ فِيهِ فَأَصَابَهُ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْعَهْدَةِ وَكِفَاهِ، وَإِنْ لَمْ يَحْسُنِ النَّطْقَ

→ من هذه الفتاوى غير نسخة خطِّ الشهيد الأوّل، وكتب في آخرها فتاوى في المسألة موافقاً لفتاوى هؤلاء المشايخ؛ لأنّه كتب الشيخ شرف الدين بعد نقله ما مرّ من صورة خطِّ الشهيد إلى آخره ما صورته: (تمّ والحمد لله حقّ حمده، وقد شاهدت في السابق هذه الفتاوى، وفي آخرها مقدار نصف صفحة في الفتوى على وفق الفتاوى المتقدّمة، وفي آخره كتبتُ هذه الأحرف اقتفاءً لآثار هؤلاء الأعلام، العبد الضعيف: عليّ بن عبد العالي)، انتهى صورة خطِّ الشيخ شرف الدين في آخر هذه النسخة. (يُنظر: الذريعة: ٥/ ١٩٢ الرقم ٨٨٢ بتصرّف يسير).

وتوجد أيضاً نسخة من هذه الجوابات في مكتبة المشكاة بطهران بعنوان (سؤال علماء الحلّة) ضمن المجموعة ذات الرقم (٦٩١٤)، ورقم النسخة فيها (٢٨)، وقد ورد في فهرس المكتبة أنّها كتبت في القرن الثالث عشر الهجري.

غير أنّ المفهرس ذكر أنّ عليها خطُّ المحقّق الكركي، فلاحظ. (يُنظر: فهرست نسخه هاى خطى كتابخانه مركزى ومركز اسناد دانشگاه طهران: ١٦/ ٣٩٨، فتخا: ١٨/ ٤٣٩).



به بالألفاظ؛ لأن ذلك صناعة لا تلزم الناس كافة، بل تخص رؤساء الإسلام ليدفعوا أعداء الدين والملقین للشبهة، ولا ريب أن الله تعالى قد نصب الأدلة ومكّن المكلف من تحصيلها بقلبه، والعلم رجع إلى القلب لا إلى اللسان الذي هو جارحة فكيف يلزم النطق به، ولو نطق بالأدلة لفظاً، ولم يعتقد بها بالقلب، لم يكن ذلك إيماناً ولا شيئاً يُنتفع به في الآخرة، ولو علم بقلبه ما وجب عليه علمه بدليل وكان أحرص، لكان ذلك هو اللازم له الواجب عليه).

وكتب الشيخ سديد الدين يوسف بن المطهر: (الذي يلزم المكلف من المعارف العقلية العلم بالتوحيد والعدل والنبوة والإمامة اعتقاداً بقلبه دون إيراد الألفاظ الدالة على ذلك، فأما إيراد الألفاظ فمن فروض رؤساء الدين دون غيرهم لئلا يدخل على أهل ذلك المذهب طعن يُعجز رئيسهم عن حلّ شبهة أو إقامة دليل).

وكتب يوسف بن علوان الفقيه هذا: (الخطآن والحكم بهما صحيح).

وكتب الفقيه العلامة نجيب الدين محمد بن نما: (ما ذكره أعلاه كافٍ في المراد منه ولا يحتاج إلى زيادة).

وكتب الشيخ نجم الدين جعفر بن سعيد: (علم الإنسان لعقائده برؤوس الأدلة كافٍ له في السلامة يوم القيامة عن الخوض في المباحث الكلامية والوقوف على تفصيل الأدلة، وليست العبادة معتبرة في ذلك، بل يكفي العلم بذلك والمعرفة به بقلبه والتصور له بمخيلة الذهن، وأما حسن الإيراد والقدرة على النطق بالبراهين العقلية وإفهامها المعترض فمن فضيلة الإنسان وكماله، لا يلزم ذلك إلا متصدياً للرئاسة حراسة للمذهب من تسلط الخصم، وأما غير ذلك فلا).



وكتب الشيخ محمد بن أبي العزّ: (هذا صحيح).

ثمَّ وُجِدَ بخطَّ الشيخ شمس الدين محمد بن مكِّي ما هذه صورته: (هذا نُقِلَ من خطِّ نُقِلَ من خطوط هؤلاء الأئمّة الفضلاء طاب ثراهم وشاهده العبد محمد ابن مكِّي بالمدينة النبويّة، والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد وآله).

تمت صورة ما وجدته، وأنا عبد آل محمد: محمد بن عبد الرحيم بن داود، حامداً لله على آله، ومصلياً على خير أنبيائه محمد وآله ومسلماً^(١).

وقال العلامة الحليّ (ت ٧٢٦هـ) في كتابه (كشف اليقين): «إنَّ الفقيه ابن أبي العزّ اشترك مع سديد الدين والد العلامة الحليّ في كتابة الرسالة إلى هولاء، وطلب الأمان لأهل الحلة، وذلك عند ذكره لأخبار أمير المؤمنين بالمغيبات، ومن خلال الطبقات يظهر أنَّ المراد بالفقيه هو محمد هذا»^(٢).

قال الميرزا عبد الله الأفندي (ق ١٢) في كتابه (رياض العلماء) ما نصّه: «الشيخ الفقيه ابن أبي العزّ: الفاضل العالم المعروف، وهو الذي ذهب مع والد العلامة الحليّ والسيد مجد الدين ابن طاووس لطلب الأمان لأهلها، وذهب عند

(١) تمَّ ما نقلتُه من فتاوى علماء الحلة - أثارَ الله برهانهم -.

(٢) كشف اليقين: ٨٠، والحادثة فيه كاملة في المبحث الثالث، وفي كتاب طبقات أعلام الشيعة (٤/ ١٦٥) أنّه ذكر العلامة الحليّ ذلك في كتابه الألفين، وهو من سبق القلم، وقد أُشير إلى هذه الحادثة في كتاب الحوادث (المنسوب لابن الفوطي): ٣٦٠، وفي كتاب (صدى الفؤاد إلى حمى الكاظم الجواد) في الهامش أنّ ابن أبي العزّ هذا هو كمال الدين عليّ بن أبي العزّ محمد ابن عليّ، فشارحو الكتاب نسبوا كتابة الرسالة التي وُجّهت إلى هولاء لولده عليّ، مع أنّها لوالده الفقيه المعروف محمد بن أبي العزّ، فلاحظ.

يُنظر: صدى الفؤاد ١٢٣.



خواجة نصير إلى هلاكو بقرب بغداد حين غلب هلاكو واستولى على بغداد، وقتل المستعصم العباسي، ووجه هؤلاء وذهابهم إليه معروف، فلاحظ»^(١).

وقال الشيخ عباس بن محمد رضا القمي (ت ١٣٥٩ هـ) في (الكنى والألقاب) ما نصّه: «ابن أبي العزّ: الشيخ الفقيه الفاضل العالم المعروف الذي ذهب مع الشيخ سديد الدين والد العلامة الحلبيّ والسيد مجد الدين بن طاووس من الحلة إلى قرب بغداد لطلب الأمان من هولاكو ملك التتر لهم ولأهل الحلة والقصة مشهورة»^(٢).

ترجمة السيد رضي الدين محمد بن الحسن الرزقي الداودي العلوي الحسني (المجاز)

لم يُذكر في كتب التراجم إلا ب(السيد رضي الدين أبي عبد الله محمد بن الحسن ابن عليّ الرزقيّ الداوديّ العلويّ الحسنيّ)^(٣) اعتمادًا على الإجازة المذكورة على النسخة.

أقول: هو السيد رضي الدين أبو عبد الله محمد بن الحسن بن عليّ بن محمد ابن عليّ بن حازم بن رزق الله بن أحمد بن يحيى بن عبد الله بن محمد بن داود بن موسى الثاني ابن عبد الله بن موسى الجون ابن عبد الله المحض ابن الحسن المثنى ابن الحسن السبط ابن الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب^(٤).

(١) رياض العلماء: ٩/٦.

(٢) الكنى والألقاب: ١٩٧/١.

(٣) في طبقات أعلام الشيعة (٤/١٧٤، و٥/١٨٣)، وموسوعة طبقات الفقهاء (٧/٢٥٥):

(الحسنيّ)، في حين ذكر صحيحًا في الذريعة: ١/٢٤٦ الرقم ١٢٩٩.

(٤) استفدت في وصل نسبه الطاهر من الكتب التالية: التذكرة في الأنساب المطهّرة: ٤٨، وتحفة ←



فهو: الرزقي^(١)؛ نسبة إلى جدّه (رزق الله)، ويقال لهم: (الرزاقلة)^(٢)، و(الرزاقات)، و(بنو الرزقين)^(٣)، فهو من ابن عمّ المجيز من جهة جدّه (رزق الله)، ويُعرف من تسلسل الآباء وإنهاء النسخة أنّ ابن مطرف يكبره ببطقة واحدة، فقد وصفه بالإنهاء بـ(الولد).

والداوديّ: نسبة إلى جدّه (داود ابن الحسن المثنيّ) صاحب القضية المعروفة بدعاء أمّ داود.

والحسنيّ: نسبة إلى جدّه الأعلى الإمام الحسن بن عليّ

مشايخه وأساتذته

لم نعثر على شيء يُذكر في كتب التراجم عن هذا السيّد الفقيه سوى ما نُقل عن الإجازة التي على هذه النسخة، فقد أجازه شيخه وأستاذه وابن عمّه السيّد محمّد بن مطرف الرزقيّ الحسنيّ برواية كتاب (المختصر والمراسم)، والإجازة من دون تاريخ، وقد أنهى قراءة كتاب مختصر المراسم على أستاذه المذكور بتاريخ يوم الخميس ١٤ جمادى الآخرة سنة ٦٩٥ هـ، ونصّ الإنهاء الذي كتبه أستاذه له في

→ الأزهار وزلال الأنهار: ٤٠٣.

(١) في تكملة أمل الآمل (٤/ ٤٥١ الرقم ١٩٦١)، وفي الذريعة (٢٠/ ٢٠٨): (الزرقيّ)، وفي الذريعة (١/ ٢٤٦ الرقم ١٢٩٩): (الزرقيّ)، وفي طبقات أعلام الشيعة (٥/ ١٨٣) كتب بعد (الزرقيّ): (أو الزرقانيّ، أو السرقنيّ)، ولا أظنُّ أنّ شيء من هذا وجهًا مع وضوح المكتوب في الإجازة، وأثبتنا الصحيح (الرزقيّ) بعد ما ذكرنا المذكور من نسبه عن كتاب (عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب)، فلاحظ.

(٢) يُنظر: عمدة الطالب: ١٢٤، مناهل الضرب: ٢٥٠، وفي الأخير أنّ (الرزاقلة) في الحلة.

(٣) الدرّ المنثور في أنساب المعارف والصدور: ١٤٧.



آخر النسخة: «أنهى قراءة مختصر رسالة سلار بن عبد العزيز الديلمي قراءةً وبحثاً وفهماً السيّد الأجلّ الحسيب النسيب رضيّ الدين أبو عبد الله محمّد بن حسن بن عليّ الرزقيّ يوم الخميس رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس وتسعين وستّائة، وكتب محمّد بن مطرف الحسنيّ»^(١).

وقد وصفه أستاذه في الإجازة بما نصّه: «الولد العزيز، الأجلّ الأوحد، العالم الفاضل، رضيّ الدين، أبو عبد الله محمّد بن حسن بن عليّ بن محمّد الرزقيّ الداوديّ العلويّ الحسنيّ أحسن الله تسديده، وأجزل من كلّ عارفة فضله ومزيده». وفي الإنهاء بما نصّه: «السيّد الأجلّ الحسيب النسيب رضيّ الدين أبو عبد الله محمّد بن حسن بن عليّ الرزقيّ».

هل كانت النسخة الأولى الأصل عند آية الله السيّد حسن الصدر

أم لا؟

نسخة الأصل المجموعة الخطيّة المعتمدة، التي حوت كتابي (الشرائع) و(مختصر المراسم)، وبينهما إنهاء لكتاب (المسائل المصريّة) مرّ ذكره وتاريخه عند وصف النسخة المعتمدة، قال عنها الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩هـ) في كتابه (الذريعة) عند التعريف بكتاب (الشرائع) للشيخ الأجلّ عليّ ابن بابويه (ت ٣٢٩هـ) ما نصّه: «وتوجد نسخة منها في الكاظميّة في مكتبة سيّدنا الحسن صدر الدين وهي بخطّ السيّد محمّد بن مطرف تلميذ المحقّق الحلّيّ، وقد قرأها على

(١) يُنظر: الذريعة: ١/ ٢٤٦ الرقم ١٢٩٩، فقد أشار إلى هذا الإنهاء الذي في آخر النسخة على أنّه إجازة أخرى، ومن المعلوم أنّ هذا الإنهاء خالٍ من الإجازة، وقد ذكرنا ذلك سابقاً.



أستاذه المحقق فأجازه على ظهرها، وتاريخ الإجازة سنة ٦٧٢هـ»^(١).

وقال عنها في كتابه الآخر (طبقات أعلام الشيعة) عند ترجمة السيد محمد بن مطرف الحسيني، وذكر الإجازة التي على نسخة (مختصر المراسم) ما نصّه: «وهذه النسخة اشتراها سيّدنا الحسن الصدر من بقال ببغداد كان يضع على أوراقها التمر واللبن وغيرها من الحوائج. واستنسخ عنها السيد محمد الهندي بالنجف بخطّه، ونسخة الهندي موجودة عند الشيخ محمد الساوي بالنجف»^(٢).

واعتقد استنادًا إلى ما لديّ من قرائن أنّ هذا الكلام فيه من سهو القلم ما فيه، فالنسخة لم تكن عند السيد حسن الصدر، بل الموجود على النسخة تملك الشيخ محمد جواد البلاغيّ (ت ١٣٥٢هـ) المعاصر للسيد حسن الصدر (ت ١٣٥٤هـ) والمتوفّي قبله بستين^(٣)، ويحتمل أنّ النسخة كانت عنده على نحو الاستعارة لا التملك، والقرائن التي استنتجتها هي:

١. اعتمد الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في ترجمة عليّ بن محمد بن عليّ بن موسى الخانيّ ناسخ كتاب (المسائل المصريّة) للمحقّق الحليّ على إنهاء النسخة الموجود في المجموعة الخطيّة المعتمدة بين كتاب (الشرائع) و(المختصر)، وقال في ترجمته ما نصّه: «عليّ بن محمد بن عليّ بن موسى المعانيّ (الخانيّ-ظ) الذي كتب بخطّه (المسائل المصريّات) للمحقّق الحليّ، وفرغ منه في حياة المؤلف (ع ٦٧١)، والظاهر أنّه من تلاميذه، والنسخة كانت عند البلاغيّ

(١) الذريعة: ٤٦/١٣.

(٢) طبقات أعلام الشيعة: ١٧٤/٤.

(٣) هذا وقد ذهب الأخوان العزيزان محققًا كتاب (الشرائع) لابن بابويه إلى ذلك من أنّ النسخة كانت عند السيد حسن الصدر موافقة لما ذكره الشيخ الطهرانيّ، فلاحظ.



اشتراها كاشف الغطاء» . فلاحظ قوله: «والنسخة كانت عند البلاغي
اشتراها كاشف الغطاء^(١)»، وهذا هو القول الفصل.

٢. قال الشيخ آقا بزرك الطهراني في (الذريعة) عند التعريف بـ(مختصر
المراسم) ما نصّه: «والنسخة في النجف منضّمة مع شرائع والد الصدوق،
وقد استنسخ السيّد محمّد بن هاشم الهنديّ النجفيّ نسخة (مختصر المراسم)
هذا عن نسخة خطّ السيّد محمّد بن مطرف المذكور، ونقل صورة ما كتبه السيّد
محمّد بن مطرف على ظهر نسخته التي رأيتها عند الشيخ محمّد السماويّ، وقد
نقلت عن تلك النسخة صورة خطّ محمّد بن مطرف في ترجمته في (الأنوار
الساطعة في المائة السابعة)»^(٢).

وقال في موضع آخر: «واستنسخ عنها السيّد محمّد الهنديّ بالنجف
بخطّه، ونسخة الهنديّ موجودة عند الشيخ محمّد السماويّ بالنجف»^(٣).

ومن المعلوم أنّ السيّد حسناً الصدر ومكتبته في الكاظميّة لا في النجف
الأشرف، وقول الطهرانيّ يوحي أنّه لم يرَ نسخة الأصل، بل رأى النسخة
المستنسخة عنها، لكنه وصف المجموعة بشكلٍ دقيقٍ، ممّا يدلُّ على أنّه اطّلع
عليها في النجف الأشرف.

(١) وحديثي أخي وقرة عيني الشيخ أمير ابن الشيخ شريف ابن الشيخ محمّد الحسين ابن الشيخ
عليّ كاشف الغطاء أنّ جدّه الأخير صاحب كتاب الحصون المنيعه اشترى جملة من كتب
آل البلاغيّ، وهي الآن في خزانه المكتبة، وخطوطهم موجودة على النسخ إلى يومك هذا.
(٢) الذريعة: ٢٠ / ٢٠٨.

(٣) طبقات أعلام الشيعة: ٤ / ١٧٤، ونسخة الشيخ السماويّ المذكورة هي اليوم في مكتبة
الإمام الحكيم العامّة، وتقع بالتسلسل (٢١).



٣. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (الشرائع) و(مختصر المراسم) في فهرس مكتبته المسمّى بـ(الإبانة عن كتب الخزانة)، والذي كتبه بيده، ونسخته موجودة في مكتبته، ومصوّرته موجودة في مكتبة الروضة العبّاسيّة^(١).

٤. لم يذكر ولده السيّد عليّ الصدر (ت ١٣٨٠ هـ) النسخة (الشرائع) و(مختصر المراسم) في فهرس مكتبة والده المسمّى بـ(إبانة الوسن عن مكتبة أبي محمّد الحسن)، والذي كتبه بيده، ونسخته موجودة في مكتبته، ومصوّرته موجودة في مكتبة الروضة العبّاسيّة^(٢).

٥. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (مختصر المراسم) في كتابه (تكملة أمل الآمل) عند ترجمة سلّار الديلمي، باعتبار أنّ النسخة مختصر لمراسمه^(٣).

٦. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (الشرائع) في كتابه (تكملة أمل الآمل) عند ترجمة الشيخ الأجلّ عليّ ابن بابويه، باعتبار أنّ في المجموعة التي فيها النسخة كتاب الشرائع لابن بابويه، وكلُّ ما ذكره عن الكتاب هو ما نصّه: «كتاب الشرائع، وهي الرسالة إلى ابنه الصدوق»^(٤).

٧. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (مختصر المراسم) في كتابه

(١) يُنظر: الذريعة: ١/٥٦ الرقم ٢٨٦، وقد نسبته الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ إلى ولده الحجّة السيّد عليّ، فلاحظ.

(٢) هذا الفهرس لم يذكره الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في كتابه (الذريعة)، فهو ممّا يُستدرك عليه، ونسب إليه كتاب والده (الإبانة عن كتب الخزانة)، وقد أشرت إلى ذلك في الهامش السابق، فلاحظ.

(٣) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٣/١١٩ الرقم ٨٠٨.

(٤) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٣/٥٥٦ الرقم ١٤٠٦.



(تكملة أمل الآمل) عند ترجمة المحقق الحليّ، وخصوصاً عد تعداد تأليفه، وذكره له في ترجمة السيّد محمّد بن مطرف الحسنيّ والسيّد محمّد بن الحسن الزرقنيّ (الرزقيّ - ظ)، ونسبه سهواً للسيّد محمّد بن هاشم الموسويّ الهنديّ^(١).

٨. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (مختصر المراسم) في كتابه (تكملة أمل الآمل) عند ترجمة كاتب المجموعة (الشرائع) و(مختصر المراسم) والمجاز من المحقق الحليّ بالرواية السيّد محمّد بن مطرف الحسنيّ، مع أنّه ذكر الإجازة، وقال ما نصّه: «وجدت بخطّه نسخة مختصر المراسم لأستاذه المحقق، فرغ من نسخها سادس عشر صفر سنة اثنتين وسبعين وستمائة..»، ومن عاداته في التكملة أنّه إذا ذكر كتاباً خطياً أو مطبوعاً في ملكه يسبقه أو يتبعه بكلمة: (عندي)، وأمّا هنا فقال: «وجدت بخطّه..»، ولم يقل (عندي)^(٢).

٩. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (مختصر المراسم) في كتابه (تكملة أمل الآمل) عند ترجمة السيّد محمّد بن الحسن الحسنيّ الزرقنيّ (الرزقيّ - ظ) المجاز من كاتب المجموعة (الشرائع) و(مختصر المراسم)، مع أنّه ذكر الإجازة له^(٣).

١٠. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (مختصر المراسم) في كتابه (تكملة أمل

(١) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٢/ ٢٦٤ الرقم ٢٦٧، و٥/ ١٦٨ الرقم ٢١٣٤ عند ترجمة ابن مطرف الحسنيّ، و٤/ ٤٥١ الرقم ١٩٦١ عند ترجمة الزرقنيّ (الرزقيّ - ظ)، و٥/ ١٧٨ الرقم ٢١٤٣ عند ترجمة السيّد محمّد الموسويّ الهنديّ.

(٢) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٥/ ١٦٨ الرقم ٢١٣٤.

(٣) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ٤/ ٤٥١ الرقم ١٩٦١.



الآمل) عند ترجمة السيّد محمّد الموسويّ الهنديّ الناسخ عن نسخة الأصل، وأعظم من هذا أنّه نسب كتاب المختصر للسيّد محمّد الموسويّ الهنديّ، مع أنّه ذكر في موضعين أنّ المختصر للمحقّق الحليّ كما ذكرنا آنفاً^(١).

١١. لم يذكر السيّد حسن الصدر النسخة (الشرائع) في كتابه (فصل القضا في الكتاب المشتهر بفقهِ الرّضا)، وقد تحدّث في هذا الكتاب كثيرًا عن كتاب (الشرائع) لمشاہتہ لكتاب (فقہ الرّضا)^(٢).

١٢. خلّو النسخة المعتمدة (الشرائع) و(مختصر المراسم) والموجودة في مكتبة الإمام كاشف الغطاء من خطّ السيّد حسن الصدر وعلى خلاف عادته عند تمكُّل النسخ، وخلّوها أيضًا من ختم مكتبة السيّد حسن الصدر، وكلُّ النسخ التي رأيتها من مخطوطات ومطبوعات مكتبته لم تكن خالية من الختم اللّهمّ إلّا ما لم أره بعيني، وسجع ختم مكتبته: «مكتبة آية الله المرحوم السيّد حسن الصدر العامّة - الكاظميّة»^(٣).

(١) يُنظر: تكملة أمل الآمل: ١٧٨/٥ الرقم ٢١٤٣.

(٢) في الذريعة (١٦/٢٣٤ الرقم ٩٢١): (فصل القضا في الكشف عن حال فقهِ الرضا)، يثبت فيه أنّ الكتاب المشتهر بـ(فقهِ الرّضا) هو كتاب (التكليف) للشلمغانيّ، وقد فرغ منه بتاريخ ١٩ ربيع الأوّل سنة ١٣٢٣ هـ، طُبِع الكتاب أوّلًا في قمّ المقدّسة سنة ١٣٩٦ هـ في مجموعة تراثيّة باسم: (أشنائي بانسخه خطي) المجموعة الأولى، وطُبِع ثانيًا بتحقيق الشيخ رضا الأستاذيّ، ثلاث مرّات: الأولى: ضمن الرسائل الأربع عشرة المطبوعة في مؤسّسة النّشر الإسلاميّ لجماعة المدرّسين بقمّ المقدّسة، ط١، سنة ١٤١٥ هـ، والثانية: ضمن مجلّة (علوم الحديث) ع ١٠ سنة ١٤٢٢ هـ، الصفحات ٢٢٧-٣١٣، والثالثة: ضمن الرسائل الأربع عشرة أيضًا سنة ١٤٢٣ هـ، الصفحات ٨٥-١٣٦، ط٢.

(٣) وهذه المكتبة تفرّقت أيدي سبأ، بسبب ظروف العراق القاهرة الأخيرة، وقد فهرسها <



منهج التحقيق

١. ضبط النصّ وخرّجته من كتاب (المراسم العلوية).

→ صاحبها آية الله السيّد حسن الصدر نفسه، وعنون الفهرس: بد(الإبانة عن كتب الخزانة)، ثمّ فهرسها ولده الحجّة السيّد عليّ، وعنون الفهرس: بد(إبانة الوسن عن خزانة السيّد الحسن)، ثمّ تفرّقت شذّر مذر، فبيع قسم منها في النجف الأشرف وكربلاء المقدّسة، وسعيت في إرجاع بعضها بمعونة سماحة العالم السيّد محمّد رضا الحسيني السيستانيّ ومعونة إدارة مكتبة الروضة العبّاسيّة، والذي أُرجم عن طريق سماحة السيّد السيستانيّ الكتب التالية: (جلاء العيون، وحاشية على شرح الكاشي للكافية، والدرّة الباهرة، وزاد المعاد، والقواعد والفوائد، والقوانين المحكّمة، وكتاب في المنطق، وكنز العرفان في فقه القرآن، ومجموعة أدعية وأشعار فارسيّة وعربيّة، ومجموعة أوراق أدبيّة من عدّة كتب، ومختصر مفاتيح الجنان ومصابيح الجنان، ومناسك الحجّ)، والذي أُرجم عن طريق إدارة مكتبة الروضة العبّاسيّة ثلاث نسخ أو خمس، ومنها تقارير السيّد محمّد جواد العامليّ لدرس السيّد محمّد مهديّ بحر العلوم.

وبيعت على ما سمعت في طهران وقمّ المقدّسة أيضًا، وقد اشترى بعضها السيّد محمود المرعشيّ وضمّها لمكتبة والده بعنوان حفظ التراث، وذكر بعضها في المجلّد الرابع والأربعين من فهرس المكتبة، وسمعت أيضًا أنّ بعضها بيع في سوريا ومصر، ورأيت بعضها في مكتبة الإمام محمّد حسين كاشف الغطاء العامّة بنحو الأمانة، ورأيت نسخة واحدة منها في مكتبة الإمام الحكيم العامّة، والمرجوّ من الإخوة المؤمنين والمتصدّين الكرام إرجاع ما بحوزتهم من هذه المكتبة لتعود لأهلها، وأن لا يقصّر وا في ذلك، وهذا أملنا بهم.

والتبقيّ منها اليوم هو في مكتبة آية الله العظمى السيّد حسن الصدر الواقعة في حسينيّة آل الصدر في الكاظميّة المقدّسة في أوّل شارع باب المراد، وهي بتوليّ الفاضل السيّد صالح ابن السيّد مهديّ الصدر، وكم له ولأخيه السيّد عليّ حفظها الله تعالى من أطاف وجهود في حفظ المتبقيّ من المكتبة والسعي مع أهل الفنّ والخبرة في إخراج ما تبقيّ منها مخطوطًا للتصوير والطبع والتحقيق، وقد صوّر غالب المتبقيّ منها من قبل مؤسّسة كاشف الغطاء أوّلاً، ومكتبة الروضة العبّاسيّة ثانيًا، وطبع فهرس مصوّراتها في مجلّة كتاب شناسي شيعة، العدد الخامس، الصفحات: (٢٩١-٣٣٧).



٢. قابلتُ النسخة بعد تنزيدها مع العلامة الشيخ عباس آل أبي طابوق - دام عزه-، والذي كان من المفروض أن يخرج العمل بتحقيقه، ولكنه أثر على نفسه وسلمني بعد المقابلة، وبعد تخريجه بعض نصوصها، ثم قابلته بالنسخة (ح) نسخة مكتبة الإمام الحكيم، وبكتاب المراسم مع جمع من الإخوة الأعزّاء.

٣. أثبتتُ العناوين من النسخة نفسها، وما بين المعقوفين منها بعضه من المراسم العلوية، وبعضه زيادة اقتضاها السياق.

٤. أشرتُ إلى موضع الكتب الفقهية الساقطة من النسخة، وجعلتُ محلها صفحةً بيضاءً للتمييز.

٥. عمدتُ إلى تشكيل النصّ، وهذا أقلُّ ما يُقدّم لخدمته.

٦. أثبتتُ بلاغات الدرس والقراءة والشرح والبحث والحفظ في الهامش؛ وذلك للحفاظ على التراث العلمي للنسخة.

٧. جعلتُ مع الكتاب مصوِّرة النسخة القديمة مع كتاب (الشرائع) لابن بابويه القميّ؛ وذلك لتكثيرها خوفاً من الضياع وتبرُّكاً بها.

شكر وتقدير

عرفاناً بالجميل المسديّ إليّ في طريقي لإتمام إخراج هذا الكتاب أتوجّه بالشكر الوافر إلى كلّ من:

١. سماحة الحجّة السيّد أحمد الصّافي - دام عزه - المتولّي الشرعيّ للعتبة العبّاسيّة



المقدّسة، وفضيلة الشَّيخ عمَّار الهلاليّ - دام تأييده - المُشرف على قسم المعارف الإسلامية والإنسانيّة في العتبة؛ لرعايتها الأخويّة وتبنيها مشروع تحقيق الكتاب.

٢. فضيلة الشَّيخ صادق الخويلديّ - دام فضله - والإخوة العاملين في مركز تراث الحلّة جميعاً؛ لثقتهم بالمجهود، ومواكبتهم سير العمل، وتوفير مستلزماته وتقويمه، وطيب خلقهم.

٣. إدارة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة المتمثّلة بأمينها العام فضيلة الشَّيخ شريف كاشف الغطاء - دام عزّه -، ونجلاه الأخ العزيز الشَّيخ أمير كاشف الغطاء؛ لتزويدي بنسخة الأصل النفيسة.

٤. إدارة مكتبة الإمام الحكيم العامّة المتمثّلة بأمينها السيّد جواد السيّد كاظم الحكيم - دام فضله -، ومديرها الأستاذ والأب الروحيّ مجيد الشَّيخ عبد الهادي حمّوزي - زيدَ فضله -؛ لتزويدي بالنسخة الثانية للكتاب.

٥. العلّامة الشَّيخ عباس آل أبي طابوق - دام عزّه -، والذي كان من المفروض أن يخرج العمل بتحقيقه، ولكنّه أثر على نفسه وسلّمه بعد المقابلة معه.

٦. كلُّ مَنْ قابل النسخة معي، أو راجعها، أو خدمني بمصدرٍ، أو أخرجها فنّيّاً، أو صوّر النسخة، وما شاكل ذلك ممَّا ذكرته أو لم أذكره، وبالخصوص كلُّ من الإخوة الأساتذة: ميثم سويدان الحميريّ، ومصطفى صباح الجنابيّ، ومحمّد عبد الجواد الفتلاويّ، وأحمد عبد العالي الكعبيّ.

٧. مَنْ راجع الكتاب لغويّاً وضبط نصّه، وهم كلُّ من الأساتذة: د. عليّ عبّاس



الأعرجي، وحيدر محمد عليّ المخزومي، وحيدر محمد عبيد الخفاجي.
٨. أهلي وأولادي (جعفر وعليّ وفاطمة) الذين تحمّلوا ويتحمّلون عبء غيابي
طوال مدّة العمل في هذا الفنّ.
فإليهم جميعاً منّي أسمى آيات الشُّكر والعِرفان.



وختامًا:

ألتمس من إخواني المؤمنين ولاسيما أهل البحث والتحقيق أن يبهوني على ما قد يجدونه من الخطأ غير المقصود مما جرى به القلم وزاغ عنه البصر، فإنَّ الإنسان موضع الغلط والنسيان، والكمال لله، والعصمة لأهلها، والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

أحمد عليّ مجيد الحلبيّ النجفيّ

مركز تراث الحلة

التابع لقسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

في العتبة العباسية المقدسة

١٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧ هـ

صُورُ النَّسِخِ الْمُعْتَدَةِ



بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين على الظالمين فكون
 ايدك الله بالتوفيق وارشدك لاصابة التحقيق ووهبك
 قلبا لمعالم الدين واعيا وعزما بما كلفك الله واخيرا وزمانا
 لا دراك الى الخيبة كافيا وقولا عند ايراد الحجج شافيا وجعل
 ههنا على تحصيل النجاة موقوفة ونفسك عن زخار الدنيا
 مصروفة ان كتاب المراسم مع كونها من احسن المختصرات
 واضحا وضحا وصغارا لا يفتك عن تطويل يغيب لحاظها ولا
 يسعه الا متابعة مؤلفه وانك توتر حذف زوائد من
 فوائد بعبارة لا تفص عن ابانة مفاصل ولا تحجب
 عنك لسطة كلفة التطويل ونحيف محل العبث الثقيل فلم
 الا اجابتك ارهاقا لغزلك ونضوبا لوجهك والاقالا
 قول اولي بالحق ولولم يكن الا فضيلة السبق وانا اعظم
 بالله واتوكل عليه واعظم به وافوض اليه كتاب الطهاره
 وچيزبان صفري وكبرى وينقسم كل واحد منها الى واجب
 ونذبه

مختصر المراسم العلوية، نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة
 الصفحة الأولى

المسلمين عدو فيجالبون عن انفسهم واموالهم وذرياتهم
 ولهم في ذلك مثابون فانهم ومقتولهم ولغتم ذلك بالجرم على
 ما سهل وخير والصلوة على نبينا اكرم الاظهر والله ائمة البشر
 نسئله ان يعف لنا ما قد منا وما اخونا ولا يواخذنا ان
 نسئنا او احفظنا وان يجعل ما كتبناه حجة لنا لا علينا ان حيا
 كريم والحمد لله رب العالمين وافق الفراغ من نسخة يوم الجمعة
 سادس عشر المحرم اول شهر سنة ثمانين ولها بين والفتحة
 كتبه الفقير الى رحمة ربه الامام محمد بن سعيد الموصلي
 المعروف بالهندي على نسخة بخط شامي راعها محمد بن مطرف
 الحنفي فارعا يوم الخميس سادس عشر سنة اثنين
 وسثمائة وعلى ظهر الكتاب بتلك النسخة من اخرا ما هذا
 لفظ املي قراءة مختصر رسالة سلا بن عبد العزيز الربيعي
 وبحثا وفيها ابي جمل الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
 محمد بن حسن بن علي الزرقيني يوم الخميس عشرين من المحرم
 سنة خمس وتسعين وسثمائة وكتب محمد بن مطرف الحنفي

مختصر المراسم العلوية، نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة
 الصفحة ما قبل الأخيرة

شرح غراف في الجوت ولامان في المظرح
 في الامراضات ولسنقصي الابرادات وفي شرح التفتيش
 ان شاء الله هـ
 تمت المسائل اصرته بحمد الله تعالى ومنه
 على اصغر عماد الله واحمهم الى سعة اعنته شدي وبي اوفاء
 على محمد بن عيسى بن الحسيني وكذلك اوامر ربح اموه وبي اموه ووجه
 ومنه اصغر بن سمانه وصلونه على النبي والنبيا وبي محمد
 والمزبوع والآل الطاهرين سلامه من العلم خير والمولى محمد بن علي بن محمد
 برود الذي لا يدوم شهاد العباد السلام الله
 ان يرضي ان يكون ربه يوم له براد وانت ببراد
 نودك
 برود من الدنيا وفي المطاع وشارع في الخيرات مع من يتابع
 في المار والاولاد الى ودية نكاحهم يوم برود الورد
 المحمد بن النفس في اول سالها فخر من عظماء من ذكر الورد
 نودك

صورة إنهاء كتاب (المسائل المصرية) للمحقق الحلبي
 كتبت سنة ٦٧١ هـ، والنسخة في مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامة



صورة إجازة السيّد قطب الدين الراونديّ لولده نصير الدين والنسخة في مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامة

مختصر المرآة العجوة

للسَّيِّدِ الْفَقِيهِ الْعَظِيمِ بَهْفَرِ بْنِ الْحَسَنِ الْهَدْرِيِّ قَدَسَ سَمَتُهُ
الْمُحَقِّقِ الْحَلِيِّ (٦٠٢ - ٦٧٦ هـ)



وَبِهِ أَسْتَعِينُ عَلَى الظَّالِمِينَ، ذَكَرْتَ أَيْدِكَ اللهُ بِالتَّوْفِيقِ، وَأَرْشَدَكَ لِإِصَابَةِ
التَّحْقِيقِ، وَوَهَبَكَ قَلْبًا لِمَعَالِمِ الدِّينِ وَأَعْيَا، وَعَزَمًا بِمَا كَلَّفَكَ اللهُ وَافِيًا، وَزَمَانًا
لِإِذْرَاكِ البُعْغَةِ كَافِيًا، وَقَوْلًا عِنْدَ إِيْرَادِ الْحُجَّةِ شَافِيًا، وَجَعَلَ هِمَّتَكَ عَلَى تَحْصِيلِ
النَّجَاةِ مَوْقُوفَةً، وَنَفْسَكَ عَن زَخَارِفِ الدُّنْيَا مَصْرُوفَةً، إِنَّ كِتَابَ المَرَايِمِ مَعَ كَوْنِهِ
مِنَ أَحْسَنِ المُخْتَصِرَاتِ جَمْعًا، وَأَوْضَحِهَا وَضْعًا، لَا يَنْفَكُ عَن تَطْوِيلٍ يُتَعَبُ
الحَافِظُ بِتَكْلُفِهِ، وَلَا يَسَعُهُ إِلَّا مُتَابَعَةُ مُؤَلِّفِهِ، وَأَنَّكَ تُؤَثِّرُ حَذْفَ زَوَائِدِهِ، وَتَجْرِيْدَ
فَوَائِدِهِ، بِعِبَارَةٍ لَا تَقْصُرُ عَن إِبَانَةِ مَقَاصِدِهِ، وَلَا تُجَلُّ بِضَبْطِ قَوَاعِدِهِ، وَلِتَسْقُطَ كُلْفَةُ
التَّطْوِيلِ، وَيَخَفَّ حَمْلُ العِبَاءِ الثَّقِيلِ، فَلَمْ أَرِ إِلَّا إِيْجَابَتَكَ؛ إِزْهَافًا لِعِزْمِكَ، وَتَصْوِيْبًا
لِوَهْمِكَ، وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ أَوْلَى بِالْحَقِّ^(١)، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فَضِيلَةُ السَّبْقِ، وَأَنَا أَسْتَعِينُ
بِاللهِ، وَآتَوَكَّلُ عَلَيْهِ، وَأَعْتَصِمُ بِهِ، وَأَفْوِضُ إِلَيْهِ.

(١) المُرَادُ مِنَ (الأَوَّلِ) كِتَابُ المَرَايِمِ العَلَوِيَّةِ.



كِتَابُ الطَّهَّارَةِ

[أَقْسَامُ الطَّهَّارَةِ] ^(١)

وَهِيَ ضَرْبَانِ: صُغْرَى، وَكُبْرَى.
وَيَنْقَسِمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى: وَاجِبٍ، وَنَدْبٍ.
فَمَا يُسْتَبَاحُ بِهِ الْوَاجِبُ وَاجِبٌ.
وَمَا يُسْتَبَاحُ بِهِ النَّدْبُ نَدْبٌ.
وَكَذَا مَا يُسْتَحَبُّ مَعَهُ الْكَوْنُ عَلَى الطَّهَّارَةِ ^(٢).

[ذِكْرُ الطَّهَّارَةِ الصُّغْرَى]

وَفُصُولُ الصُّغْرَى أَرْبَعَةٌ:

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ مُحَقِّقِ السُّسْحَةِ.

(٢) يُنْظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٣١.



الأول

في موجباتها

وَهِيَ سِتُّ: البَوْلُ، وَالغَائِطُ، وَالرِّيحُ، وَالنَّوْمُ الغَالِبُ عَلَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ،
وَمَا يُزِيلُ العَقْلَ، وَالاسْتِحَاضَةَ القَلِيلَةَ.

وَلَا يُوجِبُ الطَّهَّارَةَ شَيْءٌ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَوْ خَرَجَ مِنْ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ، إِلَّا أَنْ
يَكُونَ مُلَطَّخًا بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ^(*).

(*) بَلَغَ

وَمِنْ مُقَدِّمَاتِ هَذِهِ الأَحْدَاثِ آدَابُ الخُلُوةِ، وَهِيَ صَرْبَانٍ: وَاجِبٌ، وَنَدْبٌ.

فَالوَاجِبُ: عَسَلٌ مَخْرُجُ الغَائِطِ بِالمَاءِ حَتَّى يَصِرَ المَوْضِعُ^(١) إِنْ تَعَدَّى، وَلَا يُجْزَى

(١) فِي المَطْبُوعِ: (يَطْهَرُ المَوْضِعُ)، وَهُوَ مِنْ سَهْوِ القَلَمِ، فَعِبَارَةٌ (يَصِرَ المَوْضِعُ) وَرَدَتْ فِي نُسخَةِ
أُخْرَى مِنَ المَراسِمِ كَمَا فِي هَامِشِ المَطْبُوعِ المَحَقِّقِ مِنَ الكِتَابِ، وَفِي المَراسِمِ المَطْبُوعِ ضَمَّنَ
الْيَنَابِيعِ الفِقهِيَّةِ: ١/ ٢٤٤، وَالمُعْتَرِ: ١/ ١٣٩، وَمُخْتَلَفِ الشَّيْخَةِ: ١/ ٢٧٢، وَالبَيَانِ: ٤١،
وَكَشَفِ الأَلْتِبَاسِ: ١/ ١٣٥، وَمَعَالِمِ الدِّينِ وَمَلَاذِ المُجْتَهِدِينَ (قِسْمِ الفِقهِ): ٢/ ٨٦٣، وَفِي
مِفْتَاحِ الكَرَامَةِ (١/ ١٩٠): (حَتَّى يَصِرَ المَخْرُجُ).

وَيَصِرُ: يَنْقُبُضُ، وَهُوَ - هُنَا - فِعْلٌ تَلَقَّائِيٌّ يَحْدُثُ فِي المَوْضِعِ أَثناءَ تَنْظِيفِهِ.

وَفِي حَاشِيَةِ نُسخَةِ مِنْ كِتَابِ المَراسِمِ العَلَوِيَّةِ - مَرَّ ذِكْرُهَا فِي المَقْدِمَةِ - كُتِبَتْ ضَمَّنَ مَجْمُوعَةِ
تَارِيخِهَا سَنَةَ ٦٥٧ هـ، سُرَّ حَالُ هَذِهِ العِبَارَةِ، وَفِيهَا مَا نَصَّهُ: «وَهُوَ كِنَايَةٌ عَمَّا ذَكَرَهُ مَسْأَلُنَا أَنَّهُ
يَغْسِلُ المَوْضِعَ حَتَّى يَنْقَى، وَمَعْنَى (حَتَّى يَصِرَ المَوْضِعُ)؛ أَي: حَتَّى يَقْطَعَ المَوْضِعُ عَيْنَ <



غَيْرِ الْمَاءِ مَعَ وُجُودِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ جَارَ الاستِنجَاءِ بِأَحْجَارٍ ثَلَاثَةً، وَلَا يُجْزِي إِلَّا مَا
أَصْلُهُ الْأَرْضُ، وَغَسَلَ مَخْرَجَ الْبَوْلِ بِالْمَاءِ، وَلَا يُجْزِي غَيْرُهُ مَعَ وُجُودِهِ.

وَالنَّدْبُ: أَنْ يَطْلُبَ سَاتِرًا، وَأَنْ يُقَدِّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى إِذَا دَخَلَ، وَيَدْعُو،
وَالْيُمْنَى إِذَا خَرَجَ، وَيَدْعُو، وَأَنْ يَسْتَبْرِيَّ بَأَنْ يَمْسَحَ قَضِيْبَهُ بَيْنَ مَسْبِحَتِهِ وَإِهْبَامِهِ
→ النَّجَاسَةُ وَأَثَرَهَا بِكَثْرَةِ مَا يُغْسَلُ.»

أَقُولُ: وَقَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ: (حَتَّى يَبْصُرَ الْمَوْضِعَ) لَمْ يَطْهَرِ الْمَقْصُودُ مِنْهُ لِكَثِيرٍ مِنَ الدَّارِسِينَ، فَذَهَبُوا
فِي تَفْسِيرِهِ مَدَّاهِبَ شَتَّى، فَبَعْضُهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ خُشُونَةُ الْمَوْضِعِ، كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فِي:
مُخْتَلَفِ الشَّيْخَةِ: ٢٧٢ / ١، وَكَشْفِ الْاَلْتِبَاسِ: ١ / ١٣٥، وَذَخِيرَةِ الْمَعَادِ: ١٨ / ١ وَقَدْ اسْتَدَّوْا
فِي فَهْمِهِمْ هَذَا إِلَى مَا نَقَلَهُ ابْنُ إِدْرِيسَ (ت ٥٩٨ هـ) فِي السَّرَائِرِ (٩٧ / ١) عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ،
وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

(وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ حُدَّةَ خُشُونَةِ الْمَوْضِعِ، وَأَنْ يَبْصُرَ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْتَمَدُ،
لِأَنَّهُ يُخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْمِيَاهِ وَالزَّمَانِ، فَهَاءُ الْمَطْرِ الْمُسْتَنْقَعِ فِي الْعُدْرَانِ لَا يُحْسِنُ الْمَوْضِعَ، وَلَوْ
اسْتُعْمِلَ مِنْهُ مِائَةٌ رَطَلًا، وَالْمَاءُ الْبَارِدُ فِي الزَّمَانِ الْبَارِدِ يُحْسِنُ الْمَوْضِعَ بِأَقْلٍ قَلِيلٍ)، فَلَا حُظُوبًا
قَوْلُهُ: (حُدَّةَ خُشُونَةِ الْمَوْضِعِ، وَأَنْ يَبْصُرَ) فَالظَّاهِرُ هُنَا أَنَّ الخُشُونَةَ غَيْرُ الصَّرِّ، فَمِنْ جَرَافِ
الْقَوْلِ تَفْسِيرُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، إِذِ الْعَطْفُ يَفْتَضِي الْمَعَايِرَةَ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الصَّرِّ، كَمَا فِي: الْأَلْفَبَةِ وَالنَّفَلِيَّةِ: ٩٠، وَالْبَيَانِ: ٤١،
وَذِكْرَى الشَّيْخَةِ: ١٧٢ / ١، وَغَيْرِهَا.

وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ لَا يُمَكِّنُ الْأَخْذَ بِهِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، فَإِذَا كَانَ التَّنْظِيفُ لَا بُدَّ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى
خُشُونَةِ الْمَوْضِعِ كَانَ ذَلِكَ مِنَ التَّعْسِيرِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ الرُّكُونَ إِلَيْهِ، فَضَلَّ عَنْ أَنَّ الْوِجْدَانَ
يَشْهَدُ بِأَنَّ التَّنْظِيفَ فِي الْحَالَاتِ الْاَعْتِبَادِيَّةِ يُؤَدِّي إِلَى التَّعْوِمَةِ لَا إِلَى الخُشُونَةِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ
الْمَقْصُودُ هُوَ الصَّرُّ فَهُوَ أَمْرٌ لَا مُنَاسَبَةَ لِلْقَوْلِ بِهِ إِذِ الْمَعْرُوفُ أَنَّ هَذَا الصَّرْبَ مِنَ الْأَصْوَاتِ
يَصْدُرُ مِنَ الْأَبْوَابِ عِنْدَ تَحْرِيكِهَا، وَمِنَ الْأَقْلَامِ الْقَدِيمَةِ عِنْدَ الْكِتَابَةِ بِهَا، وَقَبْلَ هَذَا وَذَلِكَ
هُوَ الصَّوْتُ الَّذِي تُصْدِرُهُ الدُّوَيْبَةُ الَّتِي تُسَمَّى (الصَّرُّصْرُ)، فَأَيُّنَ هَذَا مِنْ تَنْظِيفِ الْإِنْسَانِ
مَوْضِعَهُ بَعْدَ التَّعَوُّطِ؟! وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ.

يُنْظَرُ: الْعَيْنُ: ٤ / ٤١٢، لِسَانَ الْعَرَبِ: ١ / ٦٤٦، تَاجِ الْعَرُوسِ: ٢ / ٢٨١.



ثَلَاثًا وَيَنْثُرُهُ، وَيَتَنَحَّحُ ثَلَاثًا. وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ إِدْخَالَ يَدِهِ الْإِنَاءَ غَسَلَهَا مِنَ النَّوْمِ
وَالْبَوْلِ مَرَّةً، وَمِنَ الْغَائِطِ مَرَّتَيْنِ، وَأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْحِجَارَةِ وَالْمَاءِ، وَيَمْسَحَ بِيَدِهِ عَلَى
بَطْنِهِ بَعْدَ قِيَامِهِ، وَيَدْعُو.

وَيُحْرَمُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ، وَلَوْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ قَدْ وُضِعَ
عَلَى ذَلِكَ انْحَرَفَ، وَقَدْ رُخِّصَ فِيهِ فِي الدُّورِ عَلَى كَرَاهِيَةٍ.

وَيُكْرَهُ^(١) أَنْ يَدْخُلَ مَكْشُوفَ الرَّأْسِ، وَأَنْ يُحَدِّثَ فِي شَطِّ مَهْرٍ، أَوْ فِي نِزَالٍ،
أَوْ مَسْقَطِ تِيَارٍ، أَوْ جَادَّةِ طَرِيقٍ، أَوْ مَوْرِدِ الْمَاءِ، وَفِي الْجَارِي، وَالرَّاكِدِ وَهُوَ أَشَدُّ،
وَاسْتِقْبَالُ الشَّمْسِ أَوْ الْقَمَرِ بِفَرْجِهِ، أَوْ الرِّيحِ بِالْبَوْلِ، وَالْكَلَامُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ، أَوْ
شُكْرًا لِلَّهِ، أَوْ صَلَاةً عَلَى النَّبِيِّ ، أَوْ حِكَايَةَ أَذَانٍ مُؤَذِّنٍ، وَأَنْ يَسْتَنْجِيَ بِالْيَمَنِى
أَوْ بِالْيُسْرِى وَفِيهَا خَاتَمٌ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ أَوْ أَحَدِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَيْمَةِ ، وَأَنْ يَسْتَاكَ،
وَأَنْ يَبُولَ فِي صُلْبِ الْأَرْضِ، أَوْ جِحْرَةِ الْحَيَوَانِ^(٢).

(١) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَحَفِظَهُ
وَشَرَحَهُ أَيْدُهُ
اللَّهُ تَعَالَى

(١) مَا يُكْرَهُ حَالَ التَّخْلِى.

(٢) يُنْظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٣١-٣٣.



الفصل الثاني

فيما يتطهر به

الماء المطلق: طاهرٌ مُطَهَّرٌ، وكذا ما مازجه جسمٌ طاهرٌ لم تسلبه الإضافة إطلاقاً الاسم، وما سلبته فهو طاهرٌ غيرٌ مُطَهَّرٍ، وما وقعت فيه نجاسةٌ فغيرت أحد أوصافه فهو غيرٌ طاهرٍ ولا مُطَهَّرٍ، ولا يجوز استعماله ولا شربه إلا...^(١) لضرورة.

وما استعمل في الطهارة الصغرى طاهرٌ إجماعاً إذا خلا من نجاسة، ويجوز استعماله في الطهارة، وكذا ما استعمل في الطهارة^(٢) الكبرى، ومن الأصحاب من منع من استعماله في الطهارة.

وتنقسم المياه أقساماً ثلاثة:

الأول: مياه الآبار، وهي تنجس بما يلاقيها من النجاسة، وتطهر بنزح مائها، أو بنزح كبر أو دلاء^(*).

بلغ^(*)

(١) في الأصل بياض بمقدار كلمة واحدة، والظاهر أن الساقط كلمة: (استعماله)، فتكون العبارة: (إلا استعماله لضرورة) كما في نسخة من المراسم العلوية، ونصح من دونها. يُنظر: المراسم العلوية: ٣٤ (الهامش).

(٢) لم يرد في (ح): «وكذا ما استعمل في الطهارة».



فَالأَوَّلُ: لِمَوْتِ البَعِيرِ، وَلِوُقُوعِ مُسْكِرٍ أَوْ فُقَّاعٍ، أَوْ دَمِ حَيْضٍ، أَوْ اسْتِحَاضَةٍ، أَوْ نَفَاسٍ، أَوْ مَيْيٍّ، وَلِتَغْيِيرِ أَحَدٍ أَوْ صَافِهَا بِالنَّجَاسَةِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ نَزْحُهَا تَرَاوَحَ عَلَيْهَا أَرْبَعَةَ رِجَالٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ.

وَالثَّانِي: لِمَوْتِ الحِمَارِ، أَوْ البَقْرَةِ، أَوْ الفَرَسِ، أَوْ مَا أَشْبَهَهُ مَعَ عَدَمِ التَّغْيِيرِ، وَلَوْ قَلَّ عَنْ كُرِّ طَهْرَتِ بِنَزْحِهَا.

وَالثَّالِثُ: مِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ سَبْعِينَ، وَهُوَ الإِنْسَانُ.

وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ خَمْسِينَ، وَهُوَ العَدْرَةُ الرَّطْبَةُ، وَكَثِيرُ الدَّمِ.

وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ أَرْبَعِينَ، وَهُوَ مَوْتُ الغَزَالِ، وَالكَلْبِ، وَالخِزْيِرِ، وَالشَّاةِ، وَالسَّنُورِ، وَمَا فِي قَدْرِ جِسْمِهِ، وَبَوْلُ الرَّجَالِ.

وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ عَشْرَةٍ، وَهُوَ العَدْرَةُ اليَابِسَةُ، وَقَلِيلُ الدَّمِ.

وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ سَبْعٍ، وَهُوَ الحِمَامَةُ، وَالدَّجَاجَةُ، وَمَا فِي قَدْرِ جِسْمِهَا، وَالفَأْرَةُ إِذَا تَفَسَّخَتْ أَوْ ^(١) انْتَفَخَتْ، وَلِبَوْلِ الصَّبِيِّ، وَلا رْتِمَاسِ الجُنُبِ.

وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ خَمْسٍ، وَهُوَ ذَرْقُ الدَّجَاجِ الجَلَّالِ.

وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ ثَلَاثٍ، وَهُوَ الفَأْرَةُ إِذَا لَمْ تَنْتَفِخْ، وَلَمْ تَنْفَسِخْ ^(٢)، وَمَوْتُ

الحَيَّةِ.

وَمِنْهُ مَا يُوجِبُ نَزْحَ دَلْوٍ، وَهُوَ الوَرَّغَةُ وَالْعُصْفُورُ، وَشِبْهَهُ ^(٣).

(١) فِي المَرَّاسِمِ العَلَوِيَّةِ: «و» بَدَلُ «أ».

(٢) فِي المَرَّاسِمِ العَلَوِيَّةِ: «إِذَا لَمْ تَنْفَسِخْ وَلَمْ تَنْتَفِخْ».

(٣) فِي المَرَّاسِمِ العَلَوِيَّةِ: «وَمَا أَشْبَهَهَا».



الثاني: مِيَاهُ الْعُذْرَانِ وَالْقَلْبَانِ.

فَمَا كَانَ دُونَ الْكُرِّ يَنْجَسُ بِمُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ، وَيَطْهَرُ إِذَا تَمَّمَ كُرًّا، وَالْكُرُّ أَلْفٌ وَمِائَتَا رَاطِلٍ، وَلَوْ كَانَ كُرًّا لَمْ يَنْجَسْ إِلَّا أَنْ تُعَيِّرَ النَّجَاسَةُ أَحَدًا أَوْ صَافِيَهُ، وَالْجَارِي لَا يَنْجَسُهُ إِلَّا مَا عَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رَائِحَتَهُ، وَيَطْهَرُ بِتَكَاثُرِهِ حَتَّى يَزُولَ التَّعْيِيرُ، وَحُكْمُ مَاءِ الْحَمَامِ حُكْمُهُ.

الثالث: مَاءُ الْأَوَانِي.

وَهُوَ يَنْجَسُ بِوُقُوعِ النَّجَاسَةِ، وَلَا يَطْهَرُ بَلَّ يُرَاقُ، وَيُغْسَلُ الْإِنَاءُ مِنْ وُلُوغِ الْكَلْبِ ثَلَاثًا: أَوْ هُنَّ بِالتُّرَابِ، وَمِنْ غَيْرِهِ مَرَّةً إِلَّا الْحَمْرَ فَإِنَّهُ يُغْسَلُ مِنْهُ سَبْعًا، وَلَا يَنْجَسُ الْمَاءُ بِمَوْتِ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً.

وَأَمَّا الْأَسَارُ: فَسُوْرُ كُلِّ طَاهِرٍ طَاهِرٌ، وَسُوْرُ كُلِّ نَجِسٍ نَجِسٌ.

وَيُكْرَهُ سُوْرُ جَلَالِ الْبَهَائِمِ وَالْجَوَارِحِ، وَمَا أَكَلَ الْجِيْفَ، وَالْحَائِضِ الَّتِي لَيْسَتْ

مَأْمُونَةً^(*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً

أَيْدَهُ اللَّهُ

[تَعَالَى]

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٣٤ - ٣٧.



الفصل الثالث

في كفيّتها

وهي تشتمل على: واجب، وندب.

فَالوَاجِبُ: النِّيَّةُ، وَغَسْلُ الْوَجْهِ مِنْ قُصَاصِ الشَّعْرِ إِلَى الذَّقَنِ طَوَّلًا، مَا دَارَتْ عَلَيْهِ الْإِبْهَامُ وَالْوُسْطَى عَرْضًا، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ مِنَ الْمِرْفَقَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، مَرَّةً مَرَّةً، وَمَسْحُ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ بِبَقِيَّةِ بَلَلِ الْيَدِ مَقْدَارَ إصْبَعٍ، وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثُ أَصَابِعٍ مَضْمُومَةٌ، وَمَسْحُ ظَاهِرِ الْقَدَمِ مِنْ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ - وَهُمَا مَعْقَدُ الشَّرَاكِ - بِالْبِلَّةِ^(*).

وَالتَّرْتِيبُ: يَبْدَأُ بِالْوَجْهِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ، وَبِالْيُمْنَى قَبْلَ الْيُسْرَى، وَبِالرَّأْسِ قَبْلَ الرَّجْلَيْنِ، وَالرَّجْلُ الْيُمْنَى قَبْلَ مَسْحِ الْيُسْرَى^(١)، وَمِنَ الْأَصْحَابِ مَنْ لَا يَرَى بَيْنَ الرَّجْلَيْنِ تَرْتِيبًا.

وَالْمُؤَالَاةُ: وَهِيَ غَسْلُ الْيَدَيْنِ وَالْوَجْهَ رَطْبًا، وَمَسْحُ الرَّأْسِ وَالرَّجْلَيْنِ وَالْيَدَانِ رَطْبَتَانِ مَعَ اعْتِدَالِ الزَّمَانِ وَالْهَوَاءِ، وَلَا يُجُوزُ اسْتِقْبَالُ الشَّعْرِ فِي الْيَدَيْنِ^(٢)،

(١) لَمْ يَرِدْ فِي (ح): «وَبِالرَّأْسِ قَبْلَ الرَّجْلَيْنِ، وَالرَّجْلُ الْيُمْنَى قَبْلَ مَسْحِ الْيُسْرَى».

(٢) فِي الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ: «وَأَنْ لَا يَسْتَقْبَلَ الشَّعْرُ الَّذِي فِي الْيَدَيْنِ»، فَالظَّاهِرُ أَنَّ (الْبَاءَ) سَاقِطَةٌ مِنْ كَلِمَةِ «يَسْتَقْبَلُ».



وَلَا وُضُوءَ مَعَ الْإِخْلَالِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَالنَّدْبُ: غَسْلُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ ثَانِيًا، وَلَا تَكَرَّرَ فِي الْمَسْحِ، وَغَسَلَ الْوَجْهَ بِالْيَمْنَى حَسْبُ، وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ ثَلَاثًا، وَالسَّوَاكُ، وَهُوَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ مُؤَكَّدٌ، وَالْبَدَأَةُ فِي مَسْحِ الرَّجْلَيْنِ مِنَ الْأَصَابِعِ، وَوَضْعُ الْإِنَاءِ عَلَى يَمِينِهِ، وَالِدُّعَاءُ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ وَإِذَا تَمَضَّمَ وَإِذَا اسْتَنْشَقَ وَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَإِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ وَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الْوُضُوءِ.

وَيَبْدَأُ الرَّجُلُ فِي غَسْلِ يَدَيْهِ بِظَاهِرِهِمَا، وَيُنْثِي بِبَاطِنِهِمَا، وَالْمَرْأَةُ بِالْعَكْسِ، وَتَمْسَحُ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا بِأَنْمَلَةٍ مِنْ تَحْتِ قِنَاعِهَا فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ، وَمِقْدَارُ ثَلَاثِ أَصَابِعِ فِي الْمَغْرِبِ وَالغَدَاةِ، وَمَنْ فِي يَدِهِ خَاتَمٌ أَوْ سَيْرٌ وَشِبْهُهُ^(١) يَنْزِعُهُ إِنْ كَانَ ضَيِّقًا، وَيُحْرِكُهُ إِنْ كَانَ وَاسِعًا.
وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ:

أَحْكَامُ الْوُضُوءِ

مَنْ ظَنَّ حَدَثًا وَإِخْلَالًا بِوَاجِبٍ وَهُوَ عَلَى حَالِ الْوُضُوءِ أَعَادَ، وَلَوْ كَانَ بَعْدَ أَنْصَرَفِهِ لَمْ يَلْتَفِتْ، وَلَوْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَالْحَدَثَ وَشَكََّ فِي السَّابِقِ أَعَادَ، وَلَوْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكََّ فِي الْحَدَثِ لَمْ يَلْتَفِتْ، وَلَوْ تَيَقَّنَ الْحَدَثَ وَشَكََّ فِي الطَّهَارَةِ تَطَهَّرَ^(٢).

(١) لَمْ يَرِدْ فِي الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ: «ذَكَرَ السَّيْرُ وَشِبْهُهُ».

(٢) يُنْظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٣٧-٤٠.



[ذِكْرُ الطَّهَّارَةِ الْكُبْرَى]

وَأَمَّا الْكُبْرَى^(١):

فَقَسَمَان: وَاجِبٌ، وَنَدْبٌ.

فَالْوَاجِبُ: غُسْلُ الْجَنَابَةِ، وَالْحَيْضِ، وَالِاسْتِحَاضَةِ، وَالنَّفَاسِ، وَمَسُّ الْأَمْوَاتِ عَلَى إِحْدَى الرَّوَائِثِ^(٢)، وَغُسْلُ الْأَمْوَاتِ، وَغُسْلُ مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْكُسُوفِ مَعَ احْتِرَاقِ الْقُرْصِ عَامِدًا.

ذِكْرُ غُسْلِ الْجَنَابَةِ

وَهِيَ بِأَمْرَيْنِ: إِزْالِ الْمَاءِ الدَّافِقِ، وَالْجَمَاعِ فِي الْفَرْجِ إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ.

وَيُحْرَمُ عَلَى الْجُنُبِ: قِرَاءَةُ الْعَزَائِمِ الْأَرْبَعِ، وَمَسُّ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ، وَاسْمِ اللَّهِ.

وَيُكْرَهُ: مَسُّ الْمُصْحَفِ، وَقِرَاءَتُهُ مَا عَدَا الْعَزَائِمَ، وَدُخُولُ الْمَسَاجِدِ إِلَّا عَابِرَ

سَبِيلٍ، وَوَضْعُ شَيْءٍ فِيهَا، وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مَا لَهُ بِهَا^(٣)، وَالِازْتِمَاسُ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ.

(٣) بَلَغَ قِرَاءَةً

وَإِذَا أَرَادَ الْغُسْلَ فَلْيَسْتَبْرِئِ بِالْبَوْلِ، وَلَا اسْتَبْرَاءَ عَلَى الْمَرْأَةِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَلْيَنْتَرِ

الْقَضِيبَ، وَلَوْ رَأَى بَلَلًا وَقَدْ بَالَ وَنَتَرَ وَاجْتَهَدَ لَمْ يُعِدِ الْغُسْلَ، وَإِلَّا أَعَادَهُ.

وَيَجِبُ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ عَنْهُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَبْدَأُ بِرَأْسِهِ وَيُحْلِلُ شَعْرَهُ، ثُمَّ يَغْسِلُ مِيَامَتَهُ،

ثُمَّ مِيَا سِرَّهُ، وَيُسْتَحَبُّ إِفَاضَةُ الْمَاءِ عَلَى جَسَدِهِ، وَإِمْرَارُ يَدِهِ عَلَى بَدَنِهِ. وَلَا تَجِبُ

الْمُؤَالَاةُ هُنَا، وَيَغْسِلُ يَدَهُ قَبْلَ إِدْخَالِهَا الْإِنَاءَ ثَلَاثًا، وَيَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ سُنَّةً،

(١) مِنَ الْمُلَاحَظَةِ أَنَّ الْمُحَقِّقَ الْحَلِيبِيَّ قَدْ ذَكَرَ الطَّهَّارَةَ الْكُبْرَى بَيْنَ الْفَصْلِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ مِنْ

فُصُولِ الطَّهَّارَةِ الصُّغْرَى، وَوَافَقَ بِذَلِكَ كِتَابَ الْمَرَامِ الْعَلَوِيَّةِ، فَلَا حِظَّ.

(٢) يُنْظَرُ: تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ: ١/١٠٨، ح ٢٨٣ و ٢٨٤.



وَيُكْرَرُ الْغَسَلَاتِ ثَلَاثًا، وَلَا بُدَّ فِي جَمِيعِ الْأَغْسَالِ مِنَ الْوُضُوءِ عَدَا الْجَنَابَةِ، وَتَجْزِيءُ
ارْتِمَاسَةً وَاحِدَةً عَنِ الْغُسْلِ وَتَرْتِيبِهِ^(١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَحَفِظَهُ أَيَّدَهُ
اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ الْحَيْضِ

وَهُوَ دَمٌ أَسْوَدٌ غَلِيظٌ حَارٌّ يُخْرُجُ بِحُرْقَةٍ، وَيَلْزَمُ الْحَائِضَ أَنْ تَحْتَشِيَّ؛ لِئَلَّا يَتَعَدَّى
الدَّمُ، وَلَا يَحِلُّ وَطُؤُهَا.

وَيَجِبُ عَلَيْهَا تَرْكُ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَأَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ،
فَلَوْ رَأَتْهُ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ لَمْ يَكُنْ حَيْضًا، وَإِنْ زَادَ عَنْ عَشْرَةٍ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى الْجُنُبِ، وَيُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ فِي وَقْتِ كُلِّ فَرِيضَةٍ،
وَتَجْلِسَ فِي مُصَلَّاهَا ذَاكِرَةً لِلَّهِ تَعَالَى بِقَدْرِ زَمَانِ صَلَاتِهَا، وَتَعْتَرِلَ الْمَسَاجِدَ وَمَا فِيهِ
كِتَابَةٌ مُعْظَمَةٌ، فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا قَبْلَ الْعَاشِرِ اسْتَبْرَأَتْ^(٢) بِقُطْنَةٍ، فَإِنْ خَرَجَتْ مُلَطَّخَةً
فَهِِيَ بِحُكْمِ الْحَائِضِ، وَإِلَّا غَسَلَتْ فَرْجَهَا وَتَوَضَّأَتْ وَضُوءَ الصَّلَاةِ وَاغْتَسَلَتْ،
وَلَوْ أَرَادَ زَوْجُهَا وَطَأَّهَا قَبْلَ الْغُسْلِ جَازَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَأْمُرَهَا بِغُسْلِ فَرْجِهَا قَبْلَ
الْوَطْءِ.

وَلَوْ وَطِئَهَا فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ كَفَّرَ بِدَيْنَارٍ، وَفِي وَسْطِهِ نِصْفَ دَيْنَارٍ، وَفِي آخِرِهِ رُبْعَ
دَيْنَارٍ، وَتَقْضِي الْحَائِضِ مَا تَرَكَتَهُ مِنَ الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ^(٣).

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٤٠-٤٢.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «اسْتَبْرَأَتْ».

(٣) يُنْظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٤٢-٤٣.



ذِكْرُ النَّفَاسِ

وَهُوَ دَمُ الْوِلَادَةِ، وَلَا حَدَّ لِقَلِيلِهِ، وَأَكْثَرُهُ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ يَوْمًا، وَحُكْمُهَا حُكْمُ
الْحَائِضِ، وَيُكْرَهُ لِلنَّفْسَاءِ وَالْحَائِضِ وَالْجُنْبِ الْخِضَابُ بِالْحِنَاءِ (***)^(١).

(*) بَلَغَتْ قِرَاءَةً

[وَحَفِظَتْهُ]

وَسَرَّحَهُ [أَيْدُهُ

اللَّهُ تَعَالَى]

(**) بَلَغَ مُقَابَلَةً

(***) بَلَغَ قِرَاءَةً

ذِكْرُ الاسْتِحَاذَةِ

وَهِيَ مَرَضٌ تَرَى الْمَرْأَةُ فِيهِ دَمًا أَصْفَرَ بَارِدًا رَقِيقًا، فَإِنْ لَمْ يَغْمِسِ الْقِطْنَةَ فَعَلَيْهَا
تَغْيِيرُ الْحَشْوِيِّ فِي وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ وَالْوُضُوءِ^(***)، وَإِنْ رَشَحَ فَعَلَيْهَا مَعَ ذَلِكَ غُسْلٌ
لِصَلَاةِ الْعِدَّةِ مَعَ تَغْيِيرِ الْخِرْقَةِ، وَإِنْ رَشَحَ وَسَالَ فَعَلَيْهَا مَعَ ذَلِكَ غُسْلٌ لِلظُّهْرِ
وَالْعَصْرِ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَغُسْلٌ لِلْعِشَاءِ^(*).

وَعُسْلُهَا كَغُسْلِ الْحَائِضِ، وَلَا حَرَجَ عَلَى زَوْجِهَا فِي وَطئِهَا بَعْدَ فِعْلٍ مَا يَجِبُ
عَلَيْهَا.

(***) بَلَغَ

قِرَاءَةً أَيْدُهُ اللَّهُ

وَعُسْلٌ مَسَّ السَّمِيتِ كَغُسْلِ الْجُنْبِ، لَكِنْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ الْوُضُوءِ^(***) (٢).

ذِكْرُ غُسْلِ السَّمِيتِ وَأَحْكَامِهِ

وَهُوَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ يَسْقُطُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ، وَمَنْ وَجَبَ قَتْلُهُ قَوْدًا أَوْ حَدًّا
أَمَرَ بِالْاِغْتِسَالِ وَالتَّحَنُّطِ، فَإِذَا قُتِلَ صُلِّيَ عَلَيْهِ وَدُفِنَ، وَالْمَقْتُولُ بَيْنَ يَدَيْ
إِمَامٍ عَادِلٍ لَا يُغَسَّلُ وَلَا يُكْفَنُ إِذَا مَاتَ، بَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ بِثِيَابِهِ، وَلَا يُنْزَعُ إِلَّا
سَرَّ أَوِيلُهُ وَخَفِيُّهُ وَقَلَنْسُوَّتُهُ مَا لَمْ يُصِبْ ذَلِكَ الدَّمُ، وَلَوْ أَصَابَهُ دُفِنَ مَعَهُ.

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٤٤.

(٢) يُنْظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٤٤-٤٥.



وَمَنْ قَتَلَهُ سَبْعٌ، أَوْ قُتِلَ شَهِيدًا، أَوْ نُقِلَ عَنِ الْمَعْرَكَةِ وَبِهِ رَمَقٌ، أَوْ قُتِلَ ظُلْمًا،
يُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيُحْنَطُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ إِذَا كَانَ مُعْتَقِدًا لِلْحَقِّ.

وَإِذَا وُجِدَ مَنْ يَجِبُ تَغْسِيلُهُ قِطْعَةً فَإِنْ كَانَ صَدْرُهُ عَمِلَ بِهِ مَا يُعْمَلُ بِجُمْلَتِهِ،
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَكَانَ فِيهَا عَظْمٌ غُسِّلَ وَكُفِّنَ وَدُفِنَ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا عَظْمٌ دُفِنَتْ مِنْ
غَيْرِ غُسْلِ وَلَا كَفْنٍ.

وَمَنْ مَاتَ حَمَلًا وَلَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ غُسِّلَ وَكُفِّنَ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ وَدُفِنَ، وَدُونَ
ذَلِكَ يُلْفُ فِي خِرْقَةٍ وَيُدْفَنُ مِنْ غَيْرِ غُسْلِ، وَلَوْ وُلِدَ وَبَلَغَ سِتَّ سِنِينَ فَصَاعِدًا
وَجَبَتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ اسْتَحَبَّتْ.

وَإِذَا خَشِيَ تَنَاطُرَ جِلْدِ الْمَيِّتِ أَوْ لَحْمِهِ كَالْمَحْرُوقِ وَالْمَجْدُومِ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ، وَلَوْ
خَشِيَ مَعَ ذَلِكَ يَمَمٌ^(*).

(*) [بَلَغَ قِرَاءَةً]

وَحَفِظَهُ [وَسَرَّ] حَهُ

[أَيْدَهُ] اللَّهُ

تَعَالَى

[مَجْهِيْزُ الْمَيِّتِ]^(١)

وَمَجْهِيْزُهُ يَشْتَمِلُ عَلَى بَيَانِ: الْاِحْتِضَارِ، وَالْغُسْلِ، وَالْكَفْنِ، وَالذَّفْنِ.

أَمَّا الْاِحْتِضَارُ:

فَالْوَاجِبُ فِيهِ تَوْجِيْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ بِأَنْ يُجْعَلَ وَجْهُهُ وَبَاطِنُ قَدَمَيْهِ إِلَيْهَا، وَالْمُنْدُوبُ
أَنْ يُلَقَّنَ الشَّهَادَتَيْنِ، وَأَسْمَاءَ الْأَيْمَةِ ، وَكَلِمَاتِ الْفَرَجِ، وَتُعَمَّصَ عَيْنَاهُ، وَيُطَبَّقَ
فُوهُ، وَتُمَدَّ يَدَاهُ إِلَى جَنْبَيْهِ وَرِجْلَاهُ، وَيُشَدَّ لِحْيَاهُ، وَيُسْرَجَ عِنْدَهُ إِنْ مَاتَ كَيْلًا،
وَلَا يُتْرَكَ وَحْدَهُ، بَلْ يَكُونُ عِنْدَهُ مَنْ يَذْكُرُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ، وَلَا يُجْعَلُ عَلَى بَطْنِهِ
حَدِيدٌ^(**).

(**) [بَلَغَ قِرَاءَةً]

(١) مَا بَيَّنَّ الْمُعْتَقِفِينَ زِيَادَةً مِنْ مُحَقِّقِ النُّسْخَةِ.



وَأَمَّا الْغُسْلُ:

فَالْوَاجِبُ: مَرَّةً بِمَاءٍ قَرَّاحٍ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ.

وَالنَّدْبُ: أَنْ يُعَدَّ سِدْرٌ وَأَشْتَانٌ وَنِصْفُ مِثْقَالٍ مِنْ جَلَالِ الْكَافُورِ لِعُسْلِهِ، وَمِنْ الذَّرِيرَةِ - وَهِيَ الْقَمْحَةُ - رَطْلٌ فَصَاعِدًا، وَلِحَنُوطِهِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَثُلُثٌ مِنَ الْكَافُورِ الْحَامِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَارْبَعَةَ دَرَاهِمَ، وَإِلَّا فَمَا تيسَّرَ، وَشَيْءٌ مِنَ الْقُطْنِ.

وَيُغْسَلُ عَلَى سَاجَةٍ مُوجَّهًا إِلَى الْقِبْلَةِ، وَيَقْتُ قَمِيصَهُ وَيَنْزِعُهُ مِمَّا يَلِي رِجْلَيْهِ، وَيَتْرُكُ عَلَى عَوْرَتِهِ سَاتِرًا، ثُمَّ يُلْدِنُ أَصَابِعَهُ بِرَفِيقٍ، فَإِنْ صَعِبَتْ تَرَكَهَا، ثُمَّ يَضْرِبُ السِّدْرَ وَيَجْعَلُ رَعْوَتَهُ فِي إِنَاءٍ، وَيُلْفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً وَيَضَعُ عَلَيْهَا مِنَ الْأَشْتَانِ، وَيَغْسِلُ مَخْرَجَ النَّجْوِ وَآخِرَ يَصْبُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُلْقِي الْخِرْقَةَ وَيَغْسِلُ بِرَعْوَةِ السِّدْرِ رَأْسَهُ وَحَيْثُ، ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالسِّدْرِ، ثُمَّ مِيَامِنَهُ وَمِيَاْسِرَهُ^(*)، ثُمَّ يَرُدُّهُ عَلَى ظَهْرِهِ وَيُنِيضُ عَلَيْهِ مِنْ مَاءِ السِّدْرِ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى رِجْلَيْهِ، ثُمَّ يَغْسَلُهُ بِمَاءِ الْكَافُورِ عَلَى صِفَةِ الْغُسْلِ بِمَاءِ السِّدْرِ، ثُمَّ كَذَلِكَ بِالمَاءِ الْقَرَّاحِ.

(*) [بَلَغَ
قِرَاءَةً] وَحَفِظَهُ
[وَمَرَّحَهُ] أَيْدُهُ
اللَّهُ تَعَالَى

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا إِنَاءٌ وَاحِدٌ فَكُلَّمَا انْتَهَتْ غَسَلَةٌ أَرَقَ مَا تَخَلَّفَ وَغَسَلَ الْإِنَاءَ، وَيَمْسَحُ بَطْنَ المِيَّتِ فِي الْغَسَلَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ حَسْبُ، وَلَا يُسَخِّنُ المَاءَ لِعُسْلِهِ إِلَّا أَنْ يَخْشَى الْغَاسِلُ البَرْدَ، ثُمَّ يَنْشَفُ بِثَوْبٍ.

وَأَمَّا الْكَفْنُ:

فَالْوَاجِبُ مِنْهُ: قِطْعَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَالنَّدْبُ: ثَلَاثٌ^(١)، وَأَفْضَلُهُ خُمْسٌ، وَأَكْمَلُهُ سَبْعٌ: مِثْرَزٌ، وَقَمِيصٌ، وَخِرْقَةٌ

(١) فِي الْأَصْلِ: (ثَلَاثَةٌ) وَالصَّوَابُ مَا أُبْتِنَاهُ.



لَشَدِّ فَخْذَيْهِ، وَلِغَافَةِ، وَحَبْرَةَ عَبْرِيَّةً^(١) غَيْرُ مُذَهَّبَةٍ، وَعِمَامَةً، وَلِلْمَرَاةِ لِغَافَتَانِ،
وَيُكْتَبُ عَلَى اللَّغَافَةِ وَالْحَبْرَةِ وَالْقَمِيصِ وَالْجَرِيدَتَيْنِ: (فُلَانٌ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) بِإِصْبَعِهِ أَوْ بِالتَّرْبِيَةِ.

وَيُنَبِّغِي أَنْ تَكُونَ الْجَرِيدَتَانِ مِنَ النَّخْلِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمِنَ الْخِلَافِ، وَإِلَّا فَمِنَ
السُّدْرِ، وَإِلَّا فَهَا وَجَدَ مِنَ الشَّجَرِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَلَا حَرَجَ. وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ
بِقَدْرِ عَظْمِ الذَّرَاعِ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يُقَطَعَ الْكَفَنُ بِالْحَدِيدِ، وَأَنْ يُقَرَّبَ بِبُخُورٍ.

ثُمَّ تُبَسِّطُ الْحَبْرَةَ وَفَوْقَهَا اللَّغَافَةَ، ثُمَّ الْقَمِيصُ، ثُمَّ الْمَنَزْرُ، وَقَدْ نَثَرَ عَلَى كُلِّ قِطْعَةٍ
شَيْئًا مِنَ الذَّرِيرَةِ، ثُمَّ يَغْسِلُ الْغَاسِلُ يَدَيْهِ إِلَى مِرْفَقَيْهِ، وَيَنْقُلُ الْمِيَّتَ إِلَى الْكَفَنِ، وَيُلْقِي
عَلَى قُبُلِهِ وَدُبُرِهِ قُطْنًا قَدْ جُعِلَ عَلَيْهِ ذَرِيرَةٌ، وَيَشُدُّ الْخِرْقَةَ عَلَى وَرِكَيْهِ، ثُمَّ يُؤَزِّرُهُ مِنْ
سُرَّتِهِ، وَيَضَعُ الْكَافُورَ عَلَى مَسَاجِدِهِ بَعْدَ أَنْ يَسْحَقَهُ بِيَدِهِ، وَإِنْ فَضَلَ أَلْقَى الْفَاضِلَ
عَلَى صَدْرِهِ^(٢).

(٢) بَلَّغَ قِرَاءَةً

ثُمَّ يَدْخُلُ الْقَمِيصَ فِي رَأْسِهِ وَيَمُدُّهُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُ إِحْدَى الْجَرِيدَتَيْنِ مِنْ جَانِبِهِ
الْيَسَارِ^(٣) بَيْنَ الْقَمِيصِ وَالْإِزَارِ تَحْتَ يَدِهِ، وَالْأُخْرَى مَعَ تَرْفُوتِهِ يُلْصِقُهَا بِجِلْدِهِ
مِنْ جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، وَيَعْمَمُهُ، وَيُحْنِكُهُ، وَيُلْقِي طَرَفِي الْعِمَامَةِ عَلَى صَدْرِهِ، ثُمَّ يَطْوِي
جَانِبَ اللَّغَافَةِ الْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ، وَالْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرَ، وَكَذَا الْحَبْرَةَ، وَيَعْقِدُ

(١) فِي الْمَرَاسِمِ الْعَلَوِيَّةِ: «حَبْرَةٌ يَمْنِيَّةٌ»، وَالْحَبْرَةُ: بَكْسِيرٌ ثُمَّ فَتْحُ نَوْعٍ مِنْ بُرُودِ الْيَمَنِ أَحْمَرُ اللَّوْنِ،
وَ«عَبْرِيَّةٌ» بَفَتْحِ الْعَيْنِ، نَسْبَةٌ إِلَى بَلَدَةٍ فِي الْيَمَنِ، كَمَا فِي (تَاجِ الْعُرُوسِ) ١٢ / ٥١١: (وَالْعَبْرُ،
بِالْفَتْحِ: بَلَدٌ بِالْيَمَنِ بَيْنَ زَبِيدَ وَعَدَنِ).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «أَلَا إِلَهَ».

(٣) كَذَا، وَالْأَوْفُقُ كَمَا فِي الْمَرَاسِمِ الْعَلَوِيَّةِ: «جَانِبِهِ الْأَيْسَرَ».



طَرَفَيْهَا عِنْدَ رَأْسِهِ وَرَجْلَيْهِ. وَلَا يُقَرَّبُ الْمُحْرِمُ الْكَافُورَ، وَيُغَطِّي وَجْهَهُ.

وَلَوْ مَاتَ مُؤْمِنٌ بَيْنَ كَفْرَةٍ وَنَسْوَةِ مُؤْمِنَاتٍ، أَمَرَ النَّسْوَةَ الْكُفْرَةَ بِغَسْلِهِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ فِيهِنَّ مُحْرَمٌ غَسَلْتَهُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ كَفْرَةٍ فَقَطْ دُفِنَ بِغَيْرِ غَسْلِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُغَسَّلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ صَاحِبَهُ، وَيُغَسَّلَ النِّسَاءُ ابْنَ أَكْثَرٍ مِنْ خَمْسٍ بَيْتَابِهِ، وَيُغَسَّلَنَّ ابْنَ خَمْسٍ مُجَرَّدًا، وَلَا يُغَسَّلُ الرَّجَالُ مِنَ الصَّبَايَا مَنْ زَادَ [ت] عَنِ ثَلَاثٍ، وَيُغَسَّلُونَ بِنْتِ ثَلَاثٍ بَيْتَابَهَا، وَلَوْ كَانَتْ لَهَا دُونَ ثَلَاثٍ غَسَلُوهَا مُجَرَّدَةً.

وَأَمَّا الدَّفْنُ:

فَالوَاجِبُ دَفْنُهُ لَا غَيْرَ.

وَالنَّدْبُ: أَنْ يُمَشَى خَلْفَ الْجَنَازَةِ، أَوْ مِنْ جَانِبِهَا.

وَيُكْرَهُ: التَّقَدُّمُ، وَيُسْتَحَبُّ: أَنْ يُوَضَعَ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَيُنْقَلُ مَرَّتَيْنِ، وَيُصْبَرُ بَيْنَهُمَا يَسِيرًا، وَيُنزَلُ المَيِّتُ الْقَبْرَ سَلًّا، سَابِقًا بِرَأْسِهِ، وَأَنْ يَتَنَاوَلَهُ وَلِيُّهُ، أَوْ مَنْ يَأْمُرُهُ، وَلْيَدْعُ عِنْدَ نَزْوِلِهِ، ثُمَّ يَلْقَنَهُ: الشَّهَادَتَيْنِ وَأَسْمَاءَ النَّبِيِّ وَالْأَيِّمَةِ .

وَيُشْرَجُ اللَّيْنُ، وَيُهَيَّلَ عَلَيْهِ التُّرَابُ مَنْ حَضَرَ بِظُهُورِ الْأَكْفِ إِلَّا ذَوِي الرَّحِمِ، وَلَا يُطْرَحُ فِي الْقَبْرِ مِنْ غَيْرِ تُرَابِهِ، وَيُرْبَعُ، وَيُرْفَعُ عَنِ الْأَرْضِ مِقْدَارَ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ مُفْرَجَةً، وَيُصَبُّ المَاءُ عَلَيْهِ مِنْ عِنْدِ رَأْسِهِ، وَيُدَوَّرُ عَلَيْهِ حَتَّى يَعُودَ إِلَى الرَّأْسِ، وَيَتَأَخَّرُ وَلِيُّهُ وَيُنَادِي بِأَعْلَى صَوْتِهِ: يَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، اللَّهُ رُبُّكَ، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ، وَعَلِيٌّ إِمَامُكَ، وَيَعُدُّ الأَيِّمَةَ (١) (*).

وَأَمَّا الأَغْسَالُ المَنْدُوبَةُ:

(١) يُنظَرُ: المَرَايِمُ العَلَوِيَّةُ: ٤٥-٥١.

(*) [بَلَّغَ]

قِرَاءَةً] وَحَفِظَهُ

[وَشَرَحَهُ] أَيْدُهُ

اللَّهُ تَعَالَى



فَغُسِّلُ الْجُمُعَةَ، وَالْإِحْرَامَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةَ، وَلَيْلَةَ الْفِطْرِ وَيَوْمَهُ، وَأَوَّلَ لَيْلَةٍ
مِنْ رَمَضَانَ، وَلَيْلَةَ النُّصْفِ مِنْهُ، وَلَيْلَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ، وَلَيْلَةَ تِسْعِ عَشْرَةَ، وَإِحْدَى
وَعِشْرِينَ، وَثَلَاثِ وَعِشْرِينَ، وَدُخُولِ مَكَّةَ، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْكَعْبَةِ، وَالزِّيَارَاتِ،
وَعُسْلُ يَوْمِ الْمُبَاهَلَةِ، وَالتَّوْبَةِ، وَالاسْتِسْقَاءِ، وَالاسْتِخَارَةِ، وَالْحَاجَةِ، وَلَيْلَةَ النُّصْفِ
مِنْ شَعْبَانَ (*) (١).

(*) بَلَغَتْ قِرَاءَةً
أَيْدِي اللَّهِ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِ الْعَلَوِيَّةُ: ٤٥-٥١.



ذِكْرُ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْمَاءِ

وَهُوَ الْفَضْلُ الرَّابِعُ مِنَ الطَّهَارَةِ:

مَنْ فَقَدَ الْمَاءَ تَيَمَّمَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنْ فَقَدَهُ فَبِعْبَارِ الثُّوبِ أَوْ عُرْفِ الدَّابَّةِ^(*)، وَلَوْ وَجَدَ الثَّلْجَ وَأَمَكَنَهُ الْوُضُوءُ بِهِ وَجَبَ، وَإِنْ تَعَدَّرَ تَيَمَّمَ بِالْوَحْلِ أَوْ الثَّلْجِ أَوْ الْحَجَرِ، وَلَا يُجُوزُ التَّيْمُّ إِلَّا بِالْأَرْضِ، وَلَا يُتَيَّمُ بِالْأَشْنَانِ، وَلَا بِالسُّعْدِ، وَلَا مَا شَابَهُهُ، وَيُتَيَّمُ بِأَرْضِ النُّورَةِ وَالْجُصِّ، وَلَا يُتَيَّمُ إِلَّا عِنْدَ تَضَيُّقِ وَقْتِ الصَّلَاةِ بَعْدَ أَنْ يُطْلَبَ الْمَاءُ فِي سَهْلِ الْأَرْضِ غَلْوَةً سَهْمَيْنِ، وَفِي حَزْنِهَا غَلْوَةً سَهْمٍ.

وَكَفَيْتُهُ التَّيْمُّ إِنْ كَانَ بَدَلًا مِنَ الْوُضُوءِ: أَنْ يَضْرِبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَجُوبًا، وَيَنْفُضُهَا اسْتِحْبَابًا، وَيَمْسَحُ بِهَا ظَاهِرَ جَبْهَتِهِ مِنْ قِصَاصِ شَعْرِهِ إِلَى طَرَفِ أَنْفِهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ ظَاهِرَ كَفِّهِ الْيُمْنَى بِبَاطِنِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَظَاهِرَ كَفِّهِ الْيُسْرَى بِبَاطِنِ كَفِّهِ الْيُمْنَى، وَلَوْ كَانَ بَدَلًا مِنَ الْغُسْلِ ضَرَبَ لَوَجْهِهِ ضَرْبَةً وَلِكَفَيْتِهِ أُخْرَى.

وَيَنْقُضُ التَّيْمُّ مَا يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ الْمَائِيَّةَ، وَوُجُودُ الْمَاءِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ^(**).

بَلَّغَتْ (**)

قِرَاءَةً وَحَفِظَتْهُ

وَسَرَّحَهُ أَيْدِيَهُ

اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ إِزَالَةِ النَّجَاسَاتِ

يَجِبُ تَطْهِيرُ الثُّوبِ وَالْبَدَنِ لِلصَّلَاةِ مِنَ النَّجَاسَاتِ: وَهِيَ الْبَوْلُ، وَالغَائِطُ



مَّا لَا يُؤْكَلُ حَمْمُهُ، وَالْمَنِيِّ، وَدَمُ الْحَيْضِ، وَالْأَسْتِحَاضَةِ، وَالنَّفَاسِ، وَالْحَمْرُ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ، وَالْفَقَّاعِ، وَلُعَابِ الْكِلَابِ، وَالْمُسُوخِ، وَيَسْتَوِي قَلِيلٌ ذَلِكَ وَكَثِيرُهُ.

وَلَا تَجِبُ إِزَالَةُ مَا عَدَا الدَّمَاءَ الثَّلَاثَةَ مِنَ الدَّمَاءِ الْمَسْفُوحَةِ إِلَّا أَنْ تَزِيدَ عَنْ دِرْهَمٍ، وَلَا تَجِبُ إِزَالَةُ مَا كَانَ دِرْهَمًا فَمَا نَقَصَ، مُتَّفَرِّقًا كَانَ أَوْ مُجْتَمِعًا، وَدَمُ السَّمَكِ وَالْبَرَاعِيثِ لَا تَجِبُ إِزَالَتُهُ، وَكَذَلِكَ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً، وَدَمُ الْقَرَحِ إِنْ رَقَأَ اعْتَبِرَ فِيهِ الدَّرْهَمُ، وَإِنْ لَمْ يَرَقَأْ جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَهُ مَا دَامَ رَاشِحًا، وَكُلُّ مَا لَا تَتِمُّ الصَّلَاةُ بِإِنْفِرَادِهِ كَالْتَكَّةِ وَالْجُورِبِ وَالْقَلَنْسُورَةِ وَالنَّعْلِ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ نَجِسًا، وَيَطْهَرُ أَسْفَلَ الْخُفِّ وَالنَّعْلِ بِالتُّرَابِ.

وَتَطْهَرُ الْأَرْضُ وَالْبَوَارِي وَالْحُضْرُ مِنَ الْبَوْلِ إِذَا جَفَفَتْهَا الشَّمْسُ، وَإِذَا مَسَّ الْكَلْبُ أَوْ الْخِنْزِيرُ أَوْ جَسَدُ الْكَافِرِ أَوْ الْفَأْرَةُ أَوْ الْوَزَغَةُ ثُوبَ الْإِنْسَانِ يَابِسًا رَشَّهُ بِالْمَاءِ، وَكَذَا لَوْ ظَنَّ وَوُصِلَ النَّجَاسَةَ إِلَى الثُّوبِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ لَا يَزُولُ إِلَّا بِالْمَاءِ.

وَمِنَ الْأَصْحَابِ مَنْ أَجَازَ إِزَالَةَ النَّجَاسَةِ بِالْمَائِعَاتِ، وَالْاِقْتِصَارُ عَلَى الْمَاءِ أَوْلَى^(*)، وَفِي نَجَاسَةِ ذَرْقِ الدَّجَاجِ وَعَرَقِ الْإِبِلِ الْجَلَالَةِ وَعَرَقِ الْجُنُبِ مِنَ الْحَرَامِ خِلَافٌ، وَهُوَ عِنْدِي نَدْبٌ^(**) (١).

بَلَغَ^(*)

بَلَغَتْ^(**)

قِرَاءَةُ آيَةِ اللَّهِ

كِتَابُ الصَّلَاةِ

وَهِيَ قِسْمَانِ: وَاجِبٌ، وَنَدْبٌ.

فَالْوَاجِبُ خَمْسٌ: صَلَاةُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَالْجُمُعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ، وَالْآيَاتِ كَالْكُسُوفِ وَالزَّلْزَلَةِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الْمَوْتَى، وَمَا عَدَاهُ نَفْلٌ.

(١) يُنظَرُ: الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٥٢-٥٦.



وَكُلُّهَا تَجِبُ بِغَيْرِ سَبَبٍ إِلَّا صَلَاةَ الْآيَاتِ، وَالْأَمْوَاتِ ^(١)، وَكُلُّهَا تَجِبُ بِغَيْرِ شَرْطٍ إِلَّا الْجُمُعَةَ، وَالْعِيدَيْنِ.

وَقَدْ تَقَصَّرَ الصَّلَاةُ فِي كَمِّيَّتِهَا كَصَلَاةِ الْمَسَافِرِ، وَالْحَائِفِ، وَقَدْ يُقَصَّرُ فِي كَيْفِيَّتِهَا كَصَلَاةِ الْمُتَحِلِّ، وَالسَّفِينَةِ، وَالْعَرِيقِ، وَالْمَطَارِدَةِ، وَالْمَرِيضِ، وَالْعُرْيَانِ.

[ذِكْرُ مُقَدِّمَاتِ الصَّلَاةِ]

وَالْعِلْمُ بِالصَّلَاةِ يَسْتَدْعِي بَيَانَ مُقَدِّمَاتِهَا، وَكَيْفِيَّتِهَا، وَمَا يَلْزَمُ بِالتَّفْرِيطِ فِيهَا ^(٢).

[بَلَّغَ [قِرَاءَةً]

وَحَفِظَهُ
وَسَرَّحَهُ أَيْدُهُ

[اللَّهُ تَعَالَى]

وَمُقَدِّمَاتُهَا سِتٌّ: الطَّهَارَةُ، وَالْقِبْلَةُ، وَالْوَقْتُ، وَمَا يُصَلَّى فِيهِ، وَعَلَيْهِ، وَالْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ.

[ذِكْرُ مَعْرِفَةِ الْقِبْلَةِ]

أَمَّا الطَّهَارَةُ فَقَدْ مَضَتْ، وَأَمَّا الْقِبْلَةُ: فَهِيَ الْكَعْبَةُ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ، وَالْمَسْجِدُ لِمَنْ نَأَى عَنْهُ، وَأَهْلُ كُلِّ جِهَةٍ يَتَوَجَّهُونَ إِلَى الرُّكْنِ الَّذِي يَلِيهِمْ، وَتَوَجُّهُ الْجَمِيعِ إِنَّمَا هُوَ إِلَى الْحَرَمِ، وَهُوَ عَنْ يَمِينِ الْكَعْبَةِ أَرْبَعَةَ أَمْيَالٍ وَعَنْ يَسَارِهَا ثَمَانِيَةَ أَمْيَالٍ.

وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يَجْعَلُونَ الْعَرَبَ عَنْ يَمِينِهِمْ، وَالشَّرْقَ عَنْ شِمَالِهِمْ، وَعَيْنَ الشَّمْسِ عِنْدَ الزَّوَالِ عَلَى حَاجِبِهِمُ الْأَيْمَنِ، وَالْجَدْيَ خَلْفَ مَنْكِبِهِمُ الْأَيْمَنِ، وَيُسْتَحَبُّ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ التِّيَاسُرُ قَلِيلًا.

(١) فِي الْأَصْلِ عِبَارَةٌ: «وَكُلُّهَا عَلَى الْأَعْيَانِ إِلَّا صَلَاةَ الْأَمْوَاتِ»، وَصَحَّحْتُ بِالْعِبَارَةِ الْمُثَبَّتَةِ: «وَكُلُّهَا تَجِبُ بِغَيْرِ سَبَبٍ إِلَّا صَلَاةَ الْآيَاتِ، وَالْأَمْوَاتِ» مِنْ الْهَامِشِ.



وَلَوْ جَهَلَ الْمُصَلِّي الْقِبْلَةَ صَلَّى الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ، وَلَوْ ظَنَّ جِهَةً فَصَلَّى إِلَيْهَا ثُمَّ تَبَيَّنَ الْخَطَأَ فَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ بَاقِيًا أَعَادَ، وَإِنْ خَرَجَ لَمْ يُعِدْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَدْبِرًا.

وَرُخِّصَ فِي السَّفَرِ صَلَاةُ النَّافِلَةِ حَيْثُ تَوَجَّهَتِ الرَّاحِلَةُ، وَالْاِسْتِيقْبَالَ أَفْضَلَ وَلَوْ بِتَكْثِيرِ الْإِحْرَامِ.

[ذِكْرُ الْأَوْقَاتِ]

وَأَمَّا الْوَقْتُ:

فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ، فَإِذَا مَضَى مِقْدَارُ أَذَانِهَا اشْتَرَكَ الْفَرَضَانِ حَتَّى يَبْقَى لِلْغُرُوبِ مِقْدَارُ أَرْبَعِ فَيُخْلَصُ الْوَقْتُ لِلْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ حَتَّى يَبْقَى لِذَهَابِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ مِقْدَارُ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ فَيَتَضَيَّقُ^(*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً وَحَفِظَهُ [أَيْدُهُ] اللهُ تَعَالَى

وَرُويَ جَوَازُ تَأْخِيرِهَا لِلْمَسَافِرِ إِلَى رُبْعِ اللَّيْلِ. وَوَقْتُ الْعِشَاءِ إِذَا ذَهَبَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ إِلَى انْتِصَافِ اللَّيْلِ، وَقِيلَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَوَقْتُ فَرِيضَةِ الْغَدَاةِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الْمُعْتَرِضُ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَلَى وَقْتِهَا إِلَّا الْعِشَاءَ فَإِنَّ الْمَعْدُورَ يُقَدِّمُهَا عَلَى سُقُوطِ الشَّفَقِ^(**)، وَلَوْ ظَنَّ إِنْسَانٌ دُخُولَ الْوَقْتِ فَصَلَّى ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِيهَا لَمْ يُعِدْ، وَإِنْ فَرَّغَ قَبْلَ دُخُولِهِ أَعَادَ.

(**) بَلَغَ قِرَاءَةً

وَوَقْتُ نَافِلَةِ الظُّهْرِ بَعْدَ الزَّوَالِ قَبْلَ الْفَرَضِ، وَنَافِلَةُ الْعَصْرِ بَعْدَ الظُّهْرِ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَنَافِلَةُ الْمَغْرِبِ بَعْدَهَا، وَصَلَاةُ اللَّيْلِ بَعْدَ انْتِصَافِهِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْآيَاتِ



مُدَّةُ بَقَاءِ مُوجِبِهَا، وَيُصَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ دَفْنِهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ، وَالْجُمُعَةِ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَالنَّوَافِلُ الْمُوقَّتَةُ بِحَسَبِ مَا عَيَّنَ لَهَا.

[ذِكْرُ أَحْكَامِ مَا يُصَلَّى فِيهِ]

وَأَمَّا مَا يُصَلَّى فِيهِ:

فَلِبَاسٌ وَمَكَانٌ، فَاللبَّاسُ مِنْهُ مَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ، وَهُوَ الْقُطْنُ وَالكَتَّانُ، وَمَا مُزِجَ مِنَ الْإِبْرَيْسَمِ بِمَا يُصَلَّى فِيهِ، وَالخَزُّ الْحَالِصُ لَا الْمَغْشُوشُ بِوَبَرِ الْأَرَانِبِ وَالتَّعَالِبِ، وَلَا الْإِبْرَيْسَمُ الْمُحْضُ، وَجِلْدٌ مَا يُؤَكَّلُ لِحُمِّهِ إِذَا كَانَ مُذَكِّيً، وَصُوفُهُ وَشَعْرُهُ وَوَبْرُهُ، وَمِنْهُ مَا يُكْرَهُ، وَهُوَ الثِّيَابُ السُّودُ إِلَّا الْعِمَامَةُ، وَفِي مِثْرٍ مَشْدُودٍ فَوْقَ الثِّيَابِ، أَوْ قَبَاءٍ مَشْدُودٍ، وَفِي ثَوْبٍ فِيهِ صُورَةٌ وَإِنْ كَانَ مِمَّا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ، أَوْ لثَامٍ، أَوْ شَعْرٍ مَعْقُوصٍ، وَمِنْهُ مَا يَحْرُمُ وَهُوَ مَا عَدَا مَا ذَكَرَ.

وَرُويَ رُخْصَةٌ فِي السَّمُورِ، وَالْفَنَكِ، وَالسَّنَجَابِ، وَرُخْصٌ لِلنِّسَاءِ فِي الْإِبْرَيْسَمِ الْمُحْضِ، وَلِلْمُحَارِبِ وَعَلَيْهِ دِرْعٌ مِنْهُ.

وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ: قَبْلُهُ وَدُبْرُهُ، فَإِذَا سَتَرَهُمَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتُرَ جَسَدَهُ، وَأَقْلَهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى كَتِفِهِ خَيْطٌ، وَالْحَرَّةُ الْبَالِغَةُ [لَهُ] لِأَبَدِهَا مِنْ دِرْعٍ وَخِمَارٍ، وَالْأَمَةُ وَالصَّبِيَّةُ تَحْتَرِثَانِ بِالذَّرْعِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْخِمَارِ وَالذَّرْعِ أَفْضَلُ، وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي الْخُفِّ، وَالْجُرْمُوقَيْنِ، وَالنَّعْلِ الْعَرَبِيِّ، وَأَمَّا السَّنْدِيُّ وَالشُّمَشُكُ فَلَا، إِلَّا فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَوْتَى.



[ذِكْرُ أَحْكَامِ الْمَكَانِ]

وَالْمَكَانُ:

مِنْهُ: مَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ، وَهُوَ كُلُّ أَرْضٍ طَاهِرَةٍ غَيْرِ مَغْضُوبَةٍ وَلَا مَنْهِيٍّ عَنْهَا.

وَمِنْهُ: مَا يَزِدَادُ ثَوَابَهَا فِيهِ، وَهُوَ الْمَشَاهِدُ، وَبُيُوتُ الْعِبَادَاتِ.

وَمِنْهُ: مَا يَنْقُصُ ثَوَابَهَا، وَهُوَ الْكِنَائِسُ، وَجَوَادُ الطُّرُقِ، وَمَعَاظِنُ الْإِبِلِ،

وَالسَّبْحَةُ، وَالْحَمَامُ.

وَمِنْهُ: مَا تَحْرُمُ الصَّلَاةُ فِيهِ: وَهُوَ بُيُوتُ الْخُمُورِ وَالنِّيرَانِ، وَبُيُوتُ الْمَجُوسِ،

وَالْمَغْضُوبُ، وَالْمَقَابِرُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَائِلٌ وَلَوْ قَدَرَ لَبَنَةٌ.

وَرُوي جَوَازُ الصَّلَاةِ إِلَى قُبُورِ الْأَيْمَةِ خَاصَّةً.

وَالصَّلَاةُ فِي مَوْضِعٍ فِي قِبْلَتِهِ تَصَاوِيرُ مَجْسَمَةٍ، أَوْ نَارٌ مُضْرَمَةٌ، أَوْ سَيْفٌ مُجْرَدٌ^(*)،

أَوْ إِنْسَانٌ مُوَاجِهٌ، مَكْرُوهَةٌ، وَإِنْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى الْحَظَرِ.

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدُهُ اللَّهُ

[ذِكْرُ أَحْكَامِ مَا يُصَلَّى عَلَيْهِ]

وَأَمَّا مَا يُسَجَدُ عَلَيْهِ فَهُوَ: الْأَرْضُ، أَوْ مَا تُنْبِتُهُ الْأَرْضُ^(**) مَا لَمْ يَكُنْ مَلْبُوسًا أَوْ

ثَمَرًا، فَلَا يَجُوزُ السُّجُودُ عَلَى الْقُطْنِ، وَلَا الْكَتَّانِ، وَيُصَلَّى عَلَى الْبَوَارِي وَالْحُصْرِ.

(**) بَلَغَ
قِرَاءَةً]

وَيُكْرَهُ السُّجُودُ عَلَى مَا مَسَّتْهُ النَّارُ كَالْأَجْرِّ وَالْحَزْفِ، وَالْأَرْضِ الَّتِي

كَالْمُسْتَحِيلَةِ، وَعَلَى الْمَعَادِنِ وَالْأَرْضِ الْمُسْتَحِيلَةِ، وَيُسْتَحَبُّ عَلَى الْأَلْوَابِحِ مِنْ تُرْبَةِ

قُبُورِ الْأَيْمَةِ وَخَشَبِهَا.



[ذِكْرُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ]

وَأَمَّا الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ فَهِيَ مُسْتَحَبَّانِ لِلصَّلَاةِ الْحَمْسِ، وَيَتَأَكَّدَانِ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ، وَلَا يُؤَدَّنُ لِغَيْرِ الْحَمْسِ، وَهُمَا فِي حَقِّ الرَّجَالِ أَكْثَرُ مِنَ النِّسَاءِ، وَيَجْهَرُ الرَّجُلُ وَتُسِرُّ الْمَرْأَةُ، وَأَعْدَادُهُمَا خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ فَصَلًّا، الْأَذَانُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ فَصَلًّا، وَالْإِقَامَةُ سَبْعَةَ عَشَرَ، وَالْكِفِيَّةُ أَنْ يَقِفَ عَلَى أَوَاحِرِ الْفُضُولِ مِنْ غَيْرِ إِعْرَابٍ، وَيُرْتَلُ الْأَذَانُ، وَيُحَدَّرُ الْإِقَامَةُ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى طَهَارَةٍ، وَيَتَأَكَّدُ فِي الْإِقَامَةِ، وَأَنْ يَكُونَ مُوَاجِهًا لِلْقِبْلَةِ قَائِمًا، وَأَنْ يُحَلِّلَهَا بِذِكْرِ مَدْحِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَالشَّانِ، وَأَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ غَيْرَ إِمَامٍ بِسَجْدَةٍ أَوْ خَطْوَةٍ، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا فَصَلَّ بَيْنَهُمَا بِرَكَعَتَيْنِ فِي غَيْرِ الْمَغْرِبِ، فَإِنَّهُ يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِخَطْوَةٍ إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا^(*).

(*) بَلَغَتْ قِرَاءَةُ
أَيْدِهِ اللَّهُ

شَرْحُ كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ

وَتَشْتَمِلُ عَلَى: وَاجِبٍ، وَنَدْبٍ.

فَالوَاجِبُ: النِّيَّةُ لِلْقُرْبَةِ وَالتَّعِينِ، وَتَكْبِيرَةُ الْاِفْتِتَاحِ، وَقِرَاءَةُ الْحَمْدِ فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَالتَّخْيِيرُ بَيْنَ الْحَمْدِ وَالتَّسْبِيحِ فِي كُلِّ ثَالِثَةٍ وَرَابِعَةٍ، وَالرُّكُوعُ، وَالسُّجُودُ، وَالتَّسْبِيحُ فِيهِمَا، وَالتَّشْهُدَانِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي الْأَصْحَابِ مَنْ أَحَقَّ بِالوَاجِبِ تَكْبِيرَاتِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْجُلُوسِ فِي التَّشْهُدِ وَالتَّسْلِيمِ، وَهُوَ الْأَصْحُ.

وَمَا عَدَا ذَلِكَ نَدْبٌ، فَمَنْ أَخْلَى بِوَاجِبٍ أَعَادَ، وَأَمَّا النَّاسِي فَمَسِيئَاتِي حُكْمُهُ إِنْ

شَاءَ اللَّهُ^(**).

(**) بَلَغَتْ
قِرَاءَةُ أَيْدِهِ
اللَّهُ

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٥٩-٦٩.



شرح الكيفية:

إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَقَفَ مُتَدَلِّلاً مُفْرِغاً قَلْبَهُ مِنَ الْعَلَائِقِ، وَافْتَتَحَ الصَّلَاةَ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ بَيْنَهُمَا^(١) ثَلَاثَةٌ أَدْعِيَةً، رَافِعاً يَدَيْهِ بِهَا لَا يَتَجَاوَزُ شَحْمَتِي أُذُنَيْهِ، وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ كُلِّ فَرِيضَةٍ، وَفِي أَوَّلِي نَوَافِلِ الزَّوَالِ، وَأَوَّلُهُ نَوَافِلِ الْمَغْرِبِ، وَالْأَوَّلَى مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَفِي الشَّفَعِ وَالْوَتْرِ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى حَمْسٍ أَوْ ثَلَاثٍ جَازَ^(*).

(*) بَلَغَ
قِرَاءَةً]

وَالوَاجِبُ وَاحِدَةٌ وَهِيَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ، ثُمَّ يَقْرَأُ بَعْدَ الْفَضْلِ الْآخِيرِ (الْحَمْدُ) مُفْتَتِحًا بِالتَّعَوُّذِ، وَبَعْدَ (الْحَمْدِ) سُورَةَ مِنْ خِفَافِ الْمَفْصَلِ، ثُمَّ يَكْبُرُ لِلرُّكُوعِ رَافِعاً يَدَيْهِ وَيَرْكَعُ، وَيُسْتَحَبُّ فِي رُكُوعِهِ تَسْوِيَةُ ظَهْرِهِ وَمَدُّ عُنُقِهِ وَنَظَرُهُ إِلَى بَيْنِ رِجْلَيْهِ وَتَفْرِيقُهُمَا وَوَضْعُ بَاطِنِ كَفَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَيَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ» ثَلَاثًا، وَالْحَمْسُ أَفْضَلُ، وَالسَّبْعُ أَكْمَلُ، وَالوَاجِبُ وَاحِدَةٌ، ثُمَّ يَرْفَعُ وَيَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ بِالتَّكْبِيرِ لِلسُّجُودِ وَيَسْجُدُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ وَجُوبًا: الْجَبْهَةَ وَبَاطِنِ الْكَفَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَإِبْهَامِي الرَّجْلَيْنِ، وَيُرْغَمُ بِأَنْفِهِ سُنَّةً^(**).

(**) بَلَغَ
قِرَاءَةً وَشَرْحًا
أَيْدِيَهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَجَاوَى فِي سُجُودِهِ، وَأَنْ يَنْظُرَ إِلَى طَرَفِ أَنْفِهِ، وَيَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ» كَمَا وَصَفْنَاهُ فِي الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَكْبُرُ وَيَطْمَئِنُّ، وَيَتَوَرَّكُ فِي جُلُوسِهِ، وَيَنْظُرُ إِلَى حِجْرِهِ، وَيَدْعُو، ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ بِالتَّكْبِيرِ وَيَسْجُدُ ثَانِيَةً كَالْأَوَّلَى، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَجْلِسُ دَاعِيًا، ثُمَّ يَنْهَضُ وَهُوَ يَقُولُ: «بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ أَقُومُ وَأَقْعُدُ»، ثُمَّ يَقْرَأُ: (الْحَمْدُ) وَسُورَةً، ثُمَّ يَقْنُتُ اسْتِحْبَابًا بِكَلِمَاتِ الْفَرَجِ أَوْ غَيْرِهَا، وَهُوَ فِي كُلِّ ثَانِيَةٍ قَبْلَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ يَجْلِسُ

(١) لَعَلَّ الْأَصُوبَ: (بَيْنَهُمَا).



لِلتَّشَهُدِ، وَالوَاجِبُ فِيهِ الشَّهَادَتَانِ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَعَلَى آلِهِ ، وَمَا زَادَ نَدْبٌ، ثُمَّ يُسَلِّمُ تَجَاهَ الْقِبْلَةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً وَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»، وَيَنْحَرِفُ بَوَجْهِهِ يَمِينًا، وَيُتِمُّ تَمَانِي رَكَعَاتٍ كُلَّ رَكَعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَةٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

ثُمَّ يُرْذَنُ وَيُقِيمُ وَيُصَلِّي الظُّهْرَ أَرْبَعًا بِتَسْلِيمَةٍ، يَفْرَأُ فِي الْأُولَى: (الْحَمْدُ) وَسُورَةٌ، وَفِي الْأُخْرَيَيْنِ (الْحَمْدُ) أَوْ يَقُولُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ثَلَاثًا، وَيَزِيدُ فِي الثَّلَاثِ [١]: «وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

وَصِفَةُ التَّسْلِيمِ: أَنْ يُومِعَ بَوَجْهِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ فَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَى الْأَيِّمَةِ الرَّاشِدِينَ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»، وَيُومِعُ بِمُؤَخَّرِ عَيْنِهِ إِلَى يَمِينِهِ، وَيُسْتَحَبُّ التَّعْقِيبُ بِالِدُّعَاءِ وَتَسْبِيحِ الزُّهْرَاءِ عَلَيْهَا السَّلَامُ، ثُمَّ يَسْجُدُ وَيُعْفَرُ، [ثُمَّ] (١) [يُتْرَكُ خَدُّهُ الْأَيْمَنُ] [فِي] (٢) مَوْضِعِ سُجُودِهِ، ثُمَّ خَدُّهُ الْأَيْسَرُ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى السُّجُودِ وَيَدْعُو، ثُمَّ يُصَلِّي تَمَانِ رَكَعَاتٍ كَمَا ذَكَرْنَا^(*).

(*) بَلَّغَ قِرَاءَةً

ثُمَّ يُقِيمُ الْعَصْرَ وَيُصَلِّي أَرْبَعًا كَالظُّهْرِ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَذَّنَ وَأَقَامَ وَيُصَلِّي ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ الْمَغْرِبَ بِتَشَهُدٍ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمٍ، وَيَتَشَهُدُ فِي الثَّلَاثَةِ وَيُسَلِّمُ، ثُمَّ يُصَلِّي نَافِلَتَهَا أَرْبَعًا بِتَسْلِيمَتَيْنِ، فَإِذَا غَابَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ أَذَّنَ وَأَقَامَ وَصَلَّى الْعِشَاءَ أَرْبَعًا كَالظُّهْرِ.

ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مِنْ جُلُوسٍ تُعَدَّانِ بَرَكْعَةً، فَإِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ صَلَّى تَمَانِ رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ تَسْلِيمَاتٍ، يَفْرَأُ فِيهِمَا السُّورَةَ الطَّوَالَ، وَيَجْتَهِدُ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّصَرُّعِ، وَيُطِيلُ حَتَّى تَصِلَ صَلَاةُ اللَّيْلِ بِصَلَاةِ النَّهَارِ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتِي الشَّفَعِ بِ(الْحَمْدِ)

(١) مَا بَيَّنَّ الْمُعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَرَاسِمِ الْعَلَوِيَّةِ.

(٢) مَا بَيَّنَّ الْمُعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَرَاسِمِ الْعَلَوِيَّةِ.



وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، ثُمَّ يُسَلِّمُ وَيُصَلِّيَ الْوَتْرَ رَكْعَةً وَاحِدَةً بِ(الْحَمْدِ) وَ(الصَّمَدِ)، وَيَدْعُو فِيهَا بِالْمَرْسُومِ أَوْ بِمَا تيسَّرَ، وَيُكثِرُ الاستِغْفَارَ.

ثُمَّ يُصَلِّيَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي أَقَامَ وَصَلَّى رَكْعَتِي الْغَدَاةِ، يقرأُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ: (الْحَمْدُ) وَمِنَ الْمُفْصَلِ^(*).

[بَلَّغَ قِرَاءَةً]^(*)
وَشَرَحًا [أَيْدُهُ]
اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ صَلَاةِ السَّفَرِ

إِنَّمَا يُلْزَمُ التَّقْصِيرُ إِذَا كَانَ السَّفَرُ سَائِغًا، وَكَانَتِ الْمَسَافَةُ ثَمَانِيَةَ فَرَاسِخَ أَوْ أَرْبَعَةَ مَعَ إِزَادَةِ الْعَوْدِ لِيَوْمِهِ، وَلَوْ عَزَمَ الْعَوْدَ كَانَ مُحْيِرًا، وَلَا يُقْصَرُ مَنْ سَفَرَهُ أَكْثَرَ مِنْ حَضْرِهِ كَالْمُكَارِيِّ وَالْمَلَّاحِ، وَمَنْ مَعِيشَتُهُ فِي السَّفَرِ، وَمَعَ الشَّرَائِطِ يُقْصَرُ مِنْ كُلِّ رُبَاعِيَّةٍ رَكْعَتَيْنِ، فَتَكُونُ فَرَائِضُهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، وَتَسْقُطُ نَوَافِلُ الظُّهْرَيْنِ وَالْوَتِيرَةِ، وَتَبْقَى نَوَافِلُ اللَّيْلِ، وَهِيَ^(٢) مَعَ نَافِلَةِ الْمَغْرِبِ وَرَكْعَتِي الْفَجْرِ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، وَلِلْمُسَافِرِ مَعَ الضَّرُورَةِ الْاِقْتِصَارُ فِي الْفَرِيضَةِ عَلَى (الْحَمْدِ) وَتَسْبِيحَةِ وَاحِدَةٍ لِلرُّكُوعِ، وَمِثْلَهَا لِلسُّجُودِ، وَتَعْجِيلُ الصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَلَا يُقْصَرُ الْمُسَافِرُ حَتَّى يَغِيبَ عَنْهُ أَذَانُ مِضْرِهِ، وَلَوْ نَوَى إِقَامَةَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ أَتَمَّ، وَلَوْ نَوَى دُونَ ذَلِكَ بَقِيَ عَلَى تَقْصِيرِهِ، وَلَوْ تَرَدَّدَ قَصْرَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَهْرٍ ثُمَّ تَمَّ^(**).

[بَلَّغَ قِرَاءَةً]^(**)
أَيْدُهُ [اللَّهُ]

ذِكْرُ بَاقِي صَلَاةِ الضَّرُورَةِ

صَلَاةُ الْخَوْفِ مَقْصُورَةٌ كَالسَّفَرِ، وَسَيَّاتِي فِي الْجَمَاعَةِ، وَصَلَاةُ الْمُوتِحِلِ بِالْإِيَاءِ،

(١) الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٦٩-٧٤.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (وَهُوَ) وَالْأَصُوبُ مَا أُثْبِتَنَاهُ.



وَسُجُودُهُ أَخْفَضُ مِنْ رُكُوعِهِ، وَصَلَاةُ السَّفِينَةِ عَلَى مَا يُمَكِّنُهُ قَائِمًا، وَإِلَّا قَاعِدًا، وَيَتَوَجَّهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَيَدُورُ مَعَهَا فِي الْفَرِيضَةِ إِنْ دَارَتِ السَّفِينَةُ، وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ لَمْ يُخْرَجْ^(*)، وَفِي النَّافِلَةِ يُصَلِّي إِلَى صَدْرِهَا كَيْفَ دَارَتْ.

(*) بَلَغَ
قِلْرَاءَةً

وَصَلَاةُ الْعَرِيقِ كَالْمُتَحَلِّ، وَلَا يُصَلِّي مُضْطَرًّا إِلَّا آخِرَ الْوَقْتِ، وَالْمُطَارِدُ إِنْ أَمَكَّنَهُ الصَّلَاةُ بِالْإِيْمَاءِ فَعَلَّ، وَإِلَّا صَلَّى بِالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ، وَصَلَاةُ الْمَرِيضِ بِحَسَبِ إِمْكَانِهِ قَائِمًا وَإِلَّا قَاعِدًا أَوْ مُومِنًا، وَيَوْمِي لِسُجُودِهِ أَكْثَرَ مِنْ رُكُوعِهِ، وَصَلَاةُ الْعُرْيَانِ قَائِمًا مُومِنًا إِنْ كَانَ بِحَيْثُ يَأْمَنُ مِنْ يَرَاهُ، أَوْ يُصَلِّي عَلَى جَنَازَةٍ وَإِنْ لَمْ يَأْمَنْ مُشَاهِدًا، أَوْ كَانَ جَامِعًا صَلَّى جَالِسًا.

ذِكْرُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْحُرِّ الْبَالِغِ غَيْرِ الْهَمِّ، وَلَا الْمَسَافِرِ، بِشَرْطِ وُجُودِ الْإِمَامِ أَوْ مَنْ نَصَبَهُ الْإِمَامُ، وَخَمْسَةَ نَفَرٍ فَصَاعِدًا، الْإِمَامُ أَحَدُهُمْ، وَلَا تَجِبُ عَلَى مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ أَزِيدُ مِنْ فَرَسَخَيْنِ، وَتَجِبُ عَلَى مَنْ مَسَافَتُهُ فَرَسَخَانِ فَمَا دُونَ، وَيَقْرَأُ فِي [الْأُولَى (الْحَمْدُ) وَ(الْجُمُعَةَ)، وَفِي الثَّانِيَةِ (الْحَمْدُ) وَ(الْمُنَافِقِينَ)، وَعَلَى الْإِمَامِ فُتُوْتَانِ: فِي الْأُولَى قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَالثَّانِيَةِ بَعْدَهُ، وَيَجِبُ أَمَامَهَا الْخُطْبَتَانِ، وَيُسْتَحَبُّ الْعُسْلُ، وَمَا قَرَبَ مِنَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ، وَالسَّوَاكُ، وَلُبْسُ نَظِيفِ الثِّيَابِ، وَحَلْقُ الرَّأْسِ وَالْإِبْطَيْنِ وَالْعَانَةِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ وَالْأَظْفَارِ.

ذِكْرُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

وَتَجِبُ بِالشُّرُوطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْجُمُعَةِ، وَيُسْتَحَبُّ مَا لَمْ يَجْتَمِعْ، وَهِيَ رَكَعَتَانِ: يَقْرَأُ فِي الْأُولَى: (الْحَمْدُ) وَ(سَبِّحْ...)، ثُمَّ يَكْبُرُ وَيَقْنُتُ خَمْسًا، ثُمَّ يَكْبُرُ وَيَرْكَعُ



وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ، وَيَقُومُ بِالتَّكْبِيرِ فَيَقْرَأُ: (الحمد) وَ(الشَّمْسِ)، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَقْنُتُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ، وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ، وَيُسْتَحَبُّ الإِصْحَارُ بِهَا تَحْتَ السَّمَاءِ، وَالخُطْبَتَانِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَهُمَا كَالْجُمُعَةِ، وَيُكَبِّرُ فِي الفِطْرِ عَقِيبَ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ: أَوَّلُهَا المَغْرِبُ لَيْلَةَ العِيدِ، وَفِي الأَضْحَى عَقِيبَ عَشْرِ، أَوَّلُهَا صَلَاةُ العِيدِ، وَفِي مَنَى عَقِيبَ خَمْسِ عَشْرَةَ (*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللهُ

[ذِكْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ مِنَ الصَّلَوَاتِ]

ذِكْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ، وَهُوَ صَلَاتَانِ:

الأولى: صَلَاةُ المَوْتَى، وَهِيَ فَرَضٌ عَلَى الكِفَايَةِ، يُكَبِّرُ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ يَرْفَعُ بِالأُولَى يَدَيْهِ حَسْبُ، وَيَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ (٢) إِلَّا اللهُ، ثُمَّ ثَانِيَةً، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ وَعَلَى آلِهِ، ثُمَّ يَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ رَابِعَةً وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ، ثُمَّ خَامِسَةً وَيَقُولُ: «عَفْوِكَ عَفْوِكَ».

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ مَوْقِفَهُ حَتَّى تُرْفَعَ الجَنَازَةُ، وَأَنْ يَقِفَ الإِمَامُ عِنْدَ صَدْرِ المَرْأَةِ وَوَسَطِ الرَّجُلِ (**)، وَلَوْ اجْتَمَعَتْ جَنَائِزٌ مُخْتَلِفَةٌ جُعِلَ الرَّجُلُ مِمَّا يَلِي الإِمَامَ، وَبَعْدَهُ الخُنْثَى، وَبَعْدَهُ الصَّبِيُّ، وَالمَرْأَةُ إِلَى المِحْرَابِ، وَكَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا الطَّهَارَةُ، بَلَى هِيَ مِنْ فَضْلِهَا، وَيَتِمَّمُ مَعَ وُجُودِ المَاءِ، وَيُصَلِّي لَيْلًا وَنَهَارًا مَا لَمْ يَتَصَيَّقْ وَقْتُ حَاضِرَةٍ، وَالوَلِيُّ أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ أَوْ مَنْ يَأْمُرُهُ، وَالجَمَاعَةُ فِيهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

(**) بَلَغَ
قِرَاءَةً

الثَّانِيَةُ: صَلَاةُ الكُسُوفِ وَالزَّلَازِلِ وَالرِّيَاحِ الشَّدِيدَةِ وَالآيَاتِ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ

(١) يُنْظَرُ: المَرَاثِمُ العَلَوِيَّةُ: ٧٤-٧٨.

(٢) فِي الأَصْلِ: «أَلَا إِلَهَ».



عَلَى الْبَالِغِ الْعَاقِلِ، وَالْجَمَاعَةِ فِيهَا مُسْتَحَبَّةٌ، وَوَقْتُهَا مِنْ ابْتِدَاءِ الْاِحْتِرَاقِ إِلَى ابْتِدَاءِ
الْاِنْجِلَاءِ، وَهِيَ عَشْرُ رُكُوعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، يُكَبَّرُ لِلاِفْتِتَاحِ، وَيَقْرَأُ: (الْحَمْدُ)
وَسُورَةَ جَاهِرًا بِالْقِرَاءَةِ، ثُمَّ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَنْتَصِبُ، حَتَّى يَتِمَّ حَمْسًا، وَفِي رَفْعِهِ مِنْ
الْحَامِسِ يَقُولُ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ، وَيَقُومُ فَيَفْعَلُ كَالأَوَّلَى،
ثُمَّ يَشْهَدُ وَيُسَلِّمُ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ السُّورَةَ الطُّوَالَ، وَأَنْ يَكُونَ رُكُوعُهُ بِقَدْرِ قِرَاءَتِهِ، فَإِنْ فَرَّغَ
قَبْلَ أَنْ تَنْجَلِيَ أَعَادَ، وَلَوْ أَخْلَلَ بِالصَّلَاةِ مَعَ احْتِرَاقِ الْفُرْصِ كُلِّهِ وَجَبَ الْقَضَاءُ مَعَ
الْغُسْلِ^(*) (**) (١).

بَلَّغَتْ قِرَاءَةَ

أَيْدَهُ اللهُ

بَلَّغَ (**)

ذِكْرُ بَاقِي النُّوَافِلِ

مِنْهَا: صَلَاةُ الْغَدِيرِ، وَهِيَ رَكَعَتَانِ، وَوَقْتُهَا قَبْلَ الزَّوَالِ بِنِصْفِ سَاعَةٍ مِنْ ثَامِنٍ
عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ، وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ: (الْحَمْدُ) وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ
وَإِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ عَشْرَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَشْهَدُ وَيُسَلِّمُ وَيَدْعُو بِالْمَرْسُومِ.

وَمِنْهَا: صَلَاةُ يَوْمِ الْمَبْعَثِ، وَهِيَ اثْنَتَا عَشْرَةَ^(٢) رُكْعَةً بِسِتِّ تَسْلِيمَاتٍ، يَقْرَأُ فِي
كُلِّ رُكْعَةٍ: (الْحَمْدُ) وَ(يَس)، فَإِذَا فَرَّغَ قَرَأَ: (الْحَمْدُ) وَ(الصَّمَدُ) وَالْمُعَوِّذَيْنِ أَرْبَعًا،
وَيَقُولُ: «سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ»، وَيَقُولُ: «اللهُ اللهُ رَبِّي
لَا أُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ.

وَمِنْهَا: صَلَاةُ لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، وَهِيَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٧٨-٨٠.

(٢) فِي الْأَصْلِ: (اثْنَتَا عَشْرَةَ)، وَالصُّوَابُ مَا أَتْبَنَاهُ.



رَكْعَةٍ: (الْحَمْدُ) مَرَّةً وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ مِائَةَ مَرَّةً، وَوَقْتُهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ الْأَوَّلِ.

وَمِنْهَا: نَوَافِلُ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَهِيَ أَلْفُ رَكْعَةٍ، وَالْأَطْهَرُ فِي تَرْتِيلِهَا أَنَّهُ يُصَلِّي تِسْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، كُلُّ لَيْلَةٍ عِشْرِينَ رَكْعَةً، مِنْهَا ثَمَانٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ رَكْعَةً بَعْدَ الْعِشَاءِ وَالْوُتَيْرَةِ، كُلُّ رَكْعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَةٍ، وَفِي ثَمَانٍ مِنَ الْعِشْرِ الْأَوَّخِرِ كُلُّ لَيْلَةٍ ثَلَاثِينَ رَكْعَةً، وَفِي لَيْلَةِ تِسْعَةَ [ة] عَشْرٍ وَأَحَدٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ، كُلُّ لَيْلَةٍ مِائَةَ رَكْعَةٍ، وَفِي كُلِّ جُمُعَةٍ عَشْرَ رَكْعَاتٍ بِصَلَاةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَفَاطِمَةَ وَجَعْفَرَ ، وَفِي آخِرِ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ مِنَ الشَّهْرِ عِشْرِينَ رَكْعَةً بِصَلَاةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَفِي آخِرِ سَبْتِ عِشْرِينَ رَكْعَةً بِصَلَاةِ فَاطِمَةَ .

وَصَلَاةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ: (الْحَمْدُ) مَرَّةً وَخَمْسِينَ مَرَّةً (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (*).

بَلَّغَ (*)

وَصَلَاةُ فَاطِمَةَ رَكْعَتَانِ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى: (الْحَمْدُ) وَ(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) [مِائَةَ مَرَّةً] (1)، وَفِي الثَّانِيَةِ: (الْحَمْدُ) وَ(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) مِائَةَ مَرَّةً.

وَصَلَاةُ جَعْفَرَ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى: (الْحَمْدُ) وَ(إِذَا زُلْزِلَتْ)، ثُمَّ يَقُولُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ» خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً، ثُمَّ يَرْكَعُ وَيَقُولُ ذَلِكَ عَشْرًا، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُهُ عَشْرًا، وَكَذَا يَفْعَلُ فِي سُجُودِهِ الْأَوَّلِ، وَفِي رَفْعِهِ، وَفِي سَجْدَتِهِ الثَّانِيَةِ، وَفِي رَفْعِهِ مِنْهَا، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ قِرَاءَةِ (الْحَمْدُ) وَ(الْعَادِيَاتِ)، وَفِي الثَّلَاثَةِ بَعْدَ (الْحَمْدُ) وَ(إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ)، وَفِي الرَّابِعَةِ بَعْدَ (الْحَمْدُ) وَ(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ).

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقِفَيْنِ مِنَ الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ.



وَمِنْهَا: صَلَاةُ لَيْلَةِ الْفِطْرِ، وَهِيَ رَكَعَتَانِ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى: (الْحَمْدُ) مَرَّةً
وَإِلْخْلَاصَ أَلْفَ مَرَّةً، وَفِي الثَّانِيَةِ (الْحَمْدُ) وَالْإِخْلَاصَ مَرَّةً.

وَمِنْهَا: صَلَاةُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَهِيَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ (الْحَمْدُ)
وَ(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)، وَوَقْتُهَا قَبْلَ الزَّوَالِ.

وَمِنْهَا: صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ، وَيُسْتَحَبُّ الصَّوْمُ أَمَامَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَيَخْرُجُ الْإِمَامُ
وَالنَّاسُ مَعَهُ فِي الثَّلَاثِ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ عَلَى صِفَةِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ جَاهِرًا
بِهَا، فَإِذَا سَلَّمَ رَقِيَ الْمِنْبَرَ وَخَطَبَ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ قَلْبُ الرِّدَاءِ مِنَ الْيَمِينِ إِلَى الْيَسَارِ
وَمِنَ الْيَسَارِ إِلَى الْيَمِينِ ثَلَاثًا، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، يُكَبِّرُ أَمَامَهُ جَاهِرًا، وَيُكَبِّرُ وَالنَّاسُ
مَعَهُ [مِائَةً]^(١)، وَيُسَبِّحُ وَالنَّاسُ مَعَهُ عَنِ يَمِينِهِ مِائَةً، ثُمَّ يُحَمِّدُ وَالنَّاسُ مَعَهُ عَنِ
شِمَالِهِ مِائَةً، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ وَيَسْتَغْفِرُ وَالنَّاسُ مَعَهُ مِائَةً، ثُمَّ يَدْعُو مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ
بِالنَّاسِ.

وَمِنْهَا: صَلَاةُ الْحَاجَةِ، وَهِيَ رَكَعَتَانِ بِتَسْلِيمَةٍ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ: (الْحَمْدُ)
وَخَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً الْإِخْلَاصَ عَلَى صِفَةِ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ، لَكِنْ يَجْعَلُ مَكَانَ التَّسْبِيحِ
سُورَةَ الْإِخْلَاصِ.

وَمِنْهَا: صَلَاةُ الشُّكْرِ، وَهِيَ رَكَعَتَانِ عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ
مِنْهَا: (الْحَمْدُ) وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ، وَيَقُولُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ،
شُكْرًا^(٢) لِلَّهِ وَحَمْدًا»، [وَيَقُولُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ]^(٣): «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَضَى حَاجَتِي،

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَرَامِسِ الْعُلُويَّةِ.

(٢) فِي الْمَرَامِسِ الْعُلُويَّةِ: «شُكْرًا شُكْرًا».

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَرَامِسِ الْعُلُويَّةِ.



وَأَعْطَانِي مَسْأَلَتِي^(*) (**) (١).

بَلَّغَ قِرَاءَةً^(*)

أَيْدُهُ اللَّهُ

بَلَّغَ^(**)

قِرَاءَةً]

ذِكْرُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

وَهِيَ وَاجِبَةٌ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ مَعَ الشَّرَائِطِ، مُسْتَحَبَّةٌ فِيمَا عَدَاهُمَا مِنَ الْفَرَائِضِ، وَفِي الْاسْتِسْقَاءِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ النَّوَافِلِ، وَلَا يَجُوزُ الْاِئْتِمَامُ بِكَافِرٍ وَلَا فَاسِقٍ، وَلَا يَأْتُمُّ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ، وَلَا بَوْلَدِ الزَّوْنِ، وَيُكْرَهُ ائْتِمَامُ الْمُتَوَضَّعِ بِالْمُتِمِّمِ، وَالْحَاضِرِ بِالْمُسَافِرِ، وَتُدْرِكُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ بِاجْتِمَاعِ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا، وَلَوْ تَشَاحَّ الْأَيْمَةُ قَدَّمَ الْأَقْرَأُ فَالْأَفْقَهُ فَالْأَقْدَمُ هَجْرَةً فَالْأَسَنُّ فَالْأَصْبَحُ، وَرَبُّ الْمَسْجِدِ أَوْلَى إِذَا كَانَ أَهْلًا لِلْإِمَامَةِ، وَلَا يَصِحُّ مَعَ حَائِلٍ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ، وَيَجُوزُ فِي الْمَرْأَةِ، وَلَوْ كَانَ مَقَامُ الْإِمَامِ أَعْلَى مِنَ الْمَأْمُومِ بِمَا يُعْتَدُّ بِهِ لَمْ يَصِحَّ، وَيَجُوزُ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ أَخْفَضَ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ الْمَأْمُومُ عَنِ الْإِمَامِ إِنْ كَانَ وَاحِدًا إِلَّا فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَلَوْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ وَقَفُوا خَلْفَهُ إِلَّا الْعُرَةَ، فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ خَلْفَهُ جُلُوسًا وَيَبْرُزُ عَنْهُمْ بَرُكْبَتَيْهِ إِلَّا فِي الْجَنَازَةِ، فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ قِيَامًا صَفًّا وَأَيْدِيهِمْ عَلَى سَوَاتِمِهِمْ، وَيُنزَلُ الْعُرِيَانُ قَبْرَهُ وَيُسْتَرُّ بِالتُّرَابِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَيْهِ.

وَمِنَ الْمُسْتَحَبِّ: أَنْ تَكُونَ الصُّفُوفُ مَشْحُونَةً، وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَهَا قَدْرٌ مَسْقِطٍ الْجَسَدِ، وَرُويَ أَنَّ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ مَنْ يُقْتَدَى بِهِ مُحَرَّمَةٌ، وَالْكَرَاهِيَةُ أَثْبُتْ، وَمَعَ خَوْفِ الْعَدُوِّ يَفْرُقُهُمُ الْإِمَامُ فِرْقَتَيْنِ، تَقِفُ إِحْدَاهُمَا بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ وَيُصَلِّي بِالْأُخْرَى رُكْعَةً، وَيُطِيلُ فِي الثَّانِيَةِ حَتَّى يُتِمَّ مَنْ خَلْفَهُ، وَتَأْتِي الْفِرْقَةُ الْأُخْرَى فَيُصَلِّي بِهِمْ رُكْعَةً، وَيُطِيلُ التَّشَهُدَ حَتَّى يُتِمُّوا وَيَجْلِسُوا وَيُسَلِّمُ بِهِمْ^(***)، وَلَوْ كَانَتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ صَلَّى بِالْأَوْلَى رُكْعَةً وَأَطَالَ فِي الثَّانِيَةِ حَتَّى يُتِمُّوا وَيَنْصَرِفُوا، ثُمَّ تَأْتِي الْأُخْرَى وَتَرْكَعُ، ثُمَّ

بَلَّغَ قِرَاءَةً^(***)

وَسَرَّحًا أَيْدُهُ

اللَّهُ تَعَالَى

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٨٠-٨٤.



يُطِيلُ تَشَهُدَهُ حَتَّى يُتِمُّوا، ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهِمْ.

وَإِذَا صَلَّى الْمُقْصِرُ خَلَفَ الْمُتِمُّ تَبِعَهُ فِي الْأُولَى حَسْبُ، وَلَوْ أَتَمَّ الْمُتِمُّ بِالْمُقْصِرِ تَبِعَهُ حَتَّى يُسَلِّمَ، ثُمَّ يَنْهَضُ بِغَيْرِ تَسْلِيمٍ لِإِتْمَامِ صَلَاتِهِ، وَلَيْسَ لَهَا فَضْلٌ^(*) (١).

(*) بَلَغَتْ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ

ذِكْرُ مَا يَلْزَمُ الْمُفْرَطَ فِي الصَّلَاةِ

مَنْ تَعَمَّدَ نَقْضَ الطَّهَارَةِ أَوْ الْكَلَامَ فِي الصَّلَاةِ وَالْقَهْقَهَةَ أَوْ الْإِلْتِفَاتَ وَرَأَاهُ أَوْ فَعَلَ مَا لَمْ يُبَحِّهُ الشَّرِيعَةُ لِرَمْتِهِ الْإِعَادَةَ، وَكَذَلِكَ مَنْ شَكَّ فِي عَدَدِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ وَاجِبَةٍ أَوْ فِي الْعَدَاةِ أَوْ فِي الْمَغْرِبِ أَوْ فِي الْجُمُعَةِ أَوْ فِي صَلَاةِ السَّفَرِ^(**)، وَكَذَا مَنْ سَهَا عَنْ تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ حَتَّى يَرْكَعَ، أَوْ الرُّكُوعِ حَتَّى سَجَدَ، أَوْ السَّجْدَتَيْنِ مِنْ رُكْعَةٍ حَتَّى يَرْكَعَ، وَمَنْ لَمْ يُحْصِلْ عَدَدَ مَا صَلَّى، أَوْ صَلَّى فِي مَكَانٍ مَغْضُوبٍ، أَوْ ثَوْبٍ مَغْضُوبٍ، أَوْ ثَوْبٍ نَجِسٍ، وَمَنْ سَهَا عَنْ سَجْدَةٍ مِنْ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، قَضَاهَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ وَسَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ، وَكَذَا لَوْ نَسِيَ التَّشَهُدَ حَتَّى رَكَعَ فِي الثَّلَاثَةِ، وَلَوْ تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ نَاسِيًا سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ، وَكَذَا مَنْ قَامَ فِي حَالِ قُعُودٍ أَوْ قَعَدَ فِي حَالِ قِيَامٍ.

(**) بَلَغَتْ
قِرَاءَةً

وَسَجَدْنَا السَّهْوِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، يَقُولُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ»، وَيَتَشَهُدُ وَيُسَلِّمُ.

وَلَوْ اعْتَدَلَ ظَنَّهُ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ، أَوْ بَيْنَ الْاِثْنَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ، أَوْ بَيْنَ الْاِثْنَتَيْنِ وَالْأَرْبَعِ، أَوْ بَيْنَ الْاِثْنَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ، بَنَى عَلَى الْأَكْثَرِ وَأَتَمَّ، ثُمَّ صَلَّى مَا شَكَ فِيهِ.

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَايِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٨٤-٨٦.



وَلَوْ نَسِيَ (الْحَمْدُ) وَذَكَرَ وَهُوَ فِي السُّورَةِ قَرَأَ: (الْحَمْدُ)، وَلَوْ نَسِيَ تَكْبِيرَةَ
 الْاِفْتِتَاحِ قَطَعَ ثُمَّ كَبَّرَ وَاسْتَأْنَفَ، وَلَوْ سَهَا عَنِ الرَّكُوعِ وَذَكَرَ قَائِمًا رَكَعَ، وَلَوْ ذَكَرَ
 قَائِمًا أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ رَجَعَ فَسَجَدَ مَا لَمْ يَكُنْ رَكَعَ، وَلَوْ سَلَّمَ قَبْلَ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ
 تَشَهُّدُ ثُمَّ سَلَّمَ، وَلَا شَيْءَ فِي السَّهْوِ إِذَا كَثُرَ، وَلَا فِي السَّهْوِ فِي النَّافِلَةِ، وَمَنْ تَرَكَ
 صَلَاةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ لِتَفْرِيطٍ وَجَبَ قَضَاؤُهَا عَلَى الْفَوْرِ مَا لَمْ يَتَصَيَّقْ وَقْتُ
 حَاضِرَةٍ، وَمَنْ عَرَفَ مَا فَاتَهُ عَلَى التَّعْيِينِ أَتَى بِهِ، وَلَوْ عَرَفَ أَنَّهُ كُلُّ الْخُمْسِ فَاتَ
 فِي أَيَّامٍ لَا يَدْرِي عَدَدَهَا صَلَّى مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ صَلَاةً حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ الْوَفَاءُ،
 وَلَوْ عَرَفَ أَنَّهَا وَاحِدَةٌ مِنَ الْخُمْسِ وَلَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا صَلَّى اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثًا وَأَرْبَعًا،
 وَلَا قَضَاءً عَلَى الصَّبِيِّ، وَلَا عَلَى الْكَافِرِ، وَلَا الْحَائِضِ، إِلَّا أَنْ يَزُولَ الْعُذْرُ وَيُفَرِّطُوا
 فِي الْأَدَاءِ، وَلَا قَضَاءً عَلَى الْمُعْمَى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُفَيِّقَ وَوَقْتُ الصَّلَاةِ بَاقٍ، وَرُوي أَنَّهُ إِنْ
 أَفَاقَ^(*)...^(١)...^(٢).

(*) اِبْلَغَ
 قِبَالَ رَأْيِهِ
 وَسَرَّحًا أَيْدِيَهُ
 اللَّهُ تَعَالَى

- (١) يُنظَرُ: الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٨٧-٩٠.
 (٢) تَمَّ الْمَوْجُودُ مِنْ مُخْتَصِرِ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَبَعْدَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ بَيَاضٌ مِقْدَارُهُ وَرَقَتَانِ، وَالْكِتَابُ
 الَّتِي لَمْ نَعْتَرِ عَلَى مُخْتَصِرِهَا هِيَ: (كِتَابُ الصَّوْمِ، وَكِتَابُ الْحَجِّ، وَكِتَابُ الزَّكَاةِ، وَكِتَابُ
 الْخُمْسِ)، وَلَيْسَ لِي عِلْمٌ بِعِلَّةِ ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ عِدَّةَ أَوْزَاقِ سَقَطَتْ مِنَ النُّسْخَةِ الْمُعْتَمَدَةِ.



[كِتَابُ الصَّوْمِ] ^(١)

(١) العُنْوَانُ الَّذِي بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ وَالْبَيَاضِ الَّذِي فِي الصَّفْحَةِ دِلَالَةٌ عَلَى الْكِتَابِ السَّاقِطِ مِنَ النُّسْخَةِ.



[كِتَابُ الْحَجِّ] ^(١)

(١) العُنْوَانُ الَّذِي بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ وَالْبَيَاضِ الَّذِي فِي الصَّفْحَةِ دِلَالَةٌ عَلَى الْكِتَابِ السَّاقِطِ مِنَ النُّسْخَةِ.



[كِتَابُ الزَّكَاةِ] ^(١)

(١) العُنْوَانُ الَّذِي بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ وَالْبَيَاضِ الَّذِي فِي الصَّفْحَةِ دِلَالَةٌ عَلَى الْكِتَابِ السَّاقِطِ مِنَ النُّسْخَةِ.



[كِتَابُ الْخُمْسِ] ^(١)

(١) العُنْوَانُ الَّذِي بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ وَالْبَيَاضِ الَّذِي فِي الصَّفْحَةِ دِلَالَةٌ عَلَى الْكِتَابِ السَّاقِطِ مِنَ النُّسْخَةِ.



[كِتَابُ النِّكَاحِ]

... [أقسامُ النِّكَاحِ] ^(١):

الدَّائِمُ ^(٢): فَهُوَ الْمُفْتَقِرُ إِلَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ مَجْرَدًا عَنْ مُدَّةٍ، وَالْكَلامُ فِي شُرُوطِهِ
وَلَوَازِمِهِ.

[ذِكْرُ شَرَائِطِ الْأَنْكِحَةِ]

وَشُرُوطُهُ: وَاجِبَةٌ، وَمَنْدُوبَةٌ، فَالْوَاجِبَاتُ ثَمَانِيَةٌ:

الأوَّلُ: أَنْ يَتَوَلَّاهُ الْعَاقِدُ لِنَفْسِهِ مَعَ بُلُوغِهِ وَرُشْدِهِ، أَوْ وَكَيْلِهِ ^(٣)، أَوْ الْآبَاءُ
عَنِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ، وَلَا خِيَارَ لِأَحَدِهِمَا بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَلَوْ زَوَّجَهَا غَيْرُ الْآبَاءِ
كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى رِضَاهُمَا بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَاخْتِيَارُ الْجَدِّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْآبِ، وَالْمَمْلُوكَةُ
يُزَوَّجُهَا الْمَوْلَى رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، وَلَوْ تَزَوَّجَ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَانَ بِالْخِيَارِ فِي
الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ، وَلَوْ وَلَدَتِ الْأُمَّةُ قَبْلَ الْإِذْنِ كَانَ لِمَوْلَاهَا، وَكَذَا الْعَبْدُ ^(**) ^(***).

[بَلَّغَ قِرَاءَةً] ^(*)

وَشَرَحًا [ا]

[أَيْدَهُ اللَّهُ

تَعَالَى

[بَلَّغَ قِرَاءَةً] ^(***)

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مِنْ غَيْرِ الْمُحَرَّمَاتِ، وَهِنَّ: الْأُمَّهَاتُ، وَالْبَنَاتُ، وَالْأَخَوَاتُ،
وَالْعَمَّاتُ، وَالْحَالَاتُ، وَبَنَاتُ الْأَخِ، وَبَنَاتُ الْأُخْتِ، وَأُمَّهَاتُ الزَّوْجَاتِ مُطْلَقًا،

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقَيْنِ زِيَادَةٌ أَقْتَصَاهَا السِّيَاقُ.

(٢) مِنْ هُنَا بَدَأَ الْمَوْجُودُ مِنْ مُخْتَصِرِ كِتَابِ النِّكَاحِ، فَلَا حِطَّ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَكَيْلُهُ» مِنْ دُونِ «و».



وَبَنَاتِهِنَّ مَعَ الدُّخُولِ بِالْأُمَّ، وَمِثْلُهُنَّ مِنَ الرَّضَاعِ، وَمَنْكُوحَاتُ الْأَوْلَادِ بِالْعَقْدِ أَوْ الْمَلِكِ، وَكَذَا مَنْكُوحَاتُ الْآبَاءِ، وَقَدْ رُوِيَ تَحْرِيمُ مَنْظُورَةِ الْأَبِّ بِشَهْوَةٍ نَظَرًا يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِ الْمَالِكِ، وَذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ، وَأُمُّ الْأَمَةِ الْمُطَوَّعَةِ وَبِتَّهَا، وَأُخْتُ الزَّوْجَةِ مَا دَامَتْ فِي حِبَالِهِ، وَأُخْتُ الْمَنْكُوحَةِ بِالْمَلِكِ حَتَّى تَخْرُجَ عَنْ مَلِكِهِ.

الثَّالِثُ: الْكِفَاءَةُ، وَهُوَ أَنْ يَنْكِحَ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِنَةً أَوْ مُسْتَضْعَفَةً، وَلَا يُجُوزُ لَهُ نِكَاحُ الذَّمِّيَّةِ، وَلَا الْمُعَانِدَةِ غِبْطَةً، وَيَصِحُّ مُتَعَةً، وَبِالْمَلِكِ فِي الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ دُونَ الْمَجُوسِيَّةِ^(*).

(*) بَلَغَ [قِرَاءَةٌ]
وَسَّرَ حَا أَيْدَهُ
اللَّهُ تَعَالَى

الرَّابِعُ: أَلَّا يَزِيدَ الْحُرُّ عَلَى أَرْبَعِ حَرَائِرَ أَوْ أَمْتَيْنِ^(١)، وَلَا يَزِيدَ الْعَبْدُ عَلَى حُرَّتَيْنِ أَوْ أَرْبَعِ إِمَاءٍ.

الخَامِسُ: أَلَّا تَكُونَ مِنْ زَنَى بِهَا وَهِيَ ذَاتُ بَعْلٍ أَوْ فِي عِدَّةٍ رَجْعِيَّةٍ، فَإِنَّهَا تَحْرُمُ أَبَدًا، وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَهَا فِي عِدَّةٍ عَالِمًا، وَلَوْ كَانَ جَاهِلًا وَلَمْ يَدْخُلْ بَطَلَّ الْعَقْدُ وَلَمْ تَحْرُمْ، وَكَذَا لَوْ عَقَدَ عَلَيْهَا مُحْرِمًا عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ.

السَّادِسُ: أَلَّا يَكُونَ قَدْ فَهَهَا فِي حَالِ صَمَمِهَا أَوْ خَرَسِهَا وَهِيَ زَوْجَةٌ لَهُ، وَلَا مُلَاعِنَةً^(٢)، وَلَا مُطْلَقًا^(٣) تَسْعًا لِلْعِدَّةِ يَنْكِحُهَا بَيْنَهَا رَجُلَانِ.

السَّابِعُ: أَلَّا تَكُونَ بِنْتُ أُمِّ رَأْسِهِ، وَلَا بِنْتُ أُخْتِ أُمِّ رَأْسِهِ، وَلَا بِنْتُ أُخْتِهَا، فَلَوْ تَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ وَقَفَ عَلَى إِجَارَةِ الْعَمَّةِ وَالْحَالَةِ، فَلَوْ فَسَخَتْهُ جَارًا، وَكَذَا لَوْ فَسَخَتْ عَقْدَ نَفْسِهَا وَاعْتَدَّتْ مِنْهُ، وَنَكَاحُهَا عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا أَوْ بِنْتِ أُخْتِهَا جَائِزٌ، وَكَذَا لَا يَتَزَوَّجُ

(١) كَلِمَةُ «أَمْتَيْنِ» فِي النُّسْخَةِ مَطْمُوسَةٌ، وَأَثْبَتْنَاهَا مِنَ الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ لَا مُلَاعِنَةً»، وَلَا تَصِحُّ فِي السِّيَاقِ.

(٣) كَذَا، وَفِي الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ: (مُطْلَقَةً).



أُمَّةً وَعِنْدَهُ حُرَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِهَا، فَإِنْ فَعَلَ فَالْحُرَّةُ مُخَيَّرَةٌ فِي الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ، أَوْ فَسَخِ
عَقْدَ نَفْسِهَا، وَالْخِيَارُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى الْفَوْرِ.

الثَّامِنُ: أَلَّا تَكُونَ بِنْتٌ عَمَّتِهِ أَوْ خَالَتِهِ وَقَدْ زَنَى بِأُمَّهَاتِهَا، وَلَوْ كَانَتْ أَعْجَنِيَّةً
لَمْ تَحْرَمْ أُمَّهَا وَلَا بِنْتَهَا، وَلَوْ لَاطَ بِبُعْلَامٍ فَأَوْقَبَهُ حَرَمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهُ وَبِنْتُهُ
وَأُخْتُهُ^(*) (**) (***)^(١).

بَلَغَتْ^(*)

[قِرَاءَةٌ] أَيْدُهُ

[الله]

بَلَغَ^(**)

بَلَغَ^(***)

بَلَغَ^(****)

وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ: الرَّضَاعُ، وَالتَّدْلِيْسُ، وَالْعِيُوبُ.

وَيُشْتَرَطُ فِي التَّحْرِيمِ بِالرَّضَاعِ: أَنْ يَكُونَ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ، وَأَنْ يَكُونَ
اللَّبَنُ لِفَحْلٍ وَاحِدٍ، وَأَنْ يَكُونَ فِي الْحَوْلَيْنِ، فَلَوْ رَضَعَ دُونَ عَشْرِ أَوْ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ أَوْ
أَرْضَعَتْ صَبِيْنٌ بِلَبَنِ فَحْلَيْنِ لَمْ تَنْشُرِ الْحُرْمَةَ^(****).

الثَّانِي: التَّدْلِيْسُ، وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَتْمَتِهَا حُرَّةً فَخَرَجَتْ أُمَّةً فَلَهُ الْفَسْخُ،
وَلَا مَهْرَ، وَلَوْ كَانَ دَخَلَ كَانَ لَهَا الْمَهْرُ إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ الْمُدْلَسَةَ، وَيَرْجَعُ بِهِ عَلَى الْمُدْلَسِ،
وَلَا يَفْتَقِرُ الْفَسْخُ إِلَى طَلَاقٍ، وَكَذَا لَوْ دَلَسَ الْعَبْدُ نَفْسَهُ بِالْحُرِّ كَانَ لَهَا الْفَسْخُ.

الثَّلَاثُ: الْعِيُوبُ، وَتُرَدُّ الْعَمِيَاءُ، وَالْبَرَصَاءُ، وَالْمَجْدُومَةُ، وَالرَّقْتَاءُ، وَالْمُفْضَاةُ،
وَالْعَرَجَاءُ، وَالْمَحْدُودَةُ فِي الْفُجُورِ، وَلَا خِيَارَ بَعْدَ الرِّضَا، وَيُرَدُّ الرَّجُلُ بِالْجُنُونِ،
وَالْعَنَنِ، وَيُنْتَظَرُ سَنَةٌ فَإِنْ لَمْ يُوَاقِعْ فِيهَا بِالْخِيَارِ، وَلَا خِيَارَ مَعَ الْعَنَنِ الْحَادِثِ بَعْدَ
وَطْئِهَا.

وَالْمُنْدُوبَاتُ: الْاسْتِخَارَةُ، وَالِدُعَاءُ، وَالْإِعْلَانُ، وَالْإِشْهَادُ، وَالْخِطْبَةُ، وَالْوَالِيْمَةُ،
وَجَمْعُ الْإِخْوَانِ، وَتَجْمُلُ الرَّجُلَ عِنْدَ الدُّخُولِ، وَمَسُّ الطَّيْبِ.

(١) يُنْتَظَرُ: الْمَرَاْسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٤٩-١٥٠.



وَيُكْرَهُ الدُّخُولُ لَيْلَةَ الكُسُوفِ وَيَوْمَهُ، وَعِنْدَ الزَّلْزَلَةِ وَالآيَاتِ المَخُوفَةِ، وَالجَمَاعِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَمَا بَيْنَ الغُرُوبِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ، وَفِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ إِلَّا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَفِي آخِرِ كُلِّ شَهْرٍ، وَفِي اللَّيْلَةِ الَّتِي يُسَافِرُ فِيهَا، وَفِي صَبِيحَتِهَا، وَفِي الَّتِي يَرُدُّ فِيهَا، وَبَعْدَ الاِخْتِلامِ حَتَّى يَغْتَسِلَ، وَلَا بَأْسَ بِتَكَرُّرِ الجَمَاعِ مِنْ غَيْرِ غُسْلٍ، وَيُكْرَهُ جَمَاعُ الحَرَّةِ وَعِنْدَهُ زَوْجَةٌ تَرَاهُ أَوْ صَبِيٍّ، وَهُوَ فِي الإِمَاءِ جَائِزٌ، وَكَذَا العَزْلُ^(١).

[ذِكْرُ مَا يَلْزَمُ بِالْعَقْدِ]

وَمَا يَلْزَمُ بِهِ أَرْبَعَةٌ: المَهْرُ، وَالقِسْمَةُ، وَالنَّفَقَاتُ، وَحُوقِ الأَوْلَادِ.

ذِكْرُ المَهْرِ:

يَجُوزُ العَقْدُ عَلَى دِرْهَمٍ وَاحِدٍ، وَعَلَى مِائَةِ قِنْطَارٍ، وَالْمَسْنُونُ خَمْسُ مِائَةِ دِرْهَمٍ، وَيَلْزَمُ المُسَمَى بِالْعَقْدِ، فَإِنْ دَخَلَ اسْتَقْرَرَّ بِأَجْمَعِهِ، وَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ سَقَطَ نِصْفُهُ، وَلَوْ لَمْ يُسَمَّ مَهْرًا صَحَّ، فَإِنْ دَخَلَ فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا فِي الشَّرَفِ وَالجَمَالِ، وَلَوْ أَعْطَاهَا شَيْئًا قَبْلَ الدُّخُولِ كَانَ ذَلِكَ مَهْرًا إِلَّا أَنْ تُشَارِطَهُ عَلَى أَنَّ المَهْرَ غَيْرُهُ، وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا المُتَعَّةُ، فَالغَنِيُّ يُمْتَعُ بِالثَّوبِ وَالجَارِيَةِ، وَالمُتَوَسِّطُ بِخَمْسَةِ دَنَانِيرٍ وَأَكْثَرَ، وَالفَقِيرُ بِمِثْلِ الدَّرْهَمِ وَالجَائِزِ، وَكُلُّ مَا لَهُ قِيمَةٌ فِي شَرْعِنَا يَكُونُ مَهْرًا، عَيْنًا كَانَ أَوْ ثَوْبًا، أَوْ مَتَاعًا، أَوْ مَنَفَعَةً كَتَعْلِيمِ صَنْعَةٍ مُحَلَّلَةٍ أَوْ قُرْآنٍ، وَمَا لَا قِيمَةَ لَهُ كَالْحَمْرِ وَالجَنْزِيرِ وَتَعْلِيمِ المَحْظُورِ^(٢)، وَفِي أَصْحَابِنَا مَنْ أَفْسَدَ بِهِ المَهْرَ دُونَ مَهْرٍ^(٣) وَأَوْجَبَ مَهْرَ المِثْلِ، وَفِيهِمْ مَنْ أَفْسَدَ العَقْدَ.

(١) بَلَغَ...

(١) يُنظَرُ: المَرَامِسُ العَلَوِيَّةُ: ١٥٠-١٥٣.

(٢) فِي (ح): «دُونَ العَقْدِ».



وَنِكَاحِ الشُّغَارِ بَاطِلٌ، وَصُورَتُهُ أَنْ يُزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ رَجُلٍ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ أُخْرَى، وَنِكَاحُ كُلِّ وَاحِدَةٍ هُوَ مَهْرُ صَاحِبَتِهَا^(*).

[بَدَلَعُ ...]

ذِكْرُ الْقِسْمَةِ:

لِلْحُرَّةِ لَيْلَةٌ مِنْ أَرْبَعٍ، وَلَهُ ثَلَاثٌ، وَلِلْأَنْثَيْنِ لَيْتَانِ، وَلَهُ مِثْلُهُمَا يَضَعُ لَيْلَتَهُ أَيْنَ شَاءَ، وَالْأَفْضَلُ الْعَدْلُ، وَإِنْ كُنَّ أَرْبَعًا فَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ لَيْلَةٌ، وَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ بِاللَّيْلَةِ عَنْ صَاحِبَتِهَا إِلَّا بِرِضَاهَا، وَكَذَا حُكْمُ الْإِمَاءِ إِذَا كُنَّ زَوْجَاتٍ، وَلَا قِسْمَةَ لِلْمَوْطُوءَةِ بِالْمَلِكِ^(**).

[بَلَعُ قِرَاءَةً]

[أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى]

ذِكْرُ النَّفَقَاتِ:

يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ الْإِطْعَامُ بِقَدْرِ سَدِّ الْحَلَةِ، وَمَا زَادَ فَنَدْبٌ مَا لَمْ يَبْلُغِ السَّرْفَ، وَالْكُسُوفُ وَالْإِسْكَانُ عَلَى قَدْرِ الزَّوْجِ وَحَالِ الزَّوْجَةِ، وَالْإِخْدَامُ، وَوُجُوبُ النَّفَقَةِ مَشْرُوطٌ بِالتَّمْكِينِ، فَإِنْ ائْتَنَعَتْ فَلَا نَفَقَةَ، وَيَجِبُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْوِلَادَةِ، وَعَلَى الْوَلَدِ، وَلَا يَتَوَلَّاهَا إِلَّا النِّسَاءُ مَعَ الْإِمْكَانِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحَنَّكَ الْوَلَدُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ^(١)، وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ مِلْحًا خَلِطَ بِالْعَسَلِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنَ التُّرْبَةِ، وَأَنْ يُؤَدَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى، وَيَقَامَ فِي الْيُسْرَى، وَتُثَقَّبَ أُذُنُهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُحَلَّقَ رَأْسُهُ وَيُتَصَدَّقَ بِوِزْنِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، وَيُحْتَنَ فِي السَّابِعِ، وَيُعَقَّقَ عَنْهُ بِشَاةٍ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُعَقَّقَ عَنِ الذَّكَرِ بِذَكَرٍ وَعَنِ الْأُنْثَى بِأُنْثَى، وَتُعْطَى الْقَابِلَةُ الرَّجُلَ وَالْوَرِكَ، وَيُتَصَدَّقُ بِالْبَقَايِ، وَلَوْ طُبِخَ وَدُعِيَ عَلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ كَانَ أَفْضَلَ.

(١) فِي الْمَرَاسِمِ الْعَلَوِيَّةِ: «بِمَاءِ الْفَرَاتِ»، وَلَا يَبْصُحُ فِي السِّيَاقِ بِقَرِينَتِهِ ذِكْرُ الْمَاءِ الْمَالِحِ بَعْدَ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ التَّحْنُكَ يَكُونُ بِمَاءِ نَهْرِ الْفَرَاتِ، وَذَكَرُوا أَنَّ لِذَلِكَ فَضْلًا.



ذِكْرُ الْحَاقِ الْأَوْلَادِ:

أَقْلُ الْحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَأَكْثَرُهُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، وَقِيلَ عَشْرَةَ أَشْهُرٍ، وَكُلُّ مَوْلُودٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ دَخَلَ يُلْحَقُ بِهِ، وَلَوْ وُلِدَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يُلْحَقْ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي زَمَانِ الْحَمْلِ أَوْ فِي شَيْءٍ يُؤَدِّي إِلَى نَفْيِ الْوَلَدِ لَاعْنَهَا، وَلَوْ أَقْرَبَهُ مَعَ اخْتِلَالِ الشُّرُوطِ لِحَقَّ بِهِ، وَلَا يُجُوزُ نَفْيُهُ لِمَكَانِ الْعَزْلِ، وَوُلِدَ الْمُتَعَّةُ لِحَقَّ بِأَبِيهِ^(١).

[ذِكْرُ نِكَاحِ الْمُتَعَّةِ]

وَأَمَّا نِكَاحُ الْمُتَعَّةِ:

فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَعْيِينِ الْمَهْرِ، وَالْأَجَلِ، وَالتَّلَفُّظِ بِ(أَمْتَعِينِي نَفْسِكَ)، وَشُرُوطُهُ شُرُوطُ الدَّائِمِ إِلَّا أَنَّهُمَا تَبِينُ بِالْأَجَلِ، وَيَجُوزُ نِكَاحُ الْكِتَابِيَّةِ فِيهِ، وَلَيْسَ الْإِعْلَانُ وَالْإِشْهَادُ مِنْ سُنتِهِ.

[ذِكْرُ النِّكَاحِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ]

وَأَمَّا نِكَاحُ الْمَلِكِ فَلَا حَضَرَ فِيهِ، وَيَجُوزُ فِيهِ وَطْءُ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ دُونَ الْمَجُوسِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَشْرِكَاتِ، وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ وَطْءُ الْمُشْرَكَةِ، وَلَوْ تَزَوَّجَ أُمَّةً وَطَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ حُرِّمَتْ حَتَّى تَنْكِحَ غَيْرَهُ، وَلَوْ اشْتَرَى الْحَامِلَ لَمْ يَجْزُ لَهُ وَطْؤُهَا حَتَّى يَتِمَّ حَمْلُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ يَعْزِلَ عَنْهَا، وَلَوْ لَمْ يَعْزِلْ لَمْ يَجْزُ لَهُ بَيْعُ وَلَدِهَا، وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْزِلَ لَهُ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ، وَلَوْ زَنَى بِأَمَةٍ لَمْ تُحْرَمْ عَلَيْهِ إِذَا مَلَكَهَا، وَسَبْيُ الضَّلَالِ كَسَبْيِ الْمُؤْمِنِينَ فِي اسْتِبَاحَةِ الْمَلِكِ^{(*) (**) (٢)}.

[بَلَّغَ] قِرَاءَةٌ^(*)
أَيْدَهُ اللَّهُ^(**)
بَلَّغَ^(**)

(١) يُنظَرُ: الْمَرَايِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٥٣-١٥٧.

(٢) يُنظَرُ: الْمَرَايِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٥٧-١٥٨.



كِتَابُ الْفِرَاقِ

وَهُوَ بِطَلَاقٍ وَغَيْرِ طَلَاقٍ، وَالطَّلَاقُ يَقَعُ عَلَى وُجُوهِ تُوَثَّرُ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِ،
وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

الأوَّلُ: النِّشُورُ: وَهُوَ أَنْ تَعْصِيَ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ فَيَعْظُمُهَا وَيَعْتَرِلُ مُصَاجَعَتَهَا، فَإِنْ
أَصْرَتْ ضَرْبَهَا غَيْرَ مُبَالِغٍ، وَلَوْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا شِقَاقٌ بَعَثَ الْحَاكِمُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَهْلِهِمَا،
فَإِنْ رَأَى الْإِصْلَاحَ فَعَلَاهُ، وَإِنْ رَأَى الْفُرْقَةَ أَعْلَمَا الْحَاكِمِ، وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ جَبْرُ الرَّجُلِ
عَلَى الطَّلَاقِ.

الثَّانِي: الْإِيْلَاءُ: وَهُوَ أَنْ يَخْلِفَ أَنَّهُ لَا يُجَامِعُ زَوْجَتَهُ مُتَلَفِّظًا بِاسْمِ اللَّهِ، وَأَنْ تَكُونَ
مَدْخُولًا بِهَا، وَأَنْ يَقْصِدَ الْإِضْرَارَ، فَلَوْ حَلَفَ لِثَلَاثَةِ يَمِينٍ لَبْنَاهَا فَيُضْرَبُ بِوَلَدِهَا فَلَيْسَ
بِإِيْلَاءٍ، وَمَعَ انْعِقَادِهِ وَمَرَّافِعَتِهَا لَهُ يُنْظَرُ الْحَاكِمُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ كَفَرَ وَجَامَعَ وَإِلَّا
أَلْزَمَهُ الطَّلَاقُ أَوْ الْفِيَاءَةَ، وَلَوْ امْتَنَعَ حَبْسَهُ وَضَيَّقَ عَلَيْهِ فِي الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ حَتَّى
يُجِيبَ إِلَى أَحَدِهِمَا (*).

(*) [بَلَّغَ قِرَاءَةً]

الثَّالِثُ: الظُّهَارُ: وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: (أَنْتِ كَظْهَرِ أُمِّي)، أَوْ وَاحِدَةً مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ،
مُجَرَّدًا لَهُ مِنَ الشَّرْطِ، وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا طَاهِرًا طَهْرًا لَمْ يُجَامَعْ فِيهِ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ
تَحِيضُ، وَأَنْ يَسْمَعَهُ شَاهِدًا عَدْلٍ، وَإِذَا انْعَقَدَ حُرْمَتُ حَتَّى يُكْفَرَ، فَلَوْ طَلَّقَهَا
وَرَا جَعَهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تَنْكَحَ غَيْرَهُ، وَلَوْ ظَاهَرَ الْحَائِضَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَقَعَ،



وَلَوْ طَلَّقَهَا وَنَكَحَتْ ثُمَّ تَرَوَّجَهَا الْمَظَاهِرُ وَجَبَتِ الْكَفَّارَةُ، ثُمَّ إِنْ صَبَرَتْ فَلَهَا، وَإِنْ رَافَعَتْهُ أَنْظَرَهُ الْحَاكِمُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ كَفَّرَ وَعَادَ وَإِلَّا أَلَزَمَهُ الطَّلَاقَ، وَلَوْ وَطِئَ قَبْلَ الْكَفَّارَةِ لَزِمَتْهُ كَفَّارَتَانِ.

[شُرُوطُ الطَّلَاقِ وَأَقْسَامُهُ] (١)

وَشُرُوطُ الطَّلَاقِ ثَمَانِيَةٌ: أَنْ يَكُونَ الْمُطَلَّقُ مُكَلَّفًا مُخْتَارًا قَاصِدًا، فَلَوْ طَلَّقَ الصَّبِيَّ أَوْ الْمَجْنُونُ أَوْ السَّكَرَانَ أَوْ الْمَغْضَبُ الَّذِي لَا يُحْصَلُ لَمْ يَقَعْ، وَأَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظِهِ مُوَحَّدًا، وَأَنْ يَسْمَعَهُ شَاهِدَانِ، وَأَلَّا يُعْلَقَهُ بِشَرْطٍ، وَلَا يُجْعَلَهُ يَمِينًا، وَأَنْ تَكُونَ فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامِعْهَا فِيهِ إِذَا كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا وَرَوْجَهَا (٢) حَاضِرٍ، وَلَوْ كَانَ غَائِبًا عَنْهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا صَحَّ وَلَوْ اتَّفَقَتْ حَائِضًا. وَأَقْسَامُهُ اثْنَانِ: طَلَاقُ الْعِدَّةِ، وَطَلَاقُ السَّنَةِ.

أَمَّا الْعِدَّةُ: فَإِنَّ يُطَلَّقُهَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَاحِدَةً، ثُمَّ يُرَاجِعُهَا قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ عِدَّتِهَا، ثُمَّ يُطَلَّقُهَا أُخْرَى، ثُمَّ يُرَاجِعُهَا، ثُمَّ يُطَلَّقُهَا ثَالِثَةً فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ غَيْرَهُ.

وَأَمَّا السَّنَةُ: فَإِنَّ يُطَلَّقُهَا وَاحِدَةً، فَإِذَا خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِهَا مَلَكَتْ نَفْسَهَا، وَإِنْ شَاءَتْ رَاجَعَتْهُ بِعَقْدٍ جَدِيدٍ.

وَيَنْقَسِمُ هَذَا الطَّلَاقُ قِسْمَيْنِ: بَائِنٍ، وَرَجْعِيٍّ.

فَالْبَائِنُ: طَلَاقٌ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَالْيَائِسَةُ مِنَ الْحَيْضِ وَلَيْسَتْ فِي سِنٍّ مَنْ تَحْيِضُ، وَمَنْ لَمْ تَبْلُغْ، وَالْحَامِلِ، وَالرَّجْعِيُّ مَا عَدَاهُ (**) (**).

وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ:

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِفَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ مُحَقِّقِ النَّسَخَةِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَرَوْجَهَا».

(*) بَلَّغَتْ
[قِرَاءَةً] أَبَدَهُ
اللهُ [نَهَا]...
(**) بَلَّغَ



الخُلْعُ وَالْمُبَارَاةُ

أَمَّا الخُلْعُ: فَإِذَا كَرِهَتْ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ وَظَهَرَ عِصْيَانُهَا جَازَ خَلْعُهَا عَلَى مَا يَشَاءُ مِنَ الْفِدْيَةِ، وَلَوْ كَانَ أَضْعَافَ مَا وَصَلَ إِلَيْهَا مِنْهُ، فَإِذَا بَدَلَتْ قَالَ: (خَالَعْتُكَ عَلَى كَذَا) وَيَرْجِعُ وَلَوْ^(١) رَجَعَتْ فِيهِ، وَهُوَ بَائِنٌ.

وَالْمُبَارَاةُ: أَنْ تَكُونَ الْكَرَاهِيَّةُ مِنْهُمَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا مِثْلَ مَا أَعْطَاهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَيُطَلَّقُهَا بَائِنًا.

وَشُرُوطُ الخُلْعِ وَالْمُبَارَاةِ شُرُوطُ الطَّلَاقِ، وَالْفِرَاقِ بِغَيْرِ طَلَاقٍ قَدْ يَكُونُ بِالمَوْتِ، وَانْقِضَاءِ الْأَجَلِ فِي الْمُتَعَةِ، وَبِالْإِزْتِدَادِ، وَالْفَسْخِ بِأَحَدِ الْأَسْبَابِ الْمُقْتَضِيَةِ لَهُ، وَبِاللَّعَانِ.

[اللَّعَانُ]

وَهُوَ بِأَمْرَيْنِ: قَذْفِ الزَّوْجَةِ بِالزَّنَا مَعَ ادِّعَاءِ الْمَشَاهِدَةِ، وَنَفْيِ مَنْ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، وَصُورَتُهُ أَنْ يَجْلِسَ الْحَاكِمُ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ، وَيُقِيمُ الزَّوْجَيْنِ أَمَامَهُ، وَالْمَرْأَةُ عَنِ يَمِينِ الرَّجُلِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: (قُلْ أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا ذَكَرْتَهُ عَنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ وَإِنَّ هَذَا لَيْسَ وَلَدِي)، يَلْفِظُهُ بِذَلِكَ أَرْبَعًا، ثُمَّ يَعِظُهَا، فَإِنْ رَجَعَ جَلَدَهُ، وَإِنْ أَصَرَ قَالَ: قُلْ: (إِنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيَّ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ)، ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَرْأَةِ: (مَا تَقُولِينَ؟)، فَإِنْ أَقَرَّتْ رُجِمَتْ، وَإِنْ أَنْكَرَتْ قَالَ: قُولِي: (أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) أَرْبَعًا، ثُمَّ يَعِظُهَا، فَإِنْ أَصَرَّتْ قَالَ: قُولِي: (إِنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيَّ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ)، فَإِذَا قَالَتْ حَرَمْتُ عَلَيْهِ أَبَدًا، وَاعْتَدَّتْ.

(١) كَذَا، وَلَعَلَّهَا بِدُونِ وَإِوِ اصْوَبٌ.



وَلَا لِعَانَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِيَّةِ، وَلَا بَيْنَ الْحُرِّ وَالْأَمَةِ، وَلَا تُحَدُّ الْحَامِلُ حَتَّى تَضَعَ، وَلَوْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ الصَّمَاءَ أَوْ الْحَرَسَاءَ حُدًّا، وَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا، وَحَرْمَتًا.

ذِكْرُ مَا يَلْزَمُ الْمُطَلَّقَ

تَلْزُمُهُ نَفَقَةُ الْعِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ، وَلَا يُخْرِجُهَا مِنْ بَيْتِهَا حَتَّى تَقْضِيَ عِدَّتَهَا، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْبَائِنِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ عَلَى الْوَلَدِ، وَالْأُمَّهَ أَجْرُ رَضَاعِهِ إِنْ كَانَ يَرْضَعُ، وَلَوْ كَرِهَتْ الْحُرَّةُ لَمْ تُجْبَرْ، وَلَوْ طَلَبَتْ زِيَادَةَ عَنْ غَيْرِهَا كَانَ مُحْيِرًا بَيْنَ الرِّضَا وَإِنْتِزَاعِهِ وَتَسْلِيمِهِ إِلَى الْغَيْرِ، وَنَهَايَةُ الرِّضَاعِ حَوْلَانِ، وَأَقْلُهُ أَحَدٌ وَعَشْرُونَ شَهْرًا، وَالْأُمَّ أَحَقُّ مُدَّةَ الرِّضَاعِ، ثُمَّ الْأَبُّ أَحَقُّ بِالذِّكْرِ، وَالْأُمُّ بِالْأُنْثَى حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ، وَلَوْ تَزَوَّجَتْ سَقَطَتْ حَضَانَتُهَا، وَلِلْمُتَمَتِّعِ بِهَا مِثْلُ ذَلِكَ^(*).

...بَلَّغَ^(*)

ذِكْرُ مَا يَلْزَمُ الْمَرْأَةَ

وَهُوَ الْعِدَّةُ، فَالْمُتَوَقَّى عَنْهَا تَعْتَدُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ إِذَا كَانَتْ حُرَّةً حَائِلًا، وَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا اعْتَدَّتْ بِأَبْعَدِ الْأَجَلَيْنِ^(**)، وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً أَوْ مُتَمَتِّعًا بِهَا حَائِلًا فَعِدَّتُهَا شَهْرَانِ وَخَمْسَةَ أَيَّامٍ، وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَأَبْعَدُ الْأَجَلَيْنِ، وَتَعْتَدُّ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا حِينَ يَبْلُغُهَا الْخَبْرُ وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْ وَفَاتِهِ، وَيَلْزَمُهَا الْحِدَادُ، وَهُوَ تَرْكُ الزَّيْنَةِ وَالطَّيْبِ، وَلَا يَلْزَمُهَا الْإِقَامَةُ حَيْثُ طَلَّقَتْ، وَالْغَائِبُ إِذَا لَمْ يَتْرِكْ نَفَقَةً لَزَوْجَتِهِ وَرَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى الْحَاكِمِ فَطَلَبَهُ أَرْبَعَ سِنِينَ وَلَمْ يَعْرِفْ خَبْرَهُ اعْتَدَّتْ عِدَّةَ الْوَفَاةِ، فَإِنْ جَاءَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ فَهِيَ أَفْلَكُ بِهَا، وَإِنْ خَرَجَتْ فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهَا، وَلَوْ كَانَ لَهُ عَلَيْهَا نَفَقَةٌ صَبَرَتْ أَبَدًا، وَالْمُطَلَّقةُ إِذَا كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثُ حِيضٍ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً أَوْ مُتَمَتِّعًا بِهَا فَحِيضَتَانِ، وَالْحُرَّةُ الَّتِي لَا تَحِيضُ فِي سِنِّهَا مَنْ تَحِيضُ

[...بَلَّغَ^(**)



عِدَّتِهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَالْأُمَّةُ وَالْمُتَمَتِّعُ بِهَا عَلَى النِّصْفِ، وَالْحَامِلُ عِدَّتِهَا وَضَعُ الْحَمْلِ
وَلَوْ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِلَحْظَةٍ، وَتَعْتَدُ زَوْجَةُ الْغَائِبِ مِنْ حِينَ طَلَاقِهَا، وَلَوْ عَلِمَتْ
بَعْدَ انْقِضَاءِ قَدْرِ الْعِدَّةِ أَوْ كَانَتْ حَامِلًا فَوَضَعَتْ فَقَدْ قَضَتْ عِدَّتِهَا، وَلَوْ مَضَى
بَعْضُ الْعِدَّةِ أَتَمَّتِ الْبَاقِي، وَلَا حِدَادَ عَلَى مُطَلَّقَةٍ، وَمَنْ طَلَّقَ رَجْعِيًّا لَمْ يَجْزُ لَهُ الْعَقْدُ
عَلَى أُخْتِ الْمُطَلَّقَةِ، وَلَا عَلَى رَابِعَةٍ حَتَّى تَخْرُجَ الْمُطَلَّقَةُ عَنْ عِدَّتِهَا، وَلَوْ كَانَ بَائِنًا
جَازًا^(*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
[أَيَّدَهُ] اللَّهُ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٦١-١٦٨.



كِتَابُ الْمَكَّاسِبِ

الْاِكْتِسَابُ قَدْ يَكُونُ وَاِجْبًا اِذَا كَانَ حَلَالًا، وَلَا مَعِيشَةً لَهُ سِوَاهُ، وَقَدْ يَكُونُ نَدْبًا كَالْاِكْتِسَابِ بِالْحَلَالِ مَا يُطْلَبُ بِهِ السَّعَةُ، وَقَدْ يَكُونُ مَكْرُوهًا لِاحْتِكَارٍ، وَقَدْ يَكُونُ مُبَاحًا كَالْاِكْتِسَابِ مَا لَهُ عَنْهُ غَنَاءٌ، وَقَدْ يَكُونُ مُحْظُورًا كَالْاِكْتِسَابِ لِلاِسْتِعَانَةِ بِهِ عَلَى الْفَسَادِ، وَالْاِكْتِسَابِ بِالْمَحْرَمِ.

[أَقْسَامُ الْمَكَّاسِبِ] (١)

وَمَا يُكْتَسَبُ بِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى: مُبَاحٍ، وَمَكْرُوهٍ، وَمَحْرَمٍ.
فَالْمُبَاحُ: الْمَتَاجِرُ وَالصَّنَائِعُ الْمُحَلَّلَةُ.

وَالْمَكْرُوهُ: كَسْبُ النَّائِحَةِ بِالْحَقِّ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ، وَالْأَجْرُ عَلَى الْقَضَاءِ، وَعَلَى الشُّعْرِ الْحَقِّ، وَعَلَى الْخُطْبِ فِي النِّكَاحِ.

وَالْمَحْرَمُ: بَيْعُ الْمَغْضُوبِ، وَلِلْمَالِكِ اِزْتِجَاعُهُ، وَلَوْ بَنَى الْمُشْتَرِي فِي الْأَرْضِ أَوْ غَرَسَ أَوْ زَرَعَ فَلِلْمَالِكِ اِزَالَتُهُ، وَيَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِمَا اغْتَرَمَ، وَيَبْعُ الْمُسْكِرَاتِ، وَالْفُقَاعِ، وَالْمَيْتَةَ، وَالْدَّمَ، وَالْخِنْزِيرَ وَمَا هُوَ مِنْهُ، وَالْعَذْرَةَ، وَالْأَبْوَالَ إِلَّا أَبْوَالَ الْإِبِلِ، وَيَبْعُ السَّلَاحَ لِأَعْدَاءِ الدِّينِ، وَيَبْعُ الْقِرْدَةَ، وَالْفَيْلَةَ، وَالسَّبَاعَ، وَالذَّنَابَ، وَالْكِلَابَ

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ مُحَقِّقِ النَّسَخَةِ.

إِلَّا السَّلُوقِيَّ وَكَلْبَ الْمَاشِيَةِ وَالزَّرْعَ، وَالضَّفَادِعَ، وَالسَّلَاحِفَ^(*)، وَالرَّقَاقَ، وَكُلَّ مُحَرَّمِ الْأَكْلِ، وَالْأَجْرُ عَلَى كُتُبِ الْكُفْرِ إِلَّا لِلنَّقْضِ، وَزَخْرَفَةِ الْمَسَاجِدِ وَتَزْوِيقِهَا، وَزَخْرَفَةِ الْمَصَاحِفِ، وَتَغْسِيلِ الْأَمْوَاتِ وَحَمْلِهِمْ وَدَفْنِهِمْ، وَعَلَى هِجَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَمَلِ الْأَلَاتِ الْمُحَرَّمَةِ كَالْأَصْنَامِ وَالْآلَاتِ الْقِمَارِ وَاللَّهْوِ، وَالتَّمَائِيلِ الْمُجَسَّمَةِ، وَالْأَدْوِيَّةِ وَالْأَعْذِيَّةِ الْمُزُوجَةِ بِالْحَمْرِ، وَتَعْلِيمِ الصَّنَائِعِ الْمُحَرَّمَةِ، وَلَا بِأَسِّ بِكَسْبِ الْمَاشِطَةِ إِذَا لَمْ تَغْشَ، وَأَجْرُ فَحْلِ الضَّرَابِ، وَكُتُبِ الْعُلُومِ وَالْقُرْآنِ^(***) (1).

[بَلَّغ]

قراءة

[بَلَّغ]

قراءة [وَأَشْرَحًا
أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ الْبَيْعِ

لَا يُمَصَّى الْبَيْعُ إِلَّا مِنْ مَالِكٍ، أَوْ مِنْ لَهُ أَنْ يَبِيعَ عَنْهُ كَالْوَكِيلِ وَالْأَبِ وَالْجَدِّ مَعَ الصَّغِيرِ، وَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ وَلَوْ بَلَغَ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَتَسْمِيَةِ الثَّمَنِ، وَلَوْ لَمْ يَسْمَهُ بَطَلَ الْبَيْعُ وَلَوْ تَقَابُضًا، وَلِلْبَائِعِ اسْتِعَادَتُهُ وَأَرْشُهُ إِنْ نَقَصَ، وَإِنْ زَادَ فَالْأَرْشُ لِلْمُبْتَاعِ، وَلَوْ تَلَفَ كَانَ عَلَى الْمُشْتَرِي قِيمَتُهُ يَوْمَ قَبْضِهِ، وَإِذَا كَمَلَتْ الشَّرَائِطُ فَهِيَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا، وَلَوْ ابْتِاعَ شَيْئًا مُعَيَّنًا وَعَجَّلَ ثَمَنَهُ فَقَدْ تَمَّ الْبَيْعُ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ وَلَمْ يَدْفَعْ الثَّمَنَ فَالْبَيْعُ لَازِمٌ ثَلَاثَةً، فَإِنْ جَاءَ بِالثَّمَنِ فِيهَا وَإِلَّا كَانَ لِلْبَائِعِ الْفَسْخُ، وَتَلَفُهُ فِيهَا مِنَ الْمُبْتَاعِ، وَبَعْدَهَا مِنَ الْبَائِعِ، وَالنَّظَرُ إِلَى الْمَبِيعِ شَرْطٌ فِي الْحَاضِرِ، وَيَقْسُدُ الْبَيْعُ بِفَوَاتِهِ.

وَلَوْ شَرَطَا خِيَارًا لَزِمَ، وَيَتَقَدَّرُ بِالرَّاضِي، وَلَوْ هَلَكَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ الْمُبْتَاعُ فِيهِ حَدًّا يُؤْذِنُ بِالرِّضَا، وَلَوْ مَاتَ انْتَقَلَ الْخِيَارُ إِلَى وَارِثِهِ، وَالْخِيَارُ فِي الْحَيَوَانَ لِلْمُشْتَرِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ، وَلَوْ شَرَطَا مَا زَادَ جَارًا، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْأُمَّةِ الْمُوطُوءَةِ إِلَّا بَعْدَ اسْتِبْرَائِهَا، وَلَوْ بَاعَهَا قَبْلَ ذَلِكَ كَانَتْ نَفَقَتُهَا

(1) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٧١-١٧٣.



مُدَّةَ الاسْتِبْرَاءِ عَلَى الْبَائِعِ، وَلَوْ هَلَكَتْ كَانَ تَلْفَهَا مِنْهُ، وَمَا لَيْسَ بِحَاضِرٍ يَصِحُّ بَيْعُهُ إِذَا وَصَفَ بِمَا يَرْفَعُ الْجَهَالََةَ، فَإِنْ كَانَ عَلَى الْوَصْفِ لَزِمَ، وَإِلَّا كَانَ الْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ، وَكَذَا بَيْعُ الْأَعْدَالِ الْمَحْزُومَةِ وَالْجُرْبِ الْمَشْدُودَةِ، وَمَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِاخْتِبَارِهِ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ بِدُونِهِ إِذَا كَانَ لَا يُفْسِدُ بِهِ كَالْحَلِّ الْمُرَادِ طَعْمُهُ، وَالْأَذْهَانِ الطَّيِّبَةِ الْمُرَادِ رِيحُهَا، وَمَا يُفْسِدُهُ الْاِخْتِبَارُ يُجُوزُ بَيْعُهُ بِشَرْطِ الصَّحَّةِ، فَإِنْ خَرَجَ مَعِيًّا فَلِلْمُشْتَرِي أَرْضُهُ لَا رَدُّهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ أَعْمَى فَلَهُ الْأَرْضُ أَوْ الرَّدُّ.

[ذِكْرُ الْبَيْعِ بِالصِّفَةِ]

وَمَا يَبَاعُ سَلْفًا يَفْتَقِرُ إِلَى ذِكْرِ وَصْفِهِ وَجَنْسِهِ (*) (**) (***)، وَلَا يُجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَى مَزْرَعٍ مُعَيَّنٍ وَلَا نَخْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَلَا عَزْلٍ امْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَيُجُوزُ السَّلْفُ فِي شَيْئَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ كَالْحِنْطَةِ وَالْأَرْزِ، وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ بِتَرْكِ الْوَصْفِ فِي السَّلْفِ كَمَا يَبْطُلُ بِتَعْيِينِ أَصْلِهِ مَعَ الْوَصْفِ.

(*) [بَلَّغَتْ
قِرَاءَةً] أَيْدُهُ
[اللَّهُ تَعَالَى]
(**) بَلَّغَ
[قِرَاءَةً] أَيْدُهُ
[اللَّهُ]

[ذِكْرُ الْبَيْعِ بِالنِّسْبَةِ]

وَيُجُوزُ الْبَيْعُ نَسْبَةً كَمَا يُجُوزُ نَقْدًا، وَلَوْ شَرَطَ النِّسَاءَ وَلَمْ يُعَيَّنِ الْأَجَلَ بَطَلَ، وَكَذَا لَوْ عَيَّنَ أَجَلًا مَجْهُولًا كَقُدُومِ الْعُزَاةِ، وَكَذَا لَوْ عَلَّقَهُ بِأَجَلَيْنِ كَأَنْ يَقُولَ: (إِلَى شَهْرٍ بَدِينَارٍ، وَإِلَى شَهْرَيْنِ بَدِينَارَيْنِ)، وَيَصِحُّ إِذَا ذَكَرَ أَجَلًا مُعَيَّنًا، وَيَلْزِمُ حَتَّى يَكُونَ الْمَالُ مَضْمُونًا عَلَى الْمُبْتَاعِ فِي الْأَجَلِ كَمَا يَكُونُ الْمَتَاعُ مَضْمُونًا عَلَى الْبَائِعِ فِي السَّلْفِ، وَلَوْ بَدَلَ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ قَبْلَ الْأَجَلِ لَمْ يَلْزَمْ صَاحِبُهُ قَبْضُهُ، وَلَوْ هَلَكَ كَانَ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ، وَلَوْ بَدَلَهُ بَعْدَ الْأَجَلِ فَاُمْتَنَعَ مِنْ أَخْذِهِ فَتَلَفَ كَانَ مِمَّنْ هُوَ لَهُ، وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا إِلَى أَجَلٍ فَبَاعَهُ قَبْلَ الْأَجَلِ لَمْ يَصِحَّ، وَلَوْ حَلَّ جَازَ بَيْعُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ ثَمَنَهُ.

(***). بَلَّغَ

[ذِكْرُ الْبَيْعِ بِالْبَرَاءِ مِنَ الْعُيُوبِ وَغَيْرِ الْبَرَاءِ]

وَالْبَيْعُ بِالْبَرَاءِ مِنَ الْعُيُوبِ جَائِزٌ، وَإِنْ لَمْ يُفْصَلْ، وَالتَّفْصِيلُ أَفْضَلُ، وَلَوْ بَاعَ عَلَى الصَّحَّةِ فَظَهَرَ عَيْبٌ سَابِقٌ عَلَى الْعَقْدِ فَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ أَوْ الأَرْشُ، وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الأَرْشِ رَجَعَ إِلَى أَهْلِ الخِبْرَةِ، وَلَوْ اخْتَلَفُوا فِي القِيمَةِ رَجَعَ إِلَى الأَوْسَطِ، وَلَوْ اشْتَرَى جُمْلَةً فَظَهَرَ العَيْبُ فِي البَعْضِ رَدَّ الجَمِيعِ أَوْ أَمْسَكَ، وَلَهُ الأَرْشُ، وَلَيْسَ لَهُ رَدُّ المَعِيبِ وَحَدَهُ، وَلَوْ أَحْدَثَ فِي المَبِيعِ حَدًّا بَطَلَ الرَّدُّ وَثَبَتَ الأَرْشُ وَلَوْ كَانَ قَبْلَ العِلْمِ بِالْعَيْبِ، وَلَوْ ابْتِئَاعَ أُمَّةً فَوَطَّئَهَا فَلَا رَدَّ إِلَّا بِعَيْبِ الحَبْلِ، وَيَرُدُّ مَعَهَا نِصْفَ عَشْرِ قِيمَتِهَا.

ذِكْرُ بَيْعِ المُرَابَحَةِ

وَهُوَ أَنْ يُخْبَرَ بِرَأْسِ مَالِهِ وَيَطْلُبَ الرِّبْحَ مَنْسُوبًا إِلَى السَّلْعَةِ، وَلَوْ قَالَ بِرِبْحِ العَشْرَةِ وَاحِدًا لَمْ يَصِحَّ^(*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللهُ

ذِكْرُ بَيْعِ الحَيَوَانِ

لَا يَصِحُّ أَنْ يَمْلِكَ الإنسانُ أَحَدَ أبْوِيهِ، وَلَا وَلَدَهُ، وَلَا إِحْدَى المَحْرَمَاتِ بِالنِّسْبِ، وَلَوْ مَلَكَ أَحَدُهُم انْعَتَقَ، وَيَصِحُّ أَنْ يَمْلِكَ مَنْ عَدَا المَذْكُورِينَ وَمَنْ مَائِلُهُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَلَا يَدْخُلُ وَلَدُ الحَامِلِ فِي البَيْعِ إِلَّا مَعَ الشَّرْطِ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الأَبِيقِ إِلَّا أَنْ يُضَمَّ إِلَيْهِ مَا يُجُوزُ بَيْعُهُ، وَيَجُوزُ ابْتِئَاعُ العَبِيدِ بِأَقْلٍ مِمَّا مَعَهُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ جَمَاعَةٌ فِي شِرَاءِ الحَيَوَانِ، وَلَوْ وَجَدُوا بِهِ عَيْبًا كَانَ لَهُمُ الرَّدُّ أَوْ الأَرْشُ، وَلَا يَرُدُّ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ، وَلَا عَهْدَةٌ فِي الإِبَاقِ الحَادِثِ، وَيَرُدُّ العَبِيدُ بِالجُنُونِ وَالجَذَامِ وَالبَرَصِ إِلَى سَنَةِ، إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ المُبْتَاعُ فِيهِ حَدًّا، وَإِذَا ادَّعَى العَبْدُ الحُرِّيَّةَ



لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا بَيْنَتِهِ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ الْأَطْفَالِ وَأُمَّهَاتِهِمْ بِالْبَيْعِ حَتَّى يَسْتَعْنِيَ الْأَطْفَالُ عَنْهُنَّ (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

بَلَّغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ

[تَعَالَى]

ذِكْرُ بَيْعِ الثَّمَارِ وَالْخَضِرَاوَاتِ

بَلَّغَتْ
قِرَاءَةً أَيْدَهُ
اللَّهُ

يُكْرَهُ بَيْعُ مَا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ سَنَةً وَاحِدَةً، وَحَمَلًا بَعْدَ حَمَلٍ مِمَّا يُسْتَخْلَفُ كَالْقِثَاءِ وَالْخِيَارِ وَشَبْهِهِ، وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ مَا بَدَأَ صَلَاحُهُ، وَحَمَلِ الْخَضِرِ إِذَا خَرَجَ، وَبَيْعِ مَا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ سَتَيْنِ فَصَاعِدًا، وَيَجُوزُ بَيْعُ الزَّرْعِ قَصِيلاً، وَيَجِبُ عَلَى الْمُبْتَاعِ قَطْعُهُ، وَلَوْ لَمْ يَقْطَعْهُ كَانَ لِلْبَائِعِ خَرَاجُهُ، وَيَجُوزُ بَيْعُ مَا يُسْتَخْلَفُ جَزَةً وَجَزَاتٍ، وَلِقْطَةً وَلِقْطَاتٍ كَالرُّطْبَةِ وَالْبَاذِنِجَانِ، وَلَوْ بَاعَ ثَمْرَةً وَلَمْ يَبْدُ صَلَاحُهَا فَخَاسَتْ فِيهِ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ، وَلَهُ مَا أَغْلَتْ دُونَ مَا تَضَمَّنَهُ الْعَقْدُ، وَلَوْ بَاعَ الثَّمْرَةَ وَاسْتَشْنَى مِنْهَا أَرْطَالًا جَازًا، وَلَوْ اسْتَشْنَى ثَلَاثًا أَوْ رُبْعًا كَانَ أَوْلَى، وَكَذَا لَوْ اسْتَشْنَى نَخْلًا مُعَيَّنًا، وَلَوْ لِحَقِّ الثَّمَارِ جَائِحَةٌ كَانَ فِي الْمُسْتَشْنَى بِحِسَابِهِ.

وَالْمَرْابَنَةُ (١) حَرَامٌ، وَهِيَ بَيْعُ الثَّمْرَةِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالثَّمْرِ، وَكَذَا الْمُحَاقَلَةُ، وَهِيَ بَيْعُ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ.

وَلَوْ بَاعَ شَاةً وَشَرَطَ رَأْسَهَا أَوْ جِلْدَهَا أَوْ بَعْضَهَا، أَوْ شَرَطَ بَعْضَ الْمَكِيلِ أَوْ الْمَزْرُوعِ كَانَ جَائِزًا، وَيَجُوزُ اشْتِرَاطُ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ قُدْرَةِ الْبَائِعِ مِثْلُ قِصَارَةِ الثُّوبِ وَصَبْغِهِ (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

بَلَّغَتْ
قِرَاءَةً أَيْدَهُ اللَّهُ

(١) فِي الْأَصْلِ تَفْسِيرُ كَلِمَةِ الْمَرْابَنَةِ: «أَيُّ مِثْلِهَا».

(٢) يُنْظَرُ: الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٧٣-١٨٠.



وَلَا يَضْمَنُ الْوَاسِطَةُ مَا لَمْ يُفَرِّطْ فِيهِ، وَيَضْمَنُ مَا فَرَّطَ، وَدَرَكَ الْمَتَاعَ وَالْمَالِ عَلَى الْمُتْبَاعِيَيْنِ دُونَ الْوَاسِطَةِ.

وَالْحُكْرَةُ مَكْرُوهَةٌ، وَهِيَ احْتِبَاسُ الْأَطْعَمَةِ لِلزِّيَادَةِ، وَلَا يُكْرَهُ مَعَ وُجُودِ الْكِفَايَةِ، وَلِلسُّلْطَانِ الْإِجْبَارُ عَلَى الْبَيْعِ وَالتَّسْعِيرِ مَا لَمْ يُخْصِرْهُ^(*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللهُ

ذِكْرُ الشَّرْكَةِ وَالْمُضَارَبَةِ

لَا شِرْكَةَ إِلَّا بِالْمَالِ دُونَ الْبَدَنِ، وَالرَّبْحُ سَوَاءٌ مَعَ التَّسَاوِي فِي الْمَالِ، وَلَوْ تَفَاوَتْ كَانَ الرَّبْحُ بِحَسَبِهِ، وَمُدَاخَلَةُ صَاحِبِ الْمَالِ تُوجِبُ الْأَجْرَةَ لَا الشَّرْكَةَ فِي الرَّبْحِ. وَالْمُضَارَبَةُ: أَنْ يَعْمَلَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ، فَلَهُ أَجْرَةٌ مِثْلِهِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَلَوْ تَلَفَ، إِلَّا مَعَ التَّعَدِّي.

وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ التَّلَقِّي، وَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَحَدُّهُ أَرْبَعَةُ فَرَاسِخَ فَمَا دُونَ، وَلَوْ زَادَ عَنْ أَرْبَعٍ لَمْ يُكْرَهُ.

ذِكْرُ الشُّفْعَةِ

وَهِيَ تَثْبُتُ فِي الْأَمْوَالِ الْمُشْتَرَكَةِ إِذَا انْتَقَلَ الشُّفْصُ بِالْبَيْعِ وَكَانَ الشَّرِيكَ وَاحِدًا، وَتَثْبُتُ بِالشَّرْكَةِ فِي الطَّرِيقِ وَالشَّرْبِ، وَلَا تَثْبُتُ فِيهَا لَا يَصِحُّ قِسْمَتُهُ، وَلَا فِي مَقْسُومٍ بِحُقُوقِهِ، وَلَا فِي هِبَةٍ، وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَا مَهْرٍ، وَلَا شُفْعَةَ لِمَنْ يَعْجِزُ عَنِ الثَّمَنِ، وَلَا لِذِمِّيٍّ عَلَى مُسْلِمٍ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتْبَاعِيَانِ وَالشَّفِيعُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُتْبَاعِ مَعَ يَمِينِهِ^(**)(1).

(**) بَلَغَتْ

قِرَاءَةً أَيْدَهُ اللهُ

(1) يُنظَرُ: الْمَرَايِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٨٠-١٨٤.



كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ وَالْعُهُودِ

لَا يَمِينُ إِلَّا بِأَسْمَاءِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنْ يَخْلِفَ عَلَى فِعْلٍ وَاجِبٍ أَوْ نَذْبٍ أَوْ مُبَاحٍ، أَوْ تَرَكَ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مَكْرُوهٍ فَيَجِبُ الْوَفَاءُ، وَيَلْزَمُ بِالْحِنْثِ الْكُفَّارَةُ، وَلَا تَنْعَقِدُ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا تَرَكَ مَنْدُوبٍ، مِثْلُ أَنْ يَخْلِفَ أَنْ يَقْطَعَ رَحِمًا، أَوْ يُسَاعِدَ ظَالِمًا، أَوْ يَتَرَكَ نَذْبًا، وَلَا يَمِينُ لَوْلَدٍ مَعَ وَالِدِهِ، وَلَا لِرُؤُوفَةٍ مَعَ زَوْجِهَا، وَلَا لِعَبْدٍ مَعَ سَيِّدِهِ، وَلَا يَمِينُ إِلَّا مَعَ الْقَصْدِ، وَيُؤَجَّرُ بِالْيَمِينِ فِي اسْتِنْقَازِ مُؤْمِنٍ أَوْ مَالِهِ وَلَوْ كَانَ كَاذِبًا فِي الظَّاهِرِ، وَيُورِي إِذَا أَحْسَنَ، وَفِي الْيَمِينِ بِالْبِرَاءَةِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْأُمَّةِ كُفَّارَةٌ ظَاهِرًا^(*)، وَلَوْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ لَمْ تَنْعَقِدْ، وَيَأْتِي لَوْ خَالَفَ، وَإِذَا حَلَفَ فَلْيَأْتِ مَا هُوَ خَيْرٌ لِدِينِهِ أَوْ دُنْيَاهُ.

وَالنَّذْرُ: أَنْ يَقُولَ: (لِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا إِنْ كَانَ كَذَا)، فَإِنْ لَمْ يَفِ كَفَرَ، وَلَوْ قَالَ: (عَلَيَّ كَذَا) كَانَ مُحْضَرًا، وَالْوَفَاءُ أَفْضَلُ، وَإِذَا عَيَّنَ الْمُنْذُورَ وَجَبَ، وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْ فَعَلَّ قُرْبَةً وَلَوْ صَدَقَةً، وَإِنْ نَذَرَ حِينًا صَامَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَالزَّامَانُ خَمْسَةٌ، وَلَوْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَالٍ كَثِيرٍ تَصَدَّقَ بِثَمَانِينَ دِرْهَمًا، وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ.

وَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ، وَلَوْ خَالَفَ لَزِمَهُ كُفَّارَةُ النَّذْرِ، وَلَوْ تَرَكَ الْعَهْدَ لِأَنَّهُ خَيْرٌ لَهُ فِي دِينِهِ أَوْ دُنْيَاهُ لَمْ يُكْفَرْ^(**) (***).

بَلَّغَتْ (**)

قِرَاءَةً أَيْدَهُ اللَّهُ

بَلَّغَتْ (***)

ذِكْرُ الْكَفَّارَاتِ

فِي حِنْتِ الْيَمِينِ عِتْقُ رَقَبَةٍ، أَوْ كُسُوءُ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثُوبَانِ، أَوْ إِطْعَامُهُمْ سَبْعَهُمْ لِيَوْمٍ، وَلَا يُجْزَى الصَّغِيرُ وَلَا الْهَمُّ، وَلَا الْمَرِيضُ، وَيُطْعَمُ مِنْ أَوْسَطِ مَا يُطْعَمُ أَهْلَهُ، وَأَذْنَى مَا يُعْطَى الْفَقِيرُ مُدًّا بِمَا تَيْسَّرَ، أَعْلَاهُ اللَّحْمُ وَأَذْنَاهُ الْمِلْحُ، وَمَعَ الْعَجْزِ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَاتٍ. وَكَفَّارَةُ الظُّهَارِ: عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا، وَمِثْلُهَا كَفَّارَةُ خَلْفِ النَّذْرِ.

وَكَفَّارَةُ الْإِفْطَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عِتْقُ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا، وَمِثْلُهَا كَفَّارَةُ قَتْلِ الْخَطَا، وَفِي قَتْلِ الْعَمْدِ كَفَّارَةُ الْجَمْعِ، فَإِنْ عَجَزَ كَفَّرَ بِوَاحِدَةٍ، وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ شَهْرَانِ مُتَتَابِعَانِ فَإِذَا صَامَ شَهْرًا وَمِنَ الثَّانِي وَلَوْ يَوْمًا جَازَ الْبِنَاءُ وَإِنْ فَرَّقَ الْبَاقِي، وَلَوْ أَفْطَرَ قَبْلَ ذَلِكَ لِغَيْرِ عُدْرٍ اسْتَأْنَفَ، وَإِنْ كَانَ لِعُدْرٍ بَنَى، وَمَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَفِي وُطْءِ الْأَمَةِ الْحَائِضِ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ مِنْ طَعَامٍ، وَلَوْ نَامَ عَنِ الْعِشَاءِ حَتَّى جَازَ نِصْفُ اللَّيْلِ أَصْبَحَ صَائِمًا، وَمَنْ شَقَّ ثُوبَهُ فِي مَوْتٍ وَوَلَدَهُ أَوْ زَوَّجَتْهُ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَكَذَا لَوْ حَدَّثَتِ الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا فِي مُصَابٍ، وَلَوْ جَزَّتْ شَعْرَهَا لَزِمَتْهَا كَفَّارَةُ

قَتْلِ الْخَطَا (*) (**) (١).

(*) بَلَغَتْ قِرَاءَةً
أَيْدِي اللَّهِ

(**) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدِي اللَّهِ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٨٧-١٩١.



كِتَابُ الْعِتْقِ وَالتَّدْبِيرِ وَالمَكَاتِبَةِ

لَا عِتْقَ إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا يُعْتَقُ الْكَافِرُ، وَمَنْ أَعْتَقَ فِي وَاجِبٍ فَهُوَ سَائِبَةٌ، وَالْوَلَاءُ فِي الْمُتَبَرِّعِ بِعِتْقِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ عِتْقَ الْأَمَةِ صَدَاقَهَا، وَمَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ عِتْقَ كُلِّهِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ لَزِمَهُ فَكُّ حِصَّةِ الشَّرِيكِ، وَلَوْ عَجَزَ سَعَى الْعَبْدِ فِي فَكِّ نَفْسِهِ^(*).

(*) بَلَّغَ قِرَاءَةً

وَأَمَّا التَّدْبِيرُ: فَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِعَبْدِهِ: (أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ وَفَاتِي)، وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ مَا دَامَ حَيًّا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْقُرْبِ، وَيُعْتَقُ مِنَ الثُّلُثِ.

وَأَمَّا المَكَاتِبَةُ: فَهِيَ أَنْ يُوَاقِفَ عَبْدَهُ عَلَى مَالٍ يَكْتَسِبُهُ وَيُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ، فَإِنْ شَرَطَ عَوْدَهُ إِنْ عَجَزَ فَهُوَ رِقٌّ حَتَّى يُؤَدِّيَ مَالَ الكِتَابَةِ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ تَحَرَّرَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا آدَى، وَلَوْ عَجَزَ فَوَهَبَهُ حَارًا أَجْرًا، وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى مِنْ بَيْتِ المَالِ^(**).

(**) بَلَّغَتْ

[قِرَاءَةً] أَيْدُهُ

اللَّهُ، بَلَّغَ قِرَاءَةً

أَيْدُهُ [اللَّهُ]

ذِكْرُ أَحْكَامِ الدُّيُونِ

الْقَرْضُ يَفْتَقِرُ إِلَى إِجَابٍ وَقَبُولٍ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَيَجِبُ الْعَزْمُ عَلَى آدَائِهِ، وَلَا يَجُوزُ المَطَالَبَةُ بِهِ مَعَ الْفَقْرِ، وَيَجُوزُ مَعَ الجِدَّةِ^(١)، وَإِذَا آدَى مِثْلَ الدَّيْنِ وَجَبَ قَبْضُهُ، وَإِنْ دَفَعَ قِيمَتَهُ وَقَفَّ عَلَى التَّرَاضِي.

(١) فِي المَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ: «الشَّدَّةُ» وَلَا تَصِحُّ، وَالجِدَّةُ: الِيسَارُ وَالعِنَى.



ذِكْرُ أَحْكَامِ الرَّهُونِ

وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ، وَلَيْسَ لِأَحَدِ الْمُتْرَاهِنِينَ التَّصَرُّفُ فِيهِ إِلَّا بِرِضَا الْآخَرِ،
وَلَوْ بَاعَ الرَّاهِنُ أَوْ أَعْتَقَ أَوْ دَبَّرَ كَانَ بَاطِلًا، وَلَوْ رَهَنَ مُشْتَرِكًا صَحَّ فِي نَصِيبِهِ،
وَيَهْلِكُ الرَّهْنُ مِنَ الرَّاهِنِ، وَلَوْ فَرَطَ الْمُرْتَهِنُ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ يَوْمَ هَلَاكِهِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا
فِي قِيَمَتِهِ وَعَدِمَا الْبَيِّنَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّاهِنِ مَعَ يَمِينِهِ، وَلَوْ رَهَنَ حَامِلًا مِنَ الْإِمَاءِ
أَوْ النَّخْلِ أَوْ الشَّجَرِ فَالْحَمْلُ خَارِجٌ عَنْهُ، وَلَوْ حَمَلَ بَعْدَ الرَّهْنِ فَالْحَمْلُ دَاخِلٌ
فِيهِ، وَالْمُرْتَهِنُ أَحَقُّ بِالرَّهْنِ مِنْ سَائِرِ الْغُرَمَاءِ، وَلَوْ قَصَرَ عَنْ دَيْنِهِ ضَرَبَ مَعَهُمْ
بِالْبَاقِي (١) (*).

(*) بَلَّغَتْ قِرَاءَةٌ
[أَيْدَهُ] اللَّهُ

ذِكْرُ الْوَدِيعَةِ

وَهِيَ تَنْتَقِرُ إِلَى قَبْضٍ وَقَبُولٍ، وَلَا يَضْمَنُهَا الْمُسْتَوْدِعُ وَلَوْ تَلَفَتْ، وَلَوْ فَرَطَ
ضَمِنَ، وَلَوْ اتَّجَرَ بِهَا ضَمِنَ الْخُسْرَانَ، وَلِلْمَالِكِ الرَّبْحُ، وَيَجِبُ رَدُّهَا إِلَى الْمُوَدِّعِ، فَإِنْ
عَرَفَهَا غَضَبًا مَنَعَهُ إِلَّا مَعَ الْخَوْفِ أَوْ عَدَمِ الْاِمْتِيَّازِ، وَيَرُدُّهَا عَلَى الْمَالِكِ، وَلَوْ جَهَلَهُ
تَصَدَّقَ بِهَا، وَجَعَلَ مُحْسِنًا لِفُقَرَاءِ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَإِذَا مَاتَ الْمُوَدِّعُ سَلِمَتْ إِلَى وَرَثَتِهِ
أَجْمَعٍ أَوْ إِلَى مَنْ يَرْتَضُونَهُ (٢).

ذِكْرُ الْعَارِيَةِ

يَضْمَنُ الْمُسْتَعِيرُ مَا كَانَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً وَإِنْ لَمْ يُفَرِّطْ، وَلَا يَضْمَنُ مَا عَدَاهُمَا إِلَّا
بِالشَّرْطِ أَوْ التَّفْرِيطِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقِيَمَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُعِيرِ مَعَ يَمِينِهِ (٣) (**).

(**) بَلَّغَتْ قِرَاءَةٌ
أَيْدَهُ اللَّهُ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٩٥-١٩٧.

(٢) يُنظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٩٧.

(٣) يُنظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٩٧-١٩٨.



ذِكْرُ الْمَزَارَعَةِ وَالْمَسَاقَاةِ

وَهُمَا جَائِزَتَانِ بِحِصَّةٍ مُشَاعَةٍ، وَلَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ أَجَلٍ مُعَيَّنٍ، وَلَوْ شَرَطَ زَرْعَ مَا شَاءَ جَارَ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِلزَّرَاعَةِ لَزِمَتِ الأُجْرَةَ، وَلَوْ تَلَفَتِ الغَلَّةُ، وَإِنْ مَنَعَهُ صَاحِبُ الأَرْضِ سَقَطَتْ^(*)، وَكَذَا لَوْ غَرِقَتْ قَبْلَ قَبْضِهَا، وَلَوْ غَرِقَ بَعْضُهَا فَلُمِسْتَاجِرٌ مُحَيَّرٌ بَيْنَ الفَسْخِ فِي الجَمِيعِ أَوْ فِيمَا غَرِقَ، وَتَكَرَّرَ إِجَارَتُهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا اسْتَأْجَرَهَا بِهِ، إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ يَخْتَلِفَ جِنْسُ الأُجْرَتَيْنِ.

(*) بَلَّغَ قِرَاءَةٌ

وَلَا مُسَاقَاةَ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ مِنَ الثَّمَرَةِ حِصَّةً مَعْلُومَةً، وَيُكْرَهُ أَنْ يَشْرُطَ مَعَ ذَلِكَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، وَالْمُؤَنَّةُ عَلَى العَامِلِ، وَالخَرَاجُ عَلَى المَالِكِ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَهُ عَلَى العَامِلِ^{(***) (**) (1)}.

(**) بَلَّغَتْ

قِرَاءَةٌ أَيْدُهُ اللهُ

(***) بَلَّغَ

[قِرَاءَةٌ] أَيْدُهُ

[اللهُ]

ذِكْرُ الإِجَارَاتِ

وَهِيَ تَنْعَقِدُ بِالإِيجَابِ وَالقَبُولِ، وَالأَجَلِ المَعْلُومِ، وَالمَالِ المَعَيَّنِ، وَيَجِبُ تَعْجِيلُ الأُجْرَةِ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ تَأْجِيلَهَا، وَالمُشَاعُ وَالمَقْسُومُ سَوَاءٌ فِي صِحَّةِ الإِجَارَةِ، وَلَا يُجُوزُ أَنْ يُؤْجَرَ مَا اسْتَأْجَرَهُ بِزِيَادَةٍ إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ فِيهِ حَدَثًا، وَلَوْ شَرَطَ أَلَّا يَتَّصِرَفَ إِلَّا هُوَ لَزِمَ، وَلَوْ انْهَدَمَ العَقَارُ وَجَبَ عَلَى المَالِكِ إِعَادَتُهُ، وَلَوْ أَهْمَلَ سَقَطَتِ الأُجْرَةُ فِي تِلْكَ المُدَّةِ إِلَّا أَنْ يَنْهَدِمَ بِنَفْرِيضٍ مِنَ المُسْتَأْجِرِ، وَالإِجَارَةُ تَبْطُلُ بِالمَوْتِ، وَتَسْقُطُ الأُجْرَةُ لَوْ مَنَعَ المَالِكُ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَكَذَا لَوْ مَنَعَ مَانِعٌ قَبْلَ القَبْضِ، فَإِنْ قَبِضَ وَلَمْ يَتَّصِرَفَ أَوْ مَنَعَهُ مَانِعٌ لَمْ تَسْقُطْ.

(1) يُنظَرُ: المَرَايِسُ العَلَوِيَّةُ: ١٩٨.



[ذِكْرُ تَضْمِينِ الصَّنَاعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ] ^(١)

وَيَضْمَنُ الصَّنَاعُ مَا يَجْنِيهِ ^(٢) فِي الْأَمْتَعَةِ دُونَ مَا يَتَلَفُ مِنْ غَيْرِ سَبَبِهِمْ، وَكَذَا الْمَلَّاحُ وَالْمُكَارِي، وَلَوْ ادَّعَى الْمَالِكُ التَّفْرِيطَ وَأَنْكَرَ الصَّانِعَ ^(٣) فَعَلَى الصَّانِعِ الْيَمِينَ، وَمَنْ رَدَّ بَعِيرًا شَارِدًا أَوْ عَبْدًا أَبَقًا فَلَهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ، وَلَوْ رَدَّهُ مِنْ خَارِجِ الْمِصْرِ كَانَ لَهُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَلَيْسَ فِي غَيْرِهِمَا شَيْءٌ، بَلْ لَهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ ^(٤) ^(*) [بَلِّغَ قِرَاءَةً]

أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ الصَّلْحِ

وَهُوَ جَائِزٌ مَعَ الْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، وَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْفَسْخَ مَعَ النُّكُولِ ^(٥).

ذِكْرُ الْوُقُوفِ وَالصَّدَقَاتِ

الْوَقْفُ: صَدَقَةٌ يُتْبَعُ فِيهَا مَا يَشْرُطُهُ الْوَاقِفُ، وَيَمْلِكُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفَ فِي حَاصِلِهِ كَيْفَ شَاءَ، وَالْاِقْتِصَارُ فِي الرَّقَبَةِ عَلَى الْاِسْتِنَاءِ، وَلَا يَجُوزُ هَبُّهُ وَلَا بَيْعُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، أَوْ يَبْلُغَ حَدًّا لَا يُتَّفَعُ بِهِ إِلَّا بِالْبَيْعِ، وَلَوْ شَرَطَ عَوْدَهُ عِنْدَ فَقْرِهِ جَازًا، وَإِطْلَاقُ الْوَقْفِ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ إِلَّا أَنْ يُفْضَلَ، وَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى مَعْدُومٍ إِلَّا تَبَعًا لِلْمَوْجُودِ، وَإِذَا وَقَفَ عَلَى جِرَانِهِ كَانَ لِمَنْ

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ زِيَادَةٌ مِنْ مُحَقِّقِ النُّسَخَةِ.

(٢) كَذَا، وَالصَّوَابُ: (مَا يَجْنُونَهُ).

(٣) فِي الْأَصْلِ وَضِعَ تَحْتَ نُونِ «الصَّانِعِ» نُقْطَتَانِ، فَتَقْرَأُ بِقِرَاءَتَيْنِ: «الصَّانِعُ» وَ«الصَّانِعُ»، وَأَثْبَتْنَا «الصَّانِعُ» لِكَوْنِهَا مَوْجُودَةً فِي الْمَرَّاسِمِ الْعَلَوِيَّةِ.

(٤) يُنْظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ١٩٩.

(٥) يُنْظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٠٠.



يَلِي دَارَهُ إِلَى أَرْبَعِينَ ذِرَاعًا، وَوَقَفَ الْمُؤْمِنُ عَلَى الْمُؤْمِنِ جَائِزٌ، وَكَذَا الْكَافِرُ عَلَى
مِثْلِهِ، وَلَا يَجُوزُ وَقْفُ الْمُؤْمِنِ عَلَى كَافِرٍ، وَرُويَ جَوَازُهُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ مِنْهُمْ،
وَالأَوَّلُ أَثْبَتُ^(*).

(*) بَلَّغَ قِرَاءَةً

وَلَوْ قَالَ: عَلَى وُجُوهِ الْبَرَكَاتِ [كَانَ]^(١) فِي الصَّدَقَةِ وَالْمَصَالِحِ.
وَلَوْ وَقَفَ: (عَلَى بَنِي أَبِي) كَانَ لِمَنِ انْتَسَبَتْ إِلَيْهِ كَالْعَلَوِيَّةِ فَهُوَ لَوْلِدِ عَلِيٍّ عُمُومًا.
وَلَوْ قَالَ: (عَلَى الْمُسْلِمِينَ) كَانَ لِمَنْ صَلَّى إِلَى الْقِبْلَةِ.
وَلَوْ قَالَ: (لِلشَّيْعَةِ) كَانَ لِلْإِمَامِيَّةِ وَالْجَارُودِيَّةِ.
وَلَوْ قَالَ: (عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) فَهُوَ لِلْإِمَامِيَّةِ، وَهُمْ الْاِثْنَا عَشْرِيَّةُ.
وَلَوْ قَالَ: (لِقَوْمِهِ) كَانَ لِأَهْلِ لُغَتِهِ، وَالْعَشِيرَةُ هُمُ الْأَقْرَبُونَ فِي النَّسَبِ.
وَلَوْ وَقَفَ عَلَى مَنْ يَنْقَرِضُ غَالِبًا فَانْقَرَضَ كَانَ مِيرَاثًا لَوَرَثَةِ الْمُوقِفِ عَلَيْهِ^(**).
وَالسُّكْنَى جَائِزَةٌ، فَلَوْ جَعَلَهَا مُدَّةَ حَيَاةِ السَّاكِنِ صَحَّ، فَإِذَا مَاتَ رَجَعَتْ إِلَى
الْحَائِسِ، وَلَوْ جَعَلَ قَرَسَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ غَلَامَهُ فِي خِدْمَةِ الْبَيْتِ، أَوْ بَعِيرَهُ فِي
مَعُونَةِ الْحَاجِّ، لَزِمَ مَا دَامَ الْمَحْبُوسُ حَيًّا.

(**) [بَلَّغَ]

قِرَاءَةً أَيْدُهُ اللَّهُ
تَعَالَى

[ذِكْرُ أَحْكَامِ الْهَبَةِ]

وَلَا حُكْمَ لِلْهَبَةِ مَا لَمْ يَقْبِضْ، وَمَعَهُ يَمْلِكُهَا الْمُوهُوبُ، فَإِنْ كَانَ رَحِمًا فَلَا رُجُوعَ،
وَلَهُ الرُّجُوعُ إِنْ كَانَ أَجْنَبِيًّا مَا لَمْ يَهْلِكْ أَوْ يُعَوِّضْ عَنْهَا، وَإِذَا وَهَبَ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ
الْوَالِدَ الصَّغِيرَ فَلَا رُجُوعَ؛ لِأَنَّهَا مَقْبُوضَةٌ بِيَدِ الْوَالِي^(٢).

(١) مَا بَيَّنَّ الْمُعْقُوفِينَ مِنَ الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ.

(٢) يُنْظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٠٠-٢٠٢.



ذِكْرُ الضَّمَانَاتِ وَالْكَفَالَاتِ وَالْحَوَالِاتِ وَالْوَكَالَاتِ

الضَّمَانُ يُفْتَقَرُ إِلَى إِجَابِ وَقَبُولِ، وَإِذَا كَانَ الضَّامِنُ مَلِيًّا فَلَا رُجُوعَ لِلْمَضْمُونِ لَهُ، وَكَذَا لَوْ عَلِمَ فَقرُهُ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ، وَيَصِحُّ ضَمَانُ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ، فَإِذَا ضَمِنَ مَا عَلَيْهِ تَنَاوَلَ مَا يَقُومُ بِهِ الْبَيِّنَةُ^(١) لَا مَا يَشْهَدُ بِهِ الْحِسَابُ.

وَمَنْ كَفَلَ إِنْسَانًا بِوَجْهِهِ إِلَى أَجَلٍ فَعَلَيْهِ إِحْضَارُهُ عِنْدَهُ مَعَ الْمَطَالَبَةِ، فَإِنْ امْتَنَعَ كَانَ لِلْمَكْفُولِ لَهُ حَبْسُهُ حَتَّى يُخْضَرَ الْغَرِيمُ أَوْ يَقُومَ بِمَا عَلَيْهِ، وَلَوْ أَفْلَتَ غَرِيبًا قَهْرًا لَزِمَهُ إِحْضَارُهُ أَوْ الْقِيَامُ بِمَا عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ قَاتِلًا أَحْضَرَهُ أَوْ أَقَامَ بِالذِّمَّةِ^(*).

(*) [بَلَّغَ قِرَاءَةً

وَشَرَحًا

أَيْدُهُ اللَّهُ

تَعَالَى

وَالْحَوَالَةُ جَائِزَةٌ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مَلِيًّا، أَوْ يَعْلَمَ الْمُحَالُ فَقرُهُ، وَهِيَ لِازِمَةٌ، فَإِنْ أَخَذَ الْمُحَالُ وَلَوْ بَعْضَهَا لَمْ يَرْجِعْ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ فَلَهُ الرُّجُوعُ.

وَالْوَكَالَةُ تَفْتَقَرُ إِلَى الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ، وَبِاللُّغَةِ الَّتِي يُخَاطَبُ بِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يُوكَّلَ عَلَى الْعُمُومِ فَيَقُومُ الْوَكِيلُ مَقَامَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُخْصَّ وَكَالَتُهُ بِبَعْضِ الْأَشْيَاءِ فَلَا يَتَعَدَّاهُ، وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُوكَّلَ عَلَى السُّفَهَاءِ، وَالْمُسْلِمِ يَتَوَكَّلُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ وَعَلَى الذَّمِّيِّ، وَلِلذَّمِّيِّ عَلَى الذَّمِّيِّ، وَالذَّمِّيُّ يَتَوَكَّلُ لِلْمُسْلِمِ، وَالذَّمِّيُّ عَلَى الذَّمِّيِّ، وَلَا يَتَوَكَّلُ عَلَى مُسْلِمٍ^(٢).

ذِكْرُ الْإِقْرَارِ فِي الْمَرَضِ

إِقْرَارُ الْمَرِيضِ مَعَ عَقْلِهِ وَاخْتِيَارِهِ كِإِقْرَارِ الصَّحِيحِ، وَنِكَاحُهُ فِي الْمَرَضِ جَائِزٌ،

(١) كَذَا، وَفِي الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ: مَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ: ٢٠٣.

(٢) يُنظَرُ: الْمَرَامِسِ الْعَلَوِيَّةِ: ٢٠٣-٢٠٤.



(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللهُ، بَلَغَ
قِرَاءَةً

وَيُكْرَهُ طَلَاقُهُ، وَلَوْ طَلَّقَ وَرِثَتُهُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ سَنَةِ مَا لَمْ يَبْرَأْ أَوْ تَتَزَوَّجِ الْمَرْأَةُ (*) (١).

ذِكْرُ الْوَصِيَّةِ

وَهِيَ تَفْتَقِرُ إِلَى الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ، وَيَشْتَرِطُ فِي الْوَصِيِّ: الْبُلُوغُ، وَكَمَالُ الْعَقْلِ، وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْإِسْلَامُ، وَالْعَدَالَةُ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ أَوْصَى إِلَى السَّفِيهِ وَالْفَاسِقِ، وَبِجُوزِ الْوَصِيَّةِ إِلَى الْمَكَاتِبِ وَالْمُدَبَّرِ، وَيَجُوزُ إِلَى اثْنَيْنِ مُجْتَمِعَيْنِ وَمُنْفَرِدَيْنِ، وَإِلَى صَبِيٍّ وَبَالِغٍ، وَيَتَصَرَّفُ الْبَالِغُ حَتَّى يَبْلُغَ الصَّبِيَّ، ثُمَّ لَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا، وَيُشْهَدُ عَلَى الْوَصِيَّةِ شَاهِدَيْنِ مُسْلِمَيْنِ، وَيَجُوزُ فِي السَّفَرِ شَهَادَةُ ذَمِّيَّيْنِ مَأْمُورَيْنِ فِي أَهْلِ دِينِهَا إِذَا عُدِمَ عُدُولُ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ شَهِدَتْ امْرَأَةٌ مَأْمُونَةٌ قُبِلَتْ فِي الرَّبْعِ مِمَّا شَهِدَتْ بِهِ.

وَيُعْتَبَرُ فِي الْمَوْصِي: الْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَلَوْ كَانَ سَفِيهًا قُبِلَتْ وَصِيَّتُهُ فِي وُجُوهِ الْبِرِّ، وَكَذَا لَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ عَشْرَ سِنِينَ، وَلَا تُقْبَلُ وَصِيَّتُهُمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا هَبْتُهُمَا، وَلَا وَقَفُهُمَا، وَكَذَا لَا تُقْبَلُ وَصِيَّةٌ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ عَشْرًا وَلَوْ كَانَ فِي الْمَعْرُوفِ، وَلَا تَصَحُّ الْوَصِيَّةُ بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ إِلَّا مَعَ إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ بَعْدَ الْوَفَاةِ، وَهَمَّ الرَّجُوعُ لَوْ أَجَازُوا قَبْلَ ذَلِكَ، وَكُلَّمَا قَلَّتِ الْوَصِيَّةُ كَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ أَوْصَى بِجُزْءٍ مِنْ مَالِهِ كَانَ سُبْعًا، وَبِسَهْمٍ كَانَ ثَمْنًا، وَبِثَنِيٍّ كَانَ سُدْسًا.

وَالْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ جَائِزَةٌ كَالْأَجْنَبِيِّ، وَفِي الْوَصِيَّةِ لِلْكَافِرِ رَوَايَتَانِ أَثْبَتَهُمَا التَّحْرِيمُ، وَلَا تَصَحُّ الْوَصِيَّةُ لِعَبْدِ الْأَجْنَبِيِّ، وَلَوْ أَوْصَى لِعَبْدِهِ بِثُلُثِهِ وَكَانَتْ قِيمَتُهُ بِقَدْرِهِ أُعْتِقَ، فَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ أُعْطِيَ الْفَاضِلَ، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنَ الثُّلُثِ بِمَقْدَارِ الرَّبْعِ أَوْ الثُّلُثِ سَعَى فِي الْفَاضِلِ، وَلَوْ أَوْصَى لِمَكَاتِبٍ كَانَ لَهُ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِقَدْرِ

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٠٤.



مَا تَحَرَّرَ مِنْهُ وَيُرْجَعُ الْبَاقِيَّ مِيرَاثًا، وَلَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ ثُلُثِ عَيْدِهِ اسْتُخْرِجَ الثُّلُثُ بِالْقُرْعَةِ، وَلِلْمُوصِي الرُّجُوعُ فِي الْوَصِيَّةِ وَالْعُدُولُ عَمَّنْ أَوْصَى إِلَيْهِ، وَإِذَا أَوْصَى بِوَصِيَّتَيْنِ فَإِنْ أَمَكَّنَ الْعَمَلَ بِهِمَا وَإِلَّا عَمِلَ بِالْأَخِيرَةِ، وَلَيْسَ لِلْمُوصِي أَنْ يُوصِيَ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا مَعَ الْإِذْنِ، وَمَنْ لَيْسَ لَهُ وَصِيٌّ فَالِنَّاظِرُ فِي تَرْكِتِهِ الْإِمَامُ، أَوْ مَنْ نَصَبَهُ كَذَلِكَ، وَمَعَ فَقْدِهِ الْفُقَهَاءُ مَعَ التَّمَكُّنِ، وَلَوْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ قَبْلَ الْمُوصِي انْتَقَلَتْ الْوَصِيَّةُ إِلَى وَرَثَةِ الْمُوصَى لَهُ مَا لَمْ يَرْجِعِ الْمُوصِي ^(١) ^(٢).

(١) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَشَرَحًا آيِدَهُ
اللَّهُ [تَعَالَى]

ذِكْرُ اللَّقْطَةِ

مَنْ وَجَدَ لَقِيطًا فَهُوَ حُرٌّ، فَإِنْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ، أَوْ أَعَانَهُ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ، وَإِلَّا أَنْفَقَ هُوَ وَرَجَعَ عَلَيْهِ عِنْدَ بُلُوغِهِ وَيُسْرِهِ، وَلَوْ تَطَوَّعَ كَانَ أَفْضَلَ، وَلَهُ أَنْ يَتَوَالَى مَنْ شَاءَ.

وَمَنْ وَجَدَ حَيَوَانًا مَرِيضًا فِي فَلَاحَةٍ فَهُوَ لَهُ، وَلَوْ كَانَ فِي كَلْبٍ وَمَاءٍ لَمْ يُجْزَ أَخْذُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَرِيضًا وَكَانَ فِي فَلَاحَةٍ أَخْذُهُ وَضَمِنَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعِيرًا، وَمَا عَدَا الْحَيَوَانَ لَا يُؤْخَذُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دُونَ الدَّرْهِمِ فَإِنَّهُ يَنْتَفَعُ بِهِ بِغَيْرِ تَعْرِيفٍ، وَمَا زَادَ يُعْرَفُ سَنَةً فَإِنْ وَجَدَ مَالِكَهُ وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهِ وَهُوَ ضَامِنٌ، وَلَوْ اِكْتَسَبَ بِهِ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، وَلَوْ كَانَ الْاِكْتِسَابُ قَبْلَ مُدَّةِ التَّعْرِيفِ كَانَ لِصَاحِبِهِ، وَلَا تُؤْخَذُ الْإِدَاوَةُ وَلَا الْمَخْصَرَةُ.

وَلَوْ وَجَدَ طَعَامًا فِي فَلَاحَةٍ قَوْمَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَمَا وَجَدَهُ تَحْتَ الْأَرْضِ أَوْ فِي جَوْفِ سَمَكَةٍ أَخْرَجَ حُمُسَهُ وَمَلَكَ الْبَاقِيَّ، وَكَذَا مَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ بِمِيرَاثٍ، وَلَوْ وَجَدَهُ فِي جَوْفِ دَابَّةٍ أَوْ أَرْضٍ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ بِالْاِبْتِياعِ عَرَفَ الْبَائِعِ، فَإِنْ عَرَفَهُ وَإِلَّا أَخْرَجَ

(١) يُنْظَرُ: الْمَرَاثِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٠٥-٢٠٨.



خُمْسَهُ وَالْبَاقِي لَهٗ.

وَلَا تَحِلُّ لِقِطَّةِ الْحَرَمِ، بَلْ تَعْرِفُ سَنَتَهُ، فَإِنْ وَجَدَ مَالِكَهَا وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهَا عَنْهُ
وَلَا ضَمَانَ^(*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَشَرَحًا أَيَّدَهُ
اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

وَلَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ إِلَّا السَّمَكُ، وَلَا مِنَ السَّمَكِ إِلَّا مَا لَهُ فَلْسٌ،
وَلَا يُؤْكَلُ الْجِرِّيُّ وَلَا الزَّمَارُ وَلَا السَّمَا مَاهِي، وَذَكَاتَةُ السَّمَكِ صَيْدُهُ، وَلَا يُؤْكَلُ
الطَّافِي، وَإِذَا جُهِلَ بَيْنُ السَّمَكِ أُكِلَ مِنْهُ الْحَشِينُ لَا الْأَمْلَسُ، وَلَوْ وَجَدَ فِي جَوْفِ
سَمَكَةٍ أُخْرَى فَإِنْ كَانَ لَهَا فَلْسٌ وَإِلَّا حُرِّمَتْ، وَيُلْقَى مَا يُجْهَلُ ذَكَاتُهُ فِي الْمَاءِ فَإِنْ طَفَا
عَلَى وَجْهِهِ أُكِلَ، وَلَوْ طَفَا عَلَى ظَهْرِهِ لَمْ يُؤْكَلْ، وَيُؤْكَلُ مَا صَادَهُ غَيْرُ الْمُؤْمِنِ.

وَلَا يُؤْكَلُ مِنَ الْوَحْشِ إِلَّا الْبَقْرُ، وَالغِزْلَانُ، وَالْحُمْرُ، وَالْكِبَاشُ الْجَبَلِيَّةُ،
وَالْيَحْمُورُ، وَالنَّعَامُ، وَمَا عَدَاهُ لَا يُؤْكَلُ سِوَاءَ مَا كَانَ يَفْرِسُ كَالْأَسَدِ أَوْ لَا يَفْرِسُ
كَالثَّعْلَبِ، وَالْأَرْزَبِ، وَالضَّبِّ، وَالْقَنْفَذِ، وَالْيَرْبُوعِ.

وَلَا تُؤْكَلُ سِبَاعُ الطَّيْرِ، وَلَا مَا صَفِيْفُهُ أَكْثَرُ مِنْ دَفِيْفِهِ، وَيُؤْكَلُ مَا عَدَاهُ، وَكُلُّ
مَا صِيدَ يَجِبُ تَذَكِّيْتُهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ الْآلَةُ لَمْ يُؤْكَلْ، إِلَّا مَا قَتَلَهُ الْكَلْبُ الْمَعْلَمُ الَّذِي
لَا يَأْكُلُ مِنَ الصَّيْدِ، أَوْ يَأْكُلُ مِنْهُ نَادِرًا، وَلَوْ اعْتَادَ لَمْ يُؤْكَلْ مِنْ صَيْدِهِ إِلَّا مَا تَدْرَكَ
ذَكَاتُهُ.

وَرُويَ تَحْلِيلُ مَا قُتِلَ بِسَيْفٍ أَوْ رُمْحٍ أَوْ سَهْمٍ إِذَا سَمِيَ الْقَاتِلُ، وَرُويَ
تَحْرِيمُ مَا يُصَادُ بِقِسِيِّ الْبُنْدُقِ، وَيُؤْكَلُ بَيْنُ مَا يَحِلُّ أَكْلُهُ مِنَ الطَّيْرِ وَلَوْ أُخِذَ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَا سِمُ الْعَلَوِيَّةِ: ٢٠٨-٢٠٩.



مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَمِنَ الْبَيْضِ الْمَجْهُولِ مَا اخْتَلَفَ طَرَفَاهُ، وَالْجَرَادُ حَلَالٌ
وَذَكَاتُهُ صَيْدُهُ^(١).

[ذِكْرُ الذَّبَائِحِ]

وَيُشْتَرَطُ فِي الذَّبْحِ: التَّسْمِيَةُ، وَتَوْجِيهُ الذَّبِيحَةِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَكَوْنُ الذَّبْحِ مُسْلِمًا،
وَفَرْيُ الْحُلُقُومِ، وَحَرَكََةُ الْمَذْبُوحِ، وَخُرُوجُ الدَّمِ، وَالْأَيْفِصَلُ الرَّأْسِ قَبْلَ الْبَرْدِ،
وَيُسْتَحَبُّ إِرسَالُ الذَّبِيحَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَذْبَحَ الصَّبِيُّ^(٢).

(١) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَشَرَحًا أَيَّدَهُ
اللَّهُ [تَعَالَى]

ذِكْرُ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرِيَةِ

كُلُّ مَائِعٍ بَاشِرُهُ كَافِرٌ أَوْ لَافِتُهُ نَجَاسَةٌ فَهُوَ نَجِسٌ، وَكُلُّ نَجِسٍ حَرَامٌ، وَلَا يُؤْكَلُ
الْقَضِيبُ وَلَا الطَّحَالُ وَلَا الْأَنْثِيَانِ، وَتَكَرُّهُ الْكُلَى، وَلَا يُؤْكَلُ فِي آيَةِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ
فِضَّةٍ، وَلَا آيَةِ مَنْ يَسْتَحِلُّ الْحَمْرَ حَتَّى تَطْهَرَ، وَلَوْ وَقَعَ فِي قَدْرِ دَمٍ فَعَلَى مَا فِيهَا
زَالَتِ النَّجَاسَةُ، وَلَوْ وَقَعَ فِيهَا مُسْكِرٌ غَسِلَ اللَّحْمُ وَالتَّوَابِلُ وَأُكِلَ، وَتَجَنَّبَهُ أَفْضَلُ.
وَجَيْنٌ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ إِذَا أَشْعَرَ أَوْ أَوْبَرَ وَلَمْ تَلِجْهُ الرُّوحُ فَذَكَاتُهُ ذَكَاءُ أُمَّه، وَلَوْ
وَلَجَتْهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَذَكَّى، وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ، وَلَا يُؤْكَلُ جَيْنُ الْمَيْتِ مَا لَمْ تُدْرِكْ
ذَكَاتُهُ، وَمَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فِيهِ حَيَاةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ.

وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَكَذَا الْفُقَاعُ، وَإِذَا نَجَسَ الدَّهْنُ لَمْ يُؤْكَلِ، وَجَازَ الِاسْتِصْبَاحُ
بِهِ تَحْتَ السَّمَاءِ، وَكُلُّ جَامِدٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ كَالسَّمْنِ وَالْعَسَلِ أَلْقِيَ مَا يَكْتَنِفُ
النَّجَاسَةَ وَالبَاقِي حَلٌّ، وَلَوْ انْقَلَبَ الْمُسْكِرُ إِلَى الْحُمُوضَةِ حَلٌّ وَلَوْ كَانَ بِعِلاجٍ،

(١) يُنظَرُ: الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٠٩-٢١١.

(٢) يُنظَرُ: الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢١١-٢١٢.



وَلَا يُنَجِّسُ مِنَ الْمَيْتَاتِ إِلَّا مَا لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ، وَلَوْ عُجِنَ دَقِيقٌ بِمَاءٍ نَجَسٍ لَمْ تُطَهَّرْهُ
النَّارُ إِذَا خُبِزَ، وَلَا يُؤْكَلُ مَا يُوجَدُ فِي ضُرُوعِ الْمَيْتَاتِ مِنَ الْأَلْبَانِ، وَيُكْرَهُ مَا يُعَالِجُهُ
جُنُبٌ أَوْ حَائِضٌ إِذَا اتَّهَمَا^(*) (١).

(*) [بَلَغَ قِرَاءَةً]

[أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى]

(١) يُنظَرُ: الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢١٢-٢١٣.



كِتَابُ الْمَوَارِيثِ

يُسْتَحَقُّ الْمِيرَاثُ بِالنَّسَبِ وَالنِّكَاحِ وَالْوَلَاءِ.

فَالنَّسَبُ: الْأَوْلَادُ وَإِنْ نَزَلُوا، وَالآبَاءُ وَمَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِمْ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ وَأَوْلَادِهِمْ، وَالْعُمُومَةُ وَالْعَمَّاتُ وَالْحَوَّوَلَةُ وَالْحَالَاتُ وَأَوْلَادِهِمْ، فَالْأَوْلَادُ يَمْنَعُونَ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِمْ، وَيَمْنَعُونَ الْأَبْوَيْنَ عَمَّا زَادَ عَنِ السُّدُسِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الرَّدِّ، وَيَمْنَعُونَ مَنْ يَتَقَرَّبُ^(١)، وَيَمْنَعُ الْأَبْوَانُ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِمَا، وَلَا يَمْنَعَانِ مَنْ يَتَقَرَّبُ^(٢) بِالْأَوْلَادِ، وَلِلْأَبْوَيْنِ^(٣) وَالْأَوْلَادِ دَرَجَةٌ، وَيَلِيهِمُ الْجَدَّانِ بِالْأَبْوَيْنِ وَالْجَدَّتَانِ وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ، وَيَقُومُ أَوْلَادُ الْإِخْوَةِ وَإِنْ نَزَلُوا مَقَامَ الْإِخْوَةِ عِنْدَ عَدَمِهِمْ، ثُمَّ يَلِيهِمْ آبَاءُ الْجَدَّيْنِ وَالْجَدَّتَيْنِ وَالْعُمُومَةُ وَالْعَمَّاتُ وَالْحَوَّوَلَةُ وَالْحَالَاتُ، ثُمَّ يَلِيهِمْ آبَاءُ آبَاءِ الْجَدَّيْنِ وَالْجَدَّتَيْنِ وَأَوْلَادُ الْعُمُومَةِ وَالْحَوَّوَلَةِ، الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ.

وَيَرِثُ بِالنِّكَاحِ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ حَسَبُ مَع كُلِّ وَارِثٍ، لَكِنْ يَرِثَانِ مَعَ الْوَالِدِ وَإِنْ نَزَلَ نَصِيْبُهُمَا الْأَدْنَى، وَمَعَ عَدَمِهِ نَصِيْبُهُمَا الْأَعْلَى.

(١) الظَّاهِرُ أَنَّ عِبَارَةَ: «وَيَمْنَعُونَ مَنْ يَتَقَرَّبُ» زَائِدَةٌ، بِدَلَالَةِ مَا جَاءَ مِنْ عِبَارَةِ الْحَاشِيَةِ الَّتِي أَتَيْتَاهَا فِي الْمَتْنِ مِنْ نُسخَةِ (ح).

(٢) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ طَمَسَ بِسَبَبِ تَرْميمِ قَدِيمٍ، وَمَقْدَارُ الْمُطْمَوسِ ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ، وَالْمَوْجُودُ مِنَ الْعِبَارَةِ: «بِالْأَبْوَيْنِ»، وَيَمْنَعُ الْأَبْوَانُ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ...، وَمَا أَتَيْتَاهُ مِنَ النُّسخَةِ (ح).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَاللِّأَبْوَانِ».



وَأَمَّا الْوَلَاءُ فَثَلَاثَةٌ: وَوَلَاءُ الْعَتِقِ، وَوَلَاءُ تَضْمَنِ الْجَرِيرَةِ، وَوَلَاءُ الْإِمَامَةِ.
وَلَا يَرِثُ بِالتَّسْمِيَةِ إِلَّا الْأَبْوَانُ، وَالْبَنَاتُ، وَالْبَنَاتُ، وَالْأَخْتُ، وَالْأَخَوَاتُ، وَأَوْلَادُ
الْأُمِّ، وَالزَّوْجِ، وَالزَّوْجَةِ، وَكُلُّ مَنْ لَا فَرَضَ لَهُ، فَالْمُتَقَرَّبُ مِنْهُمْ بِسَبَبِ أَوْلَى مِمَّنْ
تَقَرَّبَ بِالسَّبَبِ الْوَاحِدِ إِذَا تَسَاوَى فِي الْقُرْبِ^(*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَسَرَّحًا أَيْدُهُ
اللَّهُ [تَعَالَى]

[فُرُوضُ الْمَوَارِيثِ]^(١)

وَالْفُرُوضُ سِتَّةٌ:

النَّصْفُ، وَهُوَ لِأَرْبَعَةٍ: الْبَنَاتِ، وَالْأَخْتِ لِأَبٍ وَالْأُمِّ، أَوْ لِأَبٍ مَعَ عَدَمِهَا،
وَلِلزَّوْجِ.

وَالرُّبْعُ لِاثْنَيْنِ: لِلزَّوْجِ مَعَ الْوَالِدِ وَإِنْ نَزَلَ، وَلِلزَّوْجَةِ مَعَ عَدَمِهِ.

وَالثُّمْنُ: لِلزَّوْجَةِ مَعَ الْوَالِدِ وَإِنْ نَزَلَ.

وَالثَّلَاثَانِ لِثَلَاثَةٍ: لِلْبَنَاتِ فَصَاعِدًا، وَلِلْأَخْتَيْنِ لِأَبٍ وَالْأُمِّ، أَوْ لِأَبٍ مَعَ
عَدَمِهَا.

وَالثَّلَاثُ لِاثْنَيْنِ: لِأُمِّ مَعَ عَدَمِ الْوَالِدِ وَإِنْ نَزَلَ وَعَدَمِ مَنْ يَحْجُبُهَا مِنَ الْإِخْوَةِ،
وَلِلْاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مِنْ كَلَالَةِ الْأُمِّ.

وَالسُّدُسُ لِأَرْبَعَةٍ: لِلْأَبَوَيْنِ مَعَ الْوَالِدِ وَإِنْ نَزَلَ، وَلِلْأُمِّ مَعَ عَدَمِ الْوَالِدِ وَوُجُودِ
مَنْ يَحْجُبُهَا مِنَ الْإِخْوَةِ، وَلِلْوَاحِدِ مِنْ وُلْدِ الْأُمِّ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ مُحَقِّقِ النُّسَخَةِ.



[الموانع من الإرث^(١)]

والموانع من الإرث ثلاثة: الكفر، والقتل، والرق.

والكافر لا يرث المسلم، ويرثه المسلم ولو بعد وقرب الكافر، كابن عم مسلم مع ولد كافر، ولو لم يكن للمسلم وارث مسلم ورثه الإمام دون الكافر، والمسلم يرث الكافر ولو كان بعيداً، ويرث الكافر مثله إذا لم يكن حربياً.

وأما القتل فيمنع إذا كان عمداً، وإذا كان للمقتول وارث وليس بقاتل ورثه وإن بعد ودنا القاتل، ولو لم يكن وارث سواه ورثه الإمام.

وأما الرق فيمنع في طرف الموروث، ولو مات الحر وله أبوان رق اشترياً ليحوزا الإرث، ويحبر مالكهما، ولو قصرت التركة عنهما أو عن أحدهما لم يشترياً، ولا يجب شراء غيرهما من الأقارب، وتكون التركة لبيت المال، والمكاتب يرث ويورث بحساب ما تحرر منه.

ويبدأ من تركة الميت بالكفن، ثم الدين، ثم الوصية، ثم الإرث، ومتى اجتمع في الفريضة سهام وقصرت عنها فلا عول، ويدخل النقص على الأب أو من يتقرب به دون الأم أو من يتقرب بها.

[ذكر ميراث الأبوين]

ميراث الأبوين إذا انفردا فللأم الثلث وللأب الثلثان، فإن كان إخوة فللأم السدس والباقي للأب، ويشترط في حجب الإخوة أن لا يكونوا أقل من أخوين،

(١) ما بين المعقوفين زيادة من محقق النسخة.



أَوْ أَرْبَعِ أَخَوَاتٍ، أَوْ أَخًا وَأُخْتَيْنِ^(١) لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، أَوْ لِلْأَبِ مَعَ وُجُودِ الْأَبِ، وَأَنْ لَا يَكُونُوا كُفْرَةً، وَلَا قَتْلَةً، وَلَا رِقًّا.

وَلِلزَّوْجِ مَعَ الْأَبَوَيْنِ النِّصْفُ، وَلِلزَّوْجَةِ الرُّبْعُ، وَلِلْأُمِّ ثُلُثُ الْأَصْلِ لَا ثُلُثُ مَا تَبَقِيَ، وَلَوْ كَانَ مَعَ الْأَبَوَيْنِ أَوْلَادٌ وَإِنْ نَزَلُوا فَلِلْأَبَوَيْنِ السُّدْسَانِ إِلَّا مَعَ الْبِنْتِ وَالْبَنَاتِ حَسْبُ، فَإِنَّهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِي الْفَاضِلِ بِقَدْرِ الْحِصَصِ، وَلَوْ كَانَ مَعَ الْأَبَوَيْنِ إِخْوَةٌ كَانَ الرَّدُّ عَلَى الْأَبِ دُونَ الْأُمِّ.

وَلَا يَرِثُ مَعَ الْأَبَوَيْنِ سِوَى الْأَوْلَادِ، وَالزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ، وَإِذَا فُقِدَ الْأَبَوَانِ وَالْوَالِدُ فَالْجَدُّ وَالْجَدَّةُ لِلْأَبِ وَمِثْلُهُمَا لِلْأُمِّ، وَالْأُمُّ أَحَقُّ بِالْمِيرَاثِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَلَا يَرِثُ مَعَهُمْ إِلَّا الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ وَأَوْلَادُهُمُ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ وَالزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ، وَإِذَا اجْتَمَعَ أَجْدَادٌ وَجَدَّاتٌ فَلِأَقْرَبِ أَوْلَى مِنَ الْأَبْعَدِ.

مِيرَاثُ الْأَوْلَادِ

الْأَوْلَادُ يَقْتَسِمُونَ الْمَالَ بِالسَّوِيَّةِ ذَكَرَانًا وَإِنَاثًا، فَإِنْ اجْتَمَعَا فَلِلذَكَرِ سَهْمَانِ وَلِلْإُنْثَى سَهْمٌ، وَلَوْ كَانَ الْوَالِدُ بِنْتًا كَانَ لَهَا النِّصْفُ وَالْبَاقِي يُرَدُّ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ، وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ وَالْبَاقِي يُرَدُّ عَلَيْهِمَا، وَلَوْ اجْتَمَعَ الْأَبَوَانِ مَعَ الْبِنْتِ أَوْ أَحَدِ الْأَبَوَيْنِ مَعَ الْبَنَاتِ فَالْبَاقِي يُرَدُّ عَلَيْهِمْ أَرْبَاعًا، وَمَعَ أَحَدِ الْأَبَوَيْنِ وَالْبِنْتِ أَرْبَاعًا، وَلَوْ دَخَلَ زَوْجٌ أَوْ زَوْجَةٌ وَقَصَرَتِ التَّرِكَةُ كَانَ النِّقْصُ عَلَى الْبِنْتِ أَوْ الْبَنَاتِ، وَلَا يُرَدُّ عَلَى أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَعَ وُجُودِ وَارِثٍ أَصْلًا^(*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١) فِي الْمَرَّاسِمِ الْعَلَوِيَّةِ: «أَوْ أَخًا أَوْ أُخْتَيْنِ».



ميراث الأزواج

لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ مَعَ كُلِّ وَارِثٍ عَدَا الْوَالِدِ وَإِنْ نَزَلَ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا نِصْفُ نَصِيبِهَا مَعَهُ، وَتَشْتَرِكُ الزَّوْجَاتُ فِي نَصِيبِ الزَّوْجِيَّةِ رُبْعًا كَانَ أَوْ ثُمْنًا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ غَيْرُ الزَّوْجِ فَالنِّصْفُ لَهُ وَالْبَاقِي يُرَدُّ عَلَيْهِ، وَلَا يُرَدُّ عَلَى الزَّوْجَةِ، بَلْ مَا زَادَ عَلَى الرَّبْعِ ^(١) لَيْسَ الْمَالُ، وَرُوِيَ الرَّدُّ.

ميراث الإخوة والأخوات

مَنْ تَرَكَ أَحَا فَمَا لَهُ لَهُ، سِوَاءَ كَانَ مِنْ أَبِي أَوْ مِنْ أُمِّ، أَوْ مِنْهُمَا، وَكَذَا إِنْ كَانُوا جَمَاعَةً مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ جِهَاتُهُمْ كَانَ لِمَنْ يَتَقَرَّبُ بِالْأُمِّ السُّدُسُ إِنْ كَانَ وَاحِدًا، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَالثُّلُثُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ، لِلذَّكْرِ مِنْهُ مِثْلُ الْأُنْثَى. وَلِمَنْ يَتَقَرَّبُ بِالْأَبِ وَالْأُمُّ أَوْ بِالْأَبِ مَعَ عَدَمِهِ الثُّلَثَانِ، وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ، لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَى.

وَلَا يَرِثُ أَحَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ مَعَ أَحَدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَإِذَا عُدِمَ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِالْأَبِ وَالْأُمُّ قَامَ مَقَامَهُ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِالْأَبِ.

وَلَا يَرِثُ مَعَ الْإِخْوَةِ سِوَى الْأَجْدَادِ مِنْ جَمِيعِ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَلِلزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ مَعَهُمْ نَصِيبُهُمَا الْأَعْلَى، وَإِذَا فُقِدَ الْإِخْوَةُ قَامَ أَوْلَادُهُمْ مَقَامَهُمْ فِي الْاسْتِحْقَاقِ وَالْمُشَارَكَةِ وَالْمَنْعِ، وَلَا حَظٌّ لِابْنِ أَخٍ مَعَ أَخٍ ^(*).

^(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١) لَمْ يَرِدْ فِي (ح): «عَلَى الرَّبْعِ».

ميراث العمومة والعَمَّاتِ وَالخُؤُولَةِ وَالخَالَاتِ

وَهُوَ كَمِيرَاثِ الإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْ لِلْأَبِ.

وَمِيرَاثِ الخُؤُولَةِ وَالخَالَاتِ كَمِيرَاثِ الإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأُمِّ، إِلَّا أَنْ لِلْمُنْفَرِدِ مِنَ الْأَخْوَالِ الثَّلَاثِ، وَابْنِ الْعَمِّ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْعَمِّ لِلْأَبِ.

مِيرَاثُ الْمَوْلَى

لَا يَرِثُ الْمُعْتَقُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَبَرِّعًا، وَلَوْ أُعْتِقَ فِي وَاجِبٍ لَمْ يَرِثْ إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ جَرِيرَةَ الْمُعْتَقِ، وَلَا يَرِثُ الْمَوْلَى إِلَّا مَعَ فَقْدِ كُلِّ مُنَاسِبٍ، وَوَلَاءِ الْعِتْقِ أَوْلَى، ثُمَّ وَوَلَاءِ الضَّمَانِ، ثُمَّ وَوَلَاءِ الإِمَامَةِ.

وَمَنْ لَا وَارِثَ لَهُ فَوَارِثُهُ الإِمَامُ يَصْنَعُ بِمِيرَاثِهِ مَا شَاءَ، وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يُعْطِيهِ فُقَرَاءَ بَلَدِهِ وَضِعْفَاءَ جِيرَانِهِ.

مِيرَاثُ الْمَجُوسِ

يَرِثُ الْمَجُوسِيُّ بِالنَّسَبِ وَالسَّبَبِ الصَّحِيحَيْنِ وَالْفَاسِدَيْنِ، فَلَوْ تَرَكَ أُمًّا هِيَ رَوْجَةٌ وَرَثَ بِالْأَمْرَيْنِ، وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ يَمْنَعُ الْآخَرَ وَرَثَ مِنْ جِهَةِ الْمَانِعِ، مِثْلُ بِنْتِ هِيَ أُخْتُ مِنْ أُمَّ فَلَهَا نَصِيبُ الْبِنْتِ خَاصَّةً^(*).

(*) بَلَّغَ قِرَاءَةً
وَشَرَحًا أَيْدَهُ اللهُ
[تَعَالَى]

مِيرَاثُ الْخُنْثَى وَمَنْ لَهُ رَأْسَانٍ أَوْ بَدَنَانٍ عَلَى حَقِّهِ وَاحِدٍ

الْخُنْثَى مَنْ لَهُ فَرْجُ الرِّجَالِ وَفَرْجُ النِّسَاءِ، فَإِنْ بَالَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَرَثَ عَلَيْهِ، وَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا وَرَثَ عَلَى الَّذِي يَنْقَطِعُ مِنْهُ أَخِيرًا، فَإِنْ اسْتَوَيَا وَرَثَ نِصْفَ نَصِيبِ



ذَكَرٍ وَنِصْفَ نَصِيبِ أُثْنَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْفَرْجَانِ وَرُثَ بِالْقَرَعَةِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ رَأْسَانِ
يُوقَظُ إِذَا نَامَ، فَإِنْ انْتَبَهَ أَحَدُهُمَا فَهِيَ اثْنَانِ، وَإِلَّا فَهِيَ وَاحِدٌ.

مِيرَاثُ الْغَرَقَى وَالْمَهْدُومِ عَلَيْهِم

إِذَا هَلَكَ جَمَاعَةٌ وَلَمْ يَعْلَمْ السَّابِقُ وَرِثَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَيَقْدَمُ الْأَضْعَفُ،
مِثَالُهُ أَنْ يَهْلِكَ أَبٌ وَابْنٌ فَيُورَثُ الْأَبُ أَوْلًا، ثُمَّ يُفَرِّضُ أَنَّ الْأَبَ مَاتَ فَيَرِثُ الْابْنُ
مَالَهُ وَمِمَّا وَرِثَ مِنْهُ.

وَإِنْ مَاتَ جَمَاعَةٌ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ لَمْ يَرِثْ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَكَانَ مَا تَرَكَوهُ

لِوَارِثِهِمْ^(*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً

أَيْدَهُ اللَّهُ [تَعَالَى]

خَاتِمَةٌ فِي الْحِسَابِ

مَخَارِجُ الْفُرُوضِ خَمْسَةٌ: النِّصْفُ مِنْ اثْنَيْنِ، وَالثُّلُثُ وَالثُّلُثَانِ مِنْ ثَلَاثَةٍ،
وَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ، وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَالثُّمْنُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ، فَمَتَى كَانَ مَعَ النِّصْفِ
ثُلُثَانٌ أَوْ ثُلُثٌ أَوْ سُدُسٌ فَهُوَ مِنْ سِتَّةٍ، وَلَوْ كَانَ بَدَلَ النِّصْفِ رُبْعٌ كَانَ مِنْ اثْنَيْ
عَشَرَ، وَلَوْ كَانَ بَدَلُهُ ثُمْنٌ كَانَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، وَمَتَى انْقَسَمَتْ فَرِيضَةٌ عَلَى
صِحَّةٍ وَإِلَّا ضَرَبَتْ الْمُنْكَسِرَ فِي أَصْلِ الْفَرِيضَةِ، مِثْلُ أَبَوَيْنِ وَثَلَاثِ بَنَاتٍ، الْفَرِيضَةُ
مِنْ سِتَّةٍ، يَبْقَى بَعْدَ نَصِيبِ الْأَبَوَيْنِ أَرْبَعَةٌ لَا تَنْقَسِمُ صِحَاحًا، فَتَضْرِبُ سِهَامَ
الْبَنَاتِ فِي سِتَّةٍ فَيَكُونُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبَوَيْنِ ثَلَاثَةٌ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ
مِنَ الْبَنَاتِ أَرْبَعَةٌ، وَكَذَا لَوْ قَصَرَتِ الْفَرِيضَةُ وَلَمْ يَنْقَسِمِ الْبَاقِي عَلَى صِحَّةٍ، كَأَبَوَيْنِ
وَرُوجٍ وَبِنْتَيْنِ فَفَرِيضَتُهُمْ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، فَالْتَقْصُ يَدْخُلُ عَلَى الْبِنْتَيْنِ وَهُمَا خَمْسَةٌ
لَا تَنْقَسِمُ عَلَى صِحَّةٍ، تُضْرَبُ سِهَامُهُمَا فِي فَاضِلِ الْفَرِيضَةِ، فَيَكُونُ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ،



لِلْأَبَوَيْنِ وَالزَّوْجِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ، وَتَبْقَى عَشْرَةٌ لِلْبَنَاتَيْنِ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَوْ زَادَتِ الْفَرِيضَةُ عَلَى السَّهَامِ فَإِنَّ انْقِسَامَ الْفَاضِلِ عَلَى سَهَامِ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ بِالصَّحَّةِ، وَإِلَّا ضَرَبْتَ مَخْرَجَ السَّهَامِ فِي أَصْلِ الْفَرِيضَةِ، مِثْلُ أُمِّ وَبْنَتِ زَوْجٍ، الْفَرِيضَةُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، يَبْقَى بَعْدَ الْفَرَائِضِ سَهْمٌ يُرَدُّ عَلَى الْأُمِّ وَالْبِنْتِ أَرْبَاعًا، فَيُضْرَبُ مَخْرَجُ الرَّبْعِ - وَهُوَ أَرْبَعَةٌ - فِي الْفَرِيضَةِ، فَيَكُونُ ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا اسْتَوْفَوْا سَهَامَهُمْ بَقِيَ أَرْبَعَةٌ، تُعْطَى الْأُمُّ سَهْمًا وَابْنَتُ ثَلَاثَةٌ، وَمَعَ وُجُودِ الْأَبِ وَالْإِخْوَةِ إِنْ بَقِيَ رَدٌّ كَانَ عَلَى الْأَبِ وَالْبِنْتِ دُونَ الْأُمِّ^(*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةٌ
وَسَّرَ حَا أَيَّدَهُ اللَّهُ
تَعَالَى

(١) يُنظَرُ: الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢١٧-٢٢٩.



كِتَابُ الْقَضَاءِ

يُشْتَرَطُ فِي الْحَاكِمِ: الْعِلْمُ بِالْحُكْمِ فِيمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْمَيْلُ عَلَى أَحَدٍ الْغَرِيمِينَ.

وَيُسْتَحَبُّ: أَنْ يُفَرِّغَ نَفْسَهُ مِنَ الشَّوَاعِلِ، وَيَلْبَسَ مَا يَتَجَمَّلُ بِهِ، وَيَتَطَهَّرَ، وَيَجْلِسَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ مُسْتَدِيرَ الْقِبْلَةِ عَلَى سَكِينَةٍ وَوَقَارٍ بَعْدَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَيَكْتُبَ اسْمَ الْمُدَّعِينَ فِي الرَّقَاعِ، وَيَدْعُو مَنْ يُخْرِجُ اسْمَهُ، وَأَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَ الْخِصْمَيْنِ فِي الْكَلَامِ وَالنَّظَرِ وَالْمَجْلِسِ، وَإِذَا سَكَتَا سَأَلَهُمَا عَنِ حُضُورِهِمَا، وَيَسْمَعُ مِمَّنْ سَبَقَ بِالدَّعْوَى، وَلَوْ ابْتَدَرَا سَمِعَ مِمَّنْ هُوَ عَنْ يَمِينِ صَاحِبِهِ.

وَكَفَيْتُهُ الْحُكْمِ أَنْ يَسْمَعَ الدَّعْوَى، وَيَسْأَلَ الْغَرِيمَ، فَإِنْ أَقْرَأَ الْأَزْمَةَ، فَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ التَّسْلِيمِ أَدِنَ لِحِصْمِهِ فِي مَلَأَ زَمْتِهِ، وَلَوْ التَّمَسَّ حَبْسَهُ حَبْسَهُ، وَلَوْ ظَهَرَ فَقْرُهُ أَنْظَرَهُ، وَإِنْ ارْتَابَ بِعَقْلِهِ^(١) اخْتَبَرَهُ، فَإِنْ أَهَمَّ أَمْرُهُ لَمْ يَثْبُتْ إِفْرَارُهُ، وَلَوْ أَنْكَرَ حَكَمَ بَيْنِنَهُ الْمُدَّعِي، وَلَوْ ادَّعَى غَيْبَتَهَا أَنْظَرَهُ حَتَّى يُحْضِرَهَا، فَإِنْ فَقَدَهَا وَالتَّمَسَّ يَمِينَ الْمُنْكَرِ أَحْلَفَهُ، وَلَوْ نَكَلَ وَلَمْ يَرُدِّ الْيَمِينَ حَكَمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ رَدَّ الْيَمِينَ فَحَلَفَ الْمُدَّعِي ثَبَّتَ حَقَّهُ، وَإِنْ نَكَلَ بَطَلَ، وَلَوْ أَقْرَأَ وَسَأَلَ الْإِنْظَارَ فَأَجَابَ الْمُدَّعِي فَلَا اعْتِرَاضَ.

وَلَا يَثْبُتُ إِفْرَارُ عَبْدٍ، وَلَا مَحْجُورٍ عَلَيْهِ، وَلَا يَشْهَدُ إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ أَوْ تَعْرِيفِ

(١) فِي الْمَرَّاسِمِ الْعَلَوِيَّةِ وَرَدَتْ الْكَلِمَةُ مُصَحَّفَةً: «وَإِنْ ارْتَابَ بِفِعْلِهِ».



عَدْلَيْنِ، وَمَنْ كَانَ مَوْوَفًا تُوَصَّلَ إِلَى فَهْمِهِ وَمَعْرِفَةِ مَا عِنْدَهُ، فَإِنْ تَعَاطَى الْعُدْرَ مَعَ صِحَّتِهِ حُبْسَ حَتَّى يُقَرَّ أَوْ يُنْكَرَ أَوْ يَعْفُو خَصْمَهُ^(١).

[ذِكْرُ أَحْكَامِ الشَّيْئَاتِ]

وَيُشْتَرَطُ فِي الشَّاهِدِ الْعَدَالَةُ، وَالْأَيُّ يَكُونُ حَاسِدًا، وَلَا عَدُوًّا، وَلَا مُتَّهَمًا، وَلَا بَدْعِيًّا.

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لِلْوَالِدِ وَعَلَيْهِ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لِلْوَالِدِ وَلَا تُقْبَلُ عَلَيْهِ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَمْلُوكِ إِلَّا عَلَى مَوْلَاهُ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى إِذَا أُثْبِتَ، وَلَوْ تَحَمَّلَ كَافِرٌ أَوْ فَاسِقٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ مَمْلُوكٌ شَهَادَةً ثُمَّ أَسْلَمَ الْكَافِرُ وَعَدَلَ الْفَاسِقُ وَبَلَغَ الصَّبِيُّ وَتَحَرَّرَ الْعَبْدُ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ^(٢)، وَتُقْبَلُ فِي الْقَتْلِ مَعَ التَّهْمَةِ خَمْسُونَ نَفْسًا مِنْ قَوْمِ الْمَقْتُولِ يُقْسِمُونَ بِاللَّهِ أَنَّهُ قَتَلَ صَاحِبَهُمْ، وَلَوْ قَلُّوا عَنِ الْعَدَدِ حَلَفَ الْوَالِيُّ مَا نَيْتُمْ بِهِ الْخَمْسِينَ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَوْمٌ حَلَفَ هُوَ خَمْسِينَ يَمِينًا، وَكَذَا قَسَامَةُ مَا دَيْتُهُ دِيَّةَ النَّفْسِ، وَمَا دَيْتُهُ دُونَ دِيَّةِ النَّفْسِ فَقَسَامَتُهُ بِنِسْبَةِ دَيْتِهِ، وَلَا تُقْبَلُ فِي الزَّانَا إِلَّا شَهَادَةُ أَرْبَعَةٍ، وَكَذَا اللَّوْاطُ وَالسَّحْقُ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ اثْنَيْنِ فِي الْجَنَائِيَّاتِ قَتْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَفِي الدُّيُونِ وَالْأَهْلَةِ، وَيُقْبَلُ فِي هِلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ خَاصَّةً شَاهِدٌ وَاحِدٌ، وَفِي الدُّيُونِ شَاهِدٌ مَعَ يَمِينِ الْمُدَّعِي، وَلَا تُقْبَلُ فِي النِّكَاحِ وَالْحُدُودِ وَرُؤْيَةِ الْأَهْلَةِ وَالطَّلَاقِ إِلَّا شَهَادَةُ الرَّجَالِ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فِي الدُّيُونِ وَالْأَمْوَالِ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَطْفَالِ الْمُمَيِّزِينَ فِي الْجِرَاحِ وَالشَّجَاجِ، وَيُؤْخَذُ بِأَوَّلِ كَلَامِهِمْ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْعُدْرَةِ وَعُيُوبِهِنَّ، وَفِي النَّفَاسِ وَالْحَيْضِ وَالْوِلَادَةِ وَالِاسْتِهْلَالِ وَالرِّضَاعِ، وَتُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَشْهَدُ الشَّاهِدُ إِلَّا إِذَا سُئِلَ.

(٢) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١) يُنظَرُ: الْمَرَايِمُ الْعَالِيَةُ: ٢٣٠-٢٣٢.



[ذِكْرُ كَيْفِيَّةِ إِيقَاعِ الشَّهَادَةِ]

وَلَا يَجُوزُ الْكَيْفَانُ مَعَ السُّؤَالِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ شَهَادَتُهُ مُبْطَلَةً لِحَقِّ يَعْلَمُهُ، وَيَجِبُ تَحْمُلُ الشَّهَادَةِ إِلَّا أَنْ تَضُرَّ بِهِ أَوْ بِأَحَدِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا تَجُوزُ إِقَامَتُهَا إِلَّا مَعَ الذِّكْرِ وَلَوْ عَرَفَ خَطَأَهُ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ مَعَهُ عَدْلَ الشَّهَادَةِ، وَمَنْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَةٍ غَيْرِهِ فَلْيَذْكَرْ ذَلِكَ، وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا مَعَ تَعَدُّرِ شَاهِدِ الْأَصْلِ، وَأَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ شَاهِدَانِ.

وَيُسْتَحَبُّ تَفْرِيقُ الشُّهُودِ، وَأَنْ تُكْتَبَ الدَّعْوَى وَصُورَةُ الشَّهَادَةِ، وَيُقَابَلُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ اتَّفَقَا مَعًا وَإِلَّا أَبْطَلَهَا، وَلَا يُلْقَنُ الشَّاهِدُ الَّذِي تَتَعَنَّعَ أَوْ تَلَعَّثَمَ، وَلَا يُحْكَمَنَّ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدِ إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَالِيهِ، فَإِنْ رَكَاهُ عَدْلَانِ وَإِلَّا اطَّرَحَهُ، فَإِذَا تَعَارَضَتِ الْبَيِّنَتَانِ حَكَمَ لِمَنْ يَدُهُ خَارِجَةٌ، وَإِنْ كَانَا مُتَسَبِّئَيْنِ حَكَمَ بِالْأَرْجَحِ شُهُودًا، وَلَوْ تَسَاوَيَا قَسَمَ الْمَالَ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ حَلَفَ الْمُنْكَرُ ثُمَّ أَقَامَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً فَإِنْ كَانَ شَرْطُ سُقُوطِ الدَّعْوَى وَإِلَّا حَكَمَ بِهَا^(*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
وَشَرَحًا أَيْدُهُ
[اللَّهُ تَعَالَى]

(١) يُنظَرُ: الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٣٢-٢٣٦.



كِتَابُ الْجِنَايَاتِ

الْجِنَايَةُ إِمَّا عَلَى نَفْسِ آدَمِيٍّ أَوْ طَرْفِهِ، أَوْ عَلَى بَهِيمَةٍ، وَقَتْلُ النَّفْسِ إِمَّا عَمْدًا، وَإِمَّا شَبِيهَ الْعَمْدِ، وَإِمَّا خَطَأً.

فَالْأَوَّلُ: الْقَتْلُ بِمَا جَرَّتِ الْعَادَةُ أَنْ يُقْتَلَ بِهِ كَالسَّيْفِ وَالْحَجَرِ وَالْحَشَبِ.

وَالثَّانِي: كَمَنْ أَدَبَ عَبْدَهُ بِضَرْبٍ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ فَهَاتَ، وَعِلَاجُ الْأَطْبَاءِ بِمَا جَرَّتِ الْعَادَةُ بِهِ فَيَمُوتُ.

وَالثَّلَاثُ: مِثْلُ أَنْ يَرْمِيَ كَافِرًا فَيُصِيبُ مُؤْمِنًا.

فَمَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا عَمْدًا فَلِأَوْلِيَائِهِ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ أَوْ الْعَفْوَ، وَلَا يُقَادُ الْأَبُ بِالْوَلَدِ، وَعَلَيْهِ دِيَّتُهُ، وَلَا يُورَثُ مِنْهَا، وَيُعْزَرُ، وَلَوْ قَتَلَتْ الْأُمُّ أُفِيدَتْ، وَلِلْوَرِثَةِ الْعَفْوَ أَوْ الدِّيَّةُ، وَلَا دِيَّةٌ عَلَى قَاتِلِ الْعَمْدِ إِنْ بَدَلَ نَفْسَهُ، وَدِيَّةُ الْعَمْدِ عَلَى أَهْلِ الْإِبْلِ مِائَةٌ مُسِنَّةٌ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقْرِ أَوْ الْحُلَلِ مِئَتَانِ، وَعَلَى أَهْلِ الْغَنَمِ أَلْفُ شَاةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْعَيْنِ أَلْفُ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَتُسْتَأْدَى فِي سَنَةِ، وَنَجِبٌ فِي مَالِ الْقَاتِلِ.

وَلَوْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ أَوْ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ فِدْيَةٌ وَثَلْثٌ، وَلَوْ جَاءَ إِلَى الْحَرَمِ أَوْ أَحَدِ مَشَاهِدِ الْأُمَّةِ ضَيِّقٌ عَلَيْهِ لِيُخْرَجَ فَيُسْتَفَادَ مِنْهُ، وَلَوْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ قُتِلَ فِيهِ.

وَلَوْ قَتَلَ امْرَأَةً حُرَّةً مُسْلِمَةً فَلَهُمْ قَتْلُهُ بَعْدَ أَنْ يَرُدُّوا نِصْفَ دِيَّتِهِ، أَوْ الْمُطَالَبَةَ بِدِيَّتِهَا، وَهِيَ نِصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ، وَلَوْ قَتَلَتِ الْمَرْأَةُ رَجُلًا قُتِلَتْ بِهِ وَلَا رَدًّا، وَإِنْ أَرَادَ وَارِثُهُ الدِّيَةَ فَأَلْفُ دِينَارٍ، وَلَوْ قَتَلَ الْمُسْلِمُ ذِمِّيًّا لَمْ يُقْتَلْ بِهِ، وَعَلَيْهِ الدِّيَةُ ثَمَانُ مِائَةٍ دِرْهَمٍ إِنْ كَانَ رَجُلًا، وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً فَنِصْفُ ذَلِكَ، وَإِنْ قَتَلَ عَبْدًا فَلَا قِصَاصَ، وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ مَا لَمْ يَتَجَاوِزْ دِيَةَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَيُعْزَرُ، وَلَوْ اعْتَادَ ذَلِكَ قُتِلَ بِهِ بَعْدَ أَنْ يُؤْخَذَ لَهُ فَاضِلُ الدِّيَةِ، وَلَوْ قَتَلَهُ مَوْلَاهُ الْأَزِيمَ الصَّدَقَةَ بِقِيمَتِهِ وَعُزْرًا، وَالْعَبِيدُ سَوَاءٌ فِي الدِّيَةِ وَالْقِصَاصِ^(*)، وَكَذَا أَهْلُ الذَّمَّةِ، وَلَوْ قَتَلَ الذَّمِّيُّ مُسْلِمًا أَوْ مُسْلِمَةً دَفَعَ بِرَمْتِهِ وَمَالِهِ وَوُلْدِهِ الْأَصَاغِرِ لِيَقْتُلُوهُ أَوْ يَسْتَرْقُوهُ، وَلَوْ قَتَلَ الْعَبْدُ حُرًّا أَوْ حُرَّةً دَفَعَهُ مَوْلَاهُ، فَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا وَإِنْ شَاؤُوا اسْتَرْقُوا، وَلَوْ بَدَّلَ مَوْلَاهُ الدِّيَةَ فَرَضُوا فَأَلْفٌ لِأَوْلِيَاءِ الرَّجُلِ وَخَمْسٌ مِائَةٌ لِأَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ، وَلَوْ قَتَلَ خَطَأً كَانَ مَوْلَاهُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَفْدِيَهُ بِدِيَةِ الْجَنَائِيَةِ أَوْ يُسَلِّمَهُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ لِيَسْتَرْقُوهُ، وَكَذَا الْمُدْبِرُ وَالْمُكَاتِبُ الْمَشْرُوطُ، أَمَّا الْمُطَلَّقُ فَيَلْزِمُ الْإِمَامَ أَنْ يُؤَدِّيَ عَنْهُ بِقَدْرِ مَا تَحَرَّرَ مِنْهُ وَيُسْتَسْعَى هُوَ فِي الْبَاقِي، وَالْحُنْثَى الْمُشْتَبَهُ دِيَّتُهُ نِصْفُ دِيَةِ رَجُلٍ وَنِصْفُ دِيَةِ امْرَأَةٍ، وَلَوْ كَانَ هُوَ الْقَاتِلَ أَخَذَ مِنْهُ دِيَةُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ كَامِلَةً، وَلَوْ قَتَلَ جَمَاعَةً مِنَ الْأَحْرَارِ الْمُسْلِمِينَ مُسْلِمًا حُرًّا فَلِأَوْلِيَائِهِ قَتْلُ الْجَمِيعِ بَعْدَ أَنْ يَرُدُّوا مَا فَضَلَ عَنْ دِيَةِ صَاحِبِهِمْ، أَوْ الْمُطَالَبَةَ بِدِيَّتِهِ عَلَى الْقَاتِلِينَ بِالسَّوِيَّةِ، أَوْ يَقْتُلُوا بَعْضًا وَيَرُدُّ الْبَاقُونَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ مِنَ الدِّيَةِ، وَكَذَا لَوْ قَتَلَ جَمَاعَةً مِنَ النِّسَاءِ امْرَأَةً، وَكَذَا لَوْ قَتَلَ الرَّجَالَ وَالنِّسَاءَ مُسْلِمًا حُرًّا أَوْ حُرَّةً^(**)، وَلَا قَوْدَ عَلَى الْمَجْنُونِ، وَلَا عَلَى الصَّبِيِّ، بَلْ تَلْزِمُ الدِّيَةَ عَاقِلَتَهُمَا وَإِنْ كَانَتِ الْجِنَائِيَةُ عَمْدًا، وَلَا يُقَادُ عَاقِلٌ بِمَجْنُونٍ، وَتَلْزِمُ الدِّيَةَ، وَلَوْ نَظَرَ وَاحِدٌ وَأَمْسَكَ آخَرَ وَقَتَلَ ثَالِثًا قَتِلَ الْقَاتِلُ، وَخُلِدَ الْمُمْسِكُ السَّجْنُ، وَسَمِلَتْ عَيْنُ النَّظِيرِ.

(*) بَلَّغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(**) بَلَّغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى



وَلَوْ أَقْرَرَّ وَاحِدٌ بِالْقَتْلِ عَمْدًا وَآخَرَ بِالْقَتْلِ خَطَأً فَلِلْوَلِيِّ مُطَالَبَةٌ أَحَدَهُمَا دُونَ
الْجَمِيعِ، وَلَوْ اخْتَلَفَ الْأَوْلِيَاءُ فَطَلَبَ بَعْضُ الْقَوَدِ وَبَعْضُ الدِّيَةِ فَلَا قِصَاصَ حَتَّى
يُؤَدِّيَ مَنْ يَرُومُ قَتْلَهُ سَهْمَ الْآخَرِينَ، وَلَوْ عَفَا بَعْضٌ لَمْ يَكُنْ لِلْبَاقِينَ الْقَوْدُ حَتَّى يُؤَدُّوا
لِلْقَاتِلِ سَهْمَ مَنْ عَفَا، وَلَوْ أَشْرَفَ جَمَاعَةٌ فَوَقَعَ وَاحِدٌ فَتَشَبَّثَ بِآخَرَ وَالثَّانِي بِثَالِثٍ
وَأَمْسَكَ الثَّالِثُ رَابِعًا فَهَلَكُوا، فَالْأَوَّلُ هَدْرٌ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ
لِلرَّابِعِ^(١)،^(*) وَلَا قِصَاصَ فِي الْخَطَأِ شَبِيهِ الْعَمْدِ، وَفِيهِ الدِّيَةُ مُغْلَظَةٌ: ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ
حِقَّةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ خَلْفَةً طُرُوقَةَ الْفَحْلِ، وَكَذَا أَسْنَانُ
الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ، وَيُسْتَأْدَى فِي سَنَيْنِ.

(*) [بَلَّغَ قِرَاءَةً
أَيْدُهُ] اللَّهُ تَعَالَى

وَمَوْجِبُ الْخَطَأِ الْمَحْضِ الدِّيَةُ لَا غَيْرُ، وَدِيَّتُهُ مُحْفَفَةٌ: عِشْرُونَ بِنْتٍ مَخَاضٍ،
وَعِشْرُونَ ابْنِ لَبُونٍ، وَثَلَاثُونَ بِنْتِ لَبُونٍ، وَثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَتُسْتَأْدَى فِي ثَلَاثِ سِنِينَ.
وَمَنْ وُجِدَ مَقْتُولًا بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ فِدَيْتُهُ عَلَيْهِمَا، فَإِنْ كَانَ إِلَى إِحْدَاهُمَا أَقْرَبَ فِدَيْتُهُ
عَلَيْهَا، وَلَوْ وُجِدَ فِي دَارِ قَوْمٍ أَوْ قَبِيلَةٍ عَلَيْهِمْ، وَلَوْ وُجِدَ قِطْعًا فِدَيْتُهُ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ
صَدْرُهُ وَقَلْبُهُ إِلَّا أَنْ يُتَّهَمَ غَيْرُهُمْ، وَدِيَّةُ الْخَطَأِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ فَالدِّيَةُ
فِي مَالِهِ.

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «حَاشِيَةٌ: الْأَوَّلُ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَعَلَى الثَّانِي ثُلُثَا الدِّيَةِ لِلثَّلَاثِ، وَعَلَى الثَّالِثِ
الدِّيَةُ». وَجَاءَ فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ الْمَرَامِ الْعَلَوِيَّةِ مَا نَصَّهُ: «فَعَلَى الْأَوَّلِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَعَلَى
الثَّانِي ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَعَلَى الثَّالِثِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَعَلَى الرَّابِعِ الدِّيَةُ كَامِلَةً»، وَهُوَ غَلَطٌ وَاضِحٌ،
وَالْمَوْجُودُ فِي الْمَتْنِ أَعْلَاهُ يُوَافِقُ مَا جَاءَ فِي نُسْخَةِ (الْمَرَامِ الْعَلَوِيَّةِ) الْمُسْتَنْسَخَةِ فِي
الْقَرْنِ السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ، وَيُوَافِقُ مَا فِي نُسْخَةِ (شَرْحِ الْمَرَامِ الْعَلَوِيَّةِ) الْمَوْلُفِ فِي الْقَرْنِ
السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ، وَهَاتَانِ النُّسَخَتَانِ مُوجُودَتَانِ فِي مَكْتَبَةِ الْإِمَامِ كَاشِفِ الْغِطَاءِ الْعَامَّةِ،
وَقَدْ ذَكَرْتُهُمَا فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا الْكِتَابِ.



وَمَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ خَطَأً فَلَا دِيَّةَ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، وَمَنْ هَجَمَ عَلَى قَوْمٍ فَدَفَعُوهُ فَآلَ إِلَى مَوْتِهِ فَلَا دِيَّةَ، وَكَذَا مَنْ أَطَّلَعَ عَلَى عَوْرَاتِ قَوْمٍ فَزَجَرُوهُ فَلَمْ يَنْزَجِرْ فَرَمَوْهُ بِشَيْءٍ فَمَاتَ، وَكَذَا إِنْ سَقَطَ مِنْ عُلُوٍّ عَلَى غَيْرِهِ فَقَتَلَهُ، وَكَذَا مَنْ أَغْشَى دَابَّتَهُ إِنْسَانًا فَدَفَعَهَا عَنْ نَفْسِهِ فَفَقِرَتْ فَفَقَّتْ (*) (١).

(*) [بلغ] قِرَاءَةٌ

أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَيُلْحَقُ بِهِ:

ضَمَانُ النُّفُوسِ

مَنْ أَخْرَجَ غَيْرَهُ مِنْ بَيْتِهِ لَيْلًا فَهُوَ ضَامِنٌ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ خَبْرَهُ فَعَلَيْهِ دِيَّتُهُ، وَإِنْ وُجِدَ مَقْتُولًا وَادَّعَى عَلَى غَيْرِهِ قَتْلَهُ وَأَقَامَ بَيْتَهُ فَقَدْ بَرِيَ، وَإِلَّا كَانَ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ، وَكَذَا إِنْ قَالَ إِنَّهُ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ شَيْئًا فَالْأَوْلِيَاءُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ قَتْلِهِ وَأَخِذِ الدِّيَّةِ، وَمَنْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ قَبْلَ بُلُوغِهَا فَأَفْضَاهَا فَعَلَيْهِ دِيَّتُهَا وَالْقِيَامُ بِهَا حَتَّى يَمُوتَ أَحَدُهُمَا، وَإِذَا سَلِمَتِ الظُّرُّ الْوَالِدَ إِلَى غَيْرِهَا فَعُدِمَ فَعَلَيْهَا الدِّيَّةُ، وَكَذَا لَوْ أَنَا مَتُّهُ إِلَى جَانِبِهَا فَانْقَلَبَتْ فَفَقَّتْهُ، وَإِذَا أَعْتَفَ الرَّجُلُ بِالرَّأَةِ فَمَاتَتْ فَعَلَيْهِ دِيَّتُهَا، وَعَلَيْهَا لَوْ ضَمَّتَهُ فَفَقَّتَتْهُ، وَيَضْمَنُ الرَّكِيبُ مَا تَجَنَّبَهُ الدَّابَّةُ بِيَدَيْهَا، وَلَا يَضْمَنُ مَا تَجَنَّبَهُ بِرِجْلَيْهَا إِلَّا أَنْ يَضْرِبَهَا فَتَجَنَّبِي، وَلَوْ هَجَمَتْ دَابَّةٌ عَلَى أُخْرَى فَجَنَّتِ الدَّاخِلَةَ فَصَاحِبُهَا ضَامِنٌ، وَلَوْ جَنَّتِ الْمَدْخُولَ عَلَيْهَا لَمْ يَضْمَنْ صَاحِبُهَا، وَمَنْ أَحْدَثَ فِي الطَّرِيقِ مَا لَيْسَ لَهُ فَهُوَ ضَامِنٌ، وَلَا يَضْمَنُ مَا كَانَ لَهُ إِحْدَاثُهُ، وَمَنْ قَتَلَ حَامِلًا فَعَلَيْهِ دِيَّتُهَا وَدِيَّةُ الْحَمْلِ، فَإِنْ كَانَ تَامًا حَيًّا فِدِيَّةٌ كَامِلَةٌ لِلذَّكْرِ وَنِصْفٌ لِلْأُنْثَى، وَإِنْ جُهِلَ فَنِصْفُ دِيَّةِ ذَكَرٍ وَنِصْفُ دِيَّةِ أُنْثَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَامًا فَفِي الْعَلَقَةِ أَرْبَعُونَ، وَفِي الْمُضْغَةِ سِتُّونَ، وَفِي الْعَظْمِ ثَمَانُونَ، وَفِي الْجَنِينِ قَبْلَ وُلُوجِ الرُّوحِ مِائَةٌ دِينَارٍ، وَفِي قَطْعِ جَوَارِحِهِ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٣٦-٢٤٢.



بِحَسَابِ دَيْتِهِ، وَفِي رَأْسِ الْمَيْتِ مِائَةُ دِينَارٍ، وَفِي جَوَارِحِهِ بِحَسَابِ دَيْتِهِ.

وَمَنْ أَفْرَعٌ مُجَامِعًا فَعَزَلَ فَعَلَى الْمَفْرَعِ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ، وَفِي جَنِينِ الْأَمَةِ عَشْرُ قِيمَتِهَا، وَكَذَا فِي جَنِينِ الْبَهِيمَةِ، وَبِحَسَابِ ذَلِكَ مَا يُلْقِيَانِهِ مِنَ النَّطْفَةِ وَالْعَلَقَةِ وَالْمُضْغَةِ وَالْعَظْمِ^(*) (١).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةٌ

أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَأَمَّا دِيَاتُ الْأَطْرَافِ:

فَكُلُّ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ وَاحِدٌ فَفِيهِ الدِّيَةُ إِذَا اسْتُؤْصِلَ، كَاللِّسَانِ وَالذِّكْرِ وَعَيْنِ الْأَعْوَرِ خَلْقَةً وَالْأَنْفِ وَالصُّلْبِ وَالرَّقَبَةِ، وَفِي رَوْتَةِ الْأَنْفِ خَمْسُ مِائَةِ دِينَارٍ، وَفِي النَّافِذَةِ فِي الْأَنْفِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ، فَإِنْ بَرَّتْ فَخُمُسُ الدِّيَةِ، وَفِي لِسَانِ الْأَخْرَسِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَفِيمَا يَذْهَبُ مِنْهُ بِحَسَابِ دَيْتِهِ، وَكَذَا فِي ذِكْرِ الْعَيْنِ، وَيُعْتَبَرُ اللَّسَانُ الصَّحِيحُ بِحُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا، فَمَا نَقَصَ أُخِذَ مِنَ الدِّيَةِ بِحَسَابِهِ، وَفِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ نِصْفُ الدِّيَةِ إِنْ كَانَ اسْتَحَقَّ دَيْتَهَا أَوْ قُلِعَتْ فِي قِصَاصٍ، وَفِي الْقَائِمَةِ رُبْعُ الدِّيَةِ، وَفِي اللَّحْيَةِ إِذَا لَمْ تَنْبِتِ الدِّيَةَ، فَإِنْ نَبَتَتْ فَرُبْعُ الدِّيَةِ، وَرُوي مِائَةُ دِينَارٍ، وَكَذَا فِي شَعْرِ الرَّأْسِ.

وَكُلُّ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ اثْنَانِ فَفِيهِمَا الدِّيَةُ إِذَا اسْتُؤْصِلَا، كَالْعَيْنَيْنِ وَالْأُذُنَيْنِ وَالْيَدَيْنِ وَالذِّرَاعَيْنِ وَالْعِضْدَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ وَالْفَخْذَيْنِ وَالْأَنْثَيْنِ وَالسِّفْتَيْنِ، إِلَّا أَنْ فِي الشِّفَةِ السُّفْلَى ثَلَاثِي الدِّيَةِ، وَفِي الْعُلْيَا الثُّلُثُ، وَفِي الْبَيْضَةِ الْيُسْرَى ثَلَاثِي الدِّيَةِ، وَفِي الْيُمْنَى الثُّلُثُ، وَفِي سَقِّ الشِّفَةِ حَتَّى تَبْدُوَ الْأَسْنَانَ ثَلَاثُ الدِّيَةِ، فَإِنْ بَرَّتْ فَخُمُسُ الدِّيَةِ، وَفِي الْحَاجِيَيْنِ إِذَا لَمْ يَنْبِتْ شَعْرُهُمَا نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ رُبْعُ الدِّيَةِ^(**)، وَفِي الْأُدْرَةِ أَرْبَعُ مِائَةِ دِينَارٍ، فَإِنْ صَارَ بِحَيْثُ لَا يَنْتَفِعُ بِمَشْيِهِ فَثَمَانُ مِائَةٍ، وَفِي الْيَدِ

(**) بَلَغَ قِرَاءَةٌ

أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

(١) يُنظَرُ: الْمَرَاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٤٢-٢٤٥.

السَّلَاءِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَفِي شُفْرِ الْعَيْنِ الْأَسْفَلَ نِصْفُ دِيَّتِهَا، وَفِي الْأَعْلَى الثُّلُثُ، وَفِي
أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ عُشْرُ الدِّيَةِ، وَكَذَا فِي أَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ، وَفِي
الزَّائِدَةِ ثُلُثُ دِيَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَفِي الْأَسْنَانِ الدِّيَةُ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ، مَقَادِيمُهَا
اثْنَا عَشَرَ، فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ خَمْسُونَ دِينَارًا، وَمَا خَيْرُهَا سِتَّةَ عَشَرَ، فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ خَمْسَةٌ
وَعِشْرُونَ، وَفِي السِّنِّ إِذَا اسْوَدَّ ثُلُثَا دِيَّتِهِ، وَفِي الزَّائِدَةِ ثُلُثُ دِيَةِ الْأَصْلِيِّ، وَقِيلَ فِيهِ
الْأَرْشُ، وَكُلُّ مَنْ جَنَى عَلَى غَيْرِهِ فَمَاتَ، مَرِضٌ أَوْ لَمْ يَمْرُضْ، فَعَلَى الْجَانِي الْقَوْدُ،
وَلَا قِصَاصَ فِي الْجِرَاحِ إِذَا خِيفَ مِنْهُ عَلَى النَّفْسِ غَالِبًا، وَلَا فِيهَا يَبْرَأُ وَيَصْلُحُ، وَفِيهِ
الْأَرْشُ، وَالْقِصَاصُ فِيهَا لَا يَبْرَأُ.

وَمَنْ دَاسَ بَطْنَ إِنْسَانٍ حَتَّى أَحَدَثَ دَاسَ بَطْنِهِ، أَوْ يَمْتَدِي بِثُلُثِ الدِّيَةِ، وَالْمَرْأَةُ
تُسَاوِي الرَّجُلَ فِي الْقِصَاصِ وَالدِّيَةِ حَتَّى تَبْلُغَ ثُلُثَ الدِّيَةِ، ثُمَّ تَصِيرُ عَلَى النِّصْفِ،
وَدِيَةُ أَعْضَاءِ أَهْلِ الذَّمَّةِ بِحِسَابِ دِيَاتِهِمْ، وَدِيَةُ أَعْضَاءِ الْعَبِيدِ بِحَسَبِ قِيَمَتِهِمْ،
وَلَا قِصَاصَ إِلَّا مَعَ التَّسَاوِي فِي الْحُرِّيَةِ وَالْإِسْلَامِ (*).

(*) [بَلَّغَ] قِرَاءَةٌ
[أَيْدُهُ] اللَّهُ تَعَالَى

وَأَمَّا دِيَاتُ الْجِرَاحِ:

فَفِي الْحَارِصَةِ بَعِيرٌ، وَفِي الدَّامِيَةِ بَعِيرَانِ، وَفِي الْبَاضِعَةِ ثَلَاثَةٌ، وَفِي السَّمْحَاقِ
أَرْبَعَةٌ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسَةٌ، وَفِي الْهَاشِمَةِ عَشْرَةٌ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَفِي
الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَكَذَا فِي الْجَائِفَةِ، وَالْقِصَاصُ فِي الْكُلِّ إِلَّا فِي الْمَأْمُومَةِ وَالْجَائِفَةِ
لِمَوْضِعِ الْعَرَرِ.

وَفِي كَسْرِ عَظْمٍ مِنْ عَضْوِ خُمْسِ دِيَّتِهِ، وَفِي مُوَضِحَتِهِ رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهِ، فَإِنْ جُرِيَ
عَلَى غَيْرِ عَيْبٍ فَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ دِيَةِ كَسْرِهِ، وَفِي رَضِهِ ثُلُثُ دِيَّتِهِ، فَإِنْ جُرِيَ سَوِيًّا فَأَرْبَعَةُ
أَخْمَاسِ رَضِهِ، وَلَوْ فَكَّ عَظْمٌ فَتَعَطَّلَ الْعَضْوُ فَثُلُثَا دِيَّتِهِ، وَلَوْ بَرَأَ عَلَى غَيْرِ عَيْبٍ فَأَرْبَعَةُ



أَخْمَاسِ دِيَّةِ فَكِّهِ، وَفِي مُنْقَلَةِ عِظَامِ الْأَعْضَاءِ كَمَا فِي مُنْقَلَةِ الرَّأْسِ بِنِسْبَتِهِ دِيَّتُهُ، وَفِي لَطْمَةِ
الْوَجْهِ إِذَا أَحْمَرَ دِينَارٌ وَنِصْفٌ، فَإِذَا أَخْضَرَ أَوْ اسْوَدَّ فَثَلَاثَةُ دَنَانِيرٍ، وَفِي الْبَدَنِ عَلَى
النِّصْفِ، وَالْقِسَامَةِ فِي الْأَعْضَاءِ بِنِسْبَتِهِ، دِيَاتُهَا مِنْ أَصْلِ حَمْسِينَ عَيْنًا^(*).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ [تَعَالَى]

[الْجِنَايَةُ عَلَى الْبَهَائِمِ]

أَمَّا الْجِنَايَةُ عَلَى الْبَهَائِمِ فَمَنْ أَتْلَفَ حَيَوَانًا تَقَعُ عَلَيْهِ الذَّكَاةُ بِالذَّكَاةِ، فَلِمَالِكِهِ
دَفَعُهُ وَأَخَذَ قِيَمَتَهُ أَوْ إِمْسَاكُهُ وَأَرْشُهُ، وَلَوْ أَتْلَفَهُ لَا بِالذَّكَاةِ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ حَيًّا، وَقَدْ
وُظِّفَ فِي الْكَلْبِ الْمُعْلَمِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَفِي كَلْبِ الْمَاشِيَةِ وَالْحَائِطِ عِشْرُونَ دِرْهَمًا،
وَلَوْ أَتْلَفَ عَلَى ذِمِّيٍّ مَا لَا يَمْلِكُهُ الْمُسْلِمُ وَيَمْلِكُهُ الذَّمِّيُّ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ عِنْدَ مُسْتَحْلِيهِ
كَالْحَمْرِ وَالْحِنْزِيرِ. وَالْجِنَايَةُ عَلَى أَعْضَاءِ الْبَهَائِمِ بِحَسَبِ قِيَمَتِهَا^(**) (١).

(**) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ [تَعَالَى]

(١) يُنظَرُ: الْمَرَايِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٤٤-٢٥٠.



كِتَابُ الْحُدُودِ

يَجِبُ الْحَدُّ بِالْقَتْلِ عَلَى الزَّانِي الْمُحْصَنِ وَالْمُحْصَنَةِ، وَاللَّائِطِ مُوقِبًا، وَغَاصِبِ الْمَرْأَةِ عَلَى نَفْسِهَا، وَالْمَحْدُودِ فِي الْحَمْرِ مَرَّتَيْنِ إِذَا شَرِبَهَا ثَالِثَةً، وَمَنْ جَرَدَ السَّلَاحَ فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ لِقَطْعِ الطَّرِيقِ، وَالْإِمَامُ مُحَيَّرٌ بَيْنَ قَتْلِهِ وَصَلْبِهِ وَقَطْعِ يَدِهِ وَرِجْلِهِ مُخَالِفًا وَنَفْيِهِ، وَمَنْ أَدْمَنَ بَيْعَ السُّمُومِ قُتِلَ، وَمَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الزَّانَا وَحُدًّا ثَلَاثًا قُتِلَ فِي الرَّابِعَةِ، وَكَذَا الْمَسَاحِقَةُ وَالذَّمِيُّ إِذَا زَنَى بِمُسْلِمَةٍ، وَحُدُّ هِيَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْصَنَةً، وَمَنْ وَطِئَ إِحْدَى الْمُحْرَمَاتِ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ لَوْ عَقَدَ عَلَيْهَا مَعَ الْعِلْمِ.

وَلَا يُحَدُّ الْمَجْنُونُ وَلَا الصَّبِيُّ. وَيَثْبُتُ الزَّانَا بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ عُدُولٍ مُعَايِنَةً قُبْلًا أَوْ دُبْرًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، وَيَتَحَقَّقُ الْإِحْصَانُ مَعَ الزَّوْجَةِ الدَّائِمَةِ الْمُدْخُولِ بِهَا الَّتِي لَا حَائِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا^(*)، وَلَا تُحْصِنُ الْمُتَعَةَ، وَتُحْصِنُ الْمَمْلُوكَةَ، وَيُجْلَدُ الزَّانِي، ثُمَّ يُقَامُ فِي حُفْرَةٍ إِلَى صَدْرِهِ، وَالْمَرْأَةُ إِلَى وَسْطِهَا، وَيَرْجُمُهُ الْإِمَامُ أَوَّلًا أَوْ مِنْ يَأْمُرُهُ إِنْ ثَبَتَ الزَّانَا بِالْإِقْرَارِ، وَلَوْ قَرَأَ لَمْ يَعُدْ، وَإِنْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ رَجْمَهُ أَوَّلًا الشُّهُودُ، وَلَوْ قَرَأَ أُعِيدَ، وَلِلْإِمَامِ أَنْ يُحَدَّ اللَّائِطُ إِذَا أَوْقَبَ بِالرَّجْمِ أَوْ الْقَتْلِ بِالسَّيْفِ، أَوْ بِالْقَائِهِ مِنْ عُلُوٍّ، أَوْ إِلْقَائِهِ جِدَارٍ عَلَيْهِ سِوَاءَ كَانَ مُحْصَنًا أَوْ غَيْرَ مُحْصَنٍ، وَيَجِبُ الْحَدُّ بِجِلْدِ مِائَةٍ عَلَى الزَّانِي غَيْرِ الْمُحْصَنِ، وَاللَّائِطِ غَيْرِ الْمُوقِبِ، وَالْمَسَاحِقَةِ.

وَلَوْ زَنَى وَلَهُ زَوْجَةٌ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا جُزْأَتُهَا نَاصِيئَتُهُ مَعَ الْحَدِّ، وَغُرِبَ عَنِ الْمِصْرِ

(*) [بَلَّغَ] قِرَاءَةٌ
[أَيْدُهُ] اللَّهُ تَعَالَى



سَنَّهُ، وَلَا تَغْرِيبَ عَلَى الْمَرْأَةِ وَلَا جَزْرًا، وَيُجْلَدُ الرَّجُلُ قَائِمًا عَارِيًّا إِنْ وُجِدَ كَذَلِكَ،
وَالْمَرْأَةُ جَالِسَةً وَتُرَبَّطُ ثِيَابُهَا عَلَيْهَا، وَلَا يُحَدُّ الْأَبُّ بِجَارِيَةِ الْابْنِ بَلْ يُعَزَّرُ، وَلَا يُقَامُ
الْحَدُّ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ، وَلَا فِي بَرْدٍ شَدِيدٍ، وَلَا حَرٍّ شَدِيدٍ، وَلَا تُحَدُّ الْحَامِلُ حَتَّى
تَضَعَ، وَيُحَدُّ الْعَبْدُ فِي الزَّنَا خَمْسِينَ جَلْدَةً، وَلَوْ حُدَّ سَبْعَ مَرَّاتٍ قُتِلَ فِي الثَّامِنَةِ، وَمَنْ
زَنَى فِي وَفْتٍ شَرِيفٍ أَوْ مَكَانٍ شَرِيفٍ عَزَّرَ مَعَ الْحَدِّ، وَلَا يُقَامُ حَدُّ فِي الْحَرَمِ إِلَّا عَلَى
مَنْ أَحْدَثَ فِيهِ، وَيُجْلَدُ السَّكَرَانُ إِذَا زَنَى، وَلَوْ ادَّعَى الْأَعْمَى الشُّبُهَةَ لَمْ يُقْبَلْ^(*)،
وَالْعُقُودُ الْفَاسِدَةُ تَدْرَأُ الْحَدَّ مَعَ الشُّبُهَةِ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا فَزَنَى جُلِدَ بِشَيْءٍ فِيهِ مِائَةٌ
قَضِيبٍ إِذَا خِيفَ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَوْ وَجَبَ رَجْمُهُ رُجِمَ، وَالْمَكَاتِبُ يُجْلَدُ بِقَدْرِ مَا تَحَرَّرَ
مِنْهُ جَلْدُ الْحُرِّ وَالْبَاقِي جَلْدُ الْعَبْدِ.

(*) بَلَّغَ قِرَاءَةً
أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَمَنْ تَابَ قَبْلَ قِيَامِ الْبَيْتَةِ سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ، وَلَا يَسْقُطُ لَوْ تَابَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَالزَّانِي
بِالْمَيْتَةِ يُحَدُّ، وَالْإِمَامُ مُحَيَّرٌ فِي الدَّمِيِّ بَيْنَ إِقَامَةِ الْحَدِّ بِمَا يَنْتَظِرُهُ شَرْعًا أَوْ شَرَعُهُ، وَيُقْتَلُ
لَوْ لَا طَبَّ بِمُسْلِمٍ.

وَيَجِبُ التَّغْزِيرُ عَلَى: مَنْ ضَاجَعَ امْرَأَةً أَجْنَبِيَّةً مُجَرَّدًا أَوْ غُلَامًا أَوْ رَجُلًا فِي إِزَارٍ
وَاحِدٍ، وَالصَّبِيَّانِ إِذَا زَنَوْا أَوْ زَنَى بِهِمْ، أَوْ لَاطُوا أَوْ لَيْطَ بِهِمْ، وَمَنْ افْتَضَّ جَارِيَةً
بِكُرًا بِإِصْبَعِهِ يَلْزِمُهُ صَدَاقُهَا، وَمَنْ نَكَحَ بِهِمَةً فَإِنْ وَقَعَ عَلَيْهَا الذَّكَاءُ ذُبِحَتْ
وَأُحْرِقَتْ بِالنَّارِ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا الذَّكَاءُ أُخْرِجَتْ مِنَ الْبَلَدِ، وَيَعْرَمُ قِيمَتُهَا إِنْ
لَمْ تَكُنْ لِلنَّكَاحِ، وَمَنْ اسْتَمْنَى بِيَدِهِ، وَمَنْ قَدَفَ عَبْدًا أَوْ ذِمِّيًّا، وَكَذَا الْعَبِيدَ وَالْإِمَاءَ
وَأَهْلَ الذَّمَّةِ إِذَا تَقَادَفُوا، وَمَنْ أَكَلَ مُسُوخَ السَّمَكِ كَالزَّمَارِ وَالْمَارْمَاهِي وَكُلَّ مُحْرَمٍ
مِنْ طَيْرٍ أَوْ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ.

وَيَجِبُ الْحَدُّ بِثَمَانِينَ عَلَى الْقَازِفِ إِذَا كَانَ الْقَذُوفُ حُرًّا بِالْعَا مُسْلِمًا وَكَانَ



(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيَّدَهُ اللهُ [تَعَالَى]

الْقَاذِفُ بِالْغَا عَاقِلًا^(*)، وَيَثْبُتُ الْقَذْفُ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ الْإِقْرَارِ مَرَّتَيْنِ، وَالذَّمِّيُّ إِذَا قَذَفَ مُسْلِمًا فَدَمُهُ هَدْرٌ، وَلَوْ قَالَ يَا بَنَ الزَّانِيَةِ أَوْ يَا أَبَا الزَّانِيَةِ أَوْ يَا أَخَا الزَّانِيَةِ فَالْحَدُّ لِلْمَقْذُوفِ لَا لِلْمُؤَاجِهِ، وَلِلْمَقْذُوفِ الْمُطَالَبَةُ وَالْعَفْوُ، وَلَوْ رَمَاهُ بِغَيْرِ الزَّنَا عَزَّرَ وَلَمْ يُحَدِّ، وَتُحَدُّ الْمَرْأَةُ فِي قَذْفِ الرَّجُلِ، وَلَا حَدٌّ فِي التَّعْرِیْضِ، وَفِيهِ التَّعْزِيرُ، وَمَنْ قَالَ مَا يَتَضَمَّنُ الزَّنَا عُرْفًا حَدًّا مَعَ الْمَعْرِفَةِ بِمَعْنَاهُ كَقَوْلِهِ: يَا قَرْنَانُ أَوْ يَا دُبُوثُ، وَالرَّمْيُ بِالضَّلَالِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ بِلَاءِ اللهِ أَوْ بِالْأَلْقَابِ الْمَكْرُوهَةِ يُوجِبُ التَّعْزِيرَ رِجَالًا كَانَ الْمَقُولُ لَهُمْ أَوْ نِسَاءً أَوْ صَبِيَانًا.

وَلَوْ قَذَفَ جَمَاعَةٌ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فَإِنْ جَاؤُوا مُجْتَمِعِينَ فَلَهُمْ حَدٌّ وَاحِدٌ، وَإِنْ افْتَرَقُوا فَلِكُلِّ وَاحِدٍ حَدٌّ، وَكَذَا فِي التَّعْزِيرِ، وَيُجْلَدُ الْقَاذِفُ بِشَيْبِهِ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ حَتَّى يَتُوبَ، وَمَنْ شَهِدَ بِالزَّنَا وَحَدَّهُ أَوْ مَعَ اثْنَيْنِ أَوْ اخْتَلَفُوا فِي الرُّؤْيَةِ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ حَدٌّ، وَيُحَدُّ شَارِبُ الْمُسْكَرِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَكَذَا مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فِيهِ مُسْكَرٌ أَوْ اصْطَنَعَ بِهِ، فَإِنْ بَاعَهُ اسْتَيْبَ، فَإِنْ أَصْرَقَ قَتَلَ، وَيُجْلَدُ الذَّمِّيُّ كَالْمُسْلِمِ، وَلَا يُحَدُّ السَّكَرَانُ حَتَّى يَفِيقَ، وَيُجْلَدُ الشَّارِبُ عَلَى ظَهْرِهِ وَكَتْفَيْهِ، وَلَا يَثْبُتُ الْمَوْجِبُ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ.

وَيُجْلَدُ الْقَوَادُ خَمْسًا وَسَبْعِينَ جَلْدَةً وَيُخَلَّقُ رَأْسُهُ وَيُشَهَّرُ إِنْ كَانَ رَجُلًا، وَتُجْلَدُ الْمَرْأَةُ حَسْبُ، فَإِنْ عَادَا فَعِلَ بِهِمَا مَا وَجَبَ ثُمَّ نَفِيَا عَنِ الْمِصْرِ^(**) (١).

(**) [بَلَغَ] قِرَاءَةً
أَيَّدَهُ اللهُ [تَعَالَى]

[ذِكْرُ حَدِّ السَّرِقَةِ]

وَيُقَطَّعُ السَّارِقُ إِنْ كَانَ بِالْغَا عَاقِلًا إِذَا سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ، وَلَا قَطْعٌ عَلَى الْعَبْدِ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَوْلَاهُ، وَيُقَطَّعُ بِإِلِغَايِهِ، وَلَا يُقَطَّعُ الْأَبُ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَالِ ابْنِهِ،

(١) يُنظَرُ: الْمَرَامِسُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٥٣-٢٥٩.



وَلَا السَّيِّدُ مِنْ مَالِ عَبْدِهِ، وَلَا الْمُسْلِمُ مِنْ مَالِ الْغَنِيْمَةِ، وَلَا يَجِبُ الْقَطْعُ حَتَّى يَكُونَ الْمَسْرُوقُ خَمْسَةَ قَرَارِيْطٍ فَصَاعِدًا أَوْ مَا قِيَمَتُهُ ذَلِكَ، مُحْرَرًا بِقِفْلٍ أَوْ غَلَقٍ، وَلَا يُقَطَعُ مَنْ سَرَقَ مِنْ جَيْبٍ أَوْ كُمٍّ ظَاهِرٍ، وَلَوْ كَانَ بَاطِنًا قُطِعَ، وَالْقَبْرُ حِرْزٌ فَيُقَطَعُ النَّبَّاشُ، وَلَوْ تَكَرَّرَ مِنْهُ وَتَابَ [عِنْدَ] ^(١) السُّلْطَانِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كَانَ لَهُ قَتْلُهُ أَوْ قَطْعُهُ، وَمَوْضِعُ الْقَطْعِ الْأَصَابِعُ الْأَرْبَعُ، وَيُتْرَكُ لَهُ الرَّاحَةُ ^(٢) وَالْإِبْهَامُ، وَيُسْتَعَادُ مِنْهُ مَا سَرَقَ أَوْ مِثْلُهُ أَوْ قِيَمَتُهُ لَوْ عُدِمَ، وَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى وَيُتْرَكُ لَهُ الْعَقَبُ، وَلَوْ سَرَقَ ثَالِثَةً حُبِسَ حَتَّى يَمُوتَ، أَوْ يَرَى الْإِمَامُ مِنْهُ تَوْبَةً، وَلَوْ سَرَقَ مِنَ الْحَبْسِ نِصَابًا مِنْ حِرْزٍ ضَرَبَتْ عُنُقُهُ، وَتَثْبُتُ السَّرِقَةُ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ، أَوْ الْإِقْرَارِ مَرَّتَيْنِ، وَلَا يُقْبَلُ إِقْرَارُ عَبْدٍ، وَالذَّمِّيُّ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْلِمِ، وَسَارِقُ الْحَيَوَانِ كَسَارِقِ غَيْرِهِ، وَالْمُحْتَالُ وَالْمُدْلَسُ يَعْرَمُ وَيُعَاقَبُ وَيُشَهَّرُ ^(٣).

(*) بَلَغَ قِرَاءَةً
أَيْدُهُ اللَّهُ تَعَالَى

ذِكْرُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ

الْأَمْرُ بِالْوَاجِبِ وَاجِبٌ، وَبِالْمَنْدُوبِ مَنْدُوبٌ، وَإِنْكَارُ الْمُنْكَرِ كُلُّهُ وَاجِبٌ، وَيَجِبُ بِحَسَبِ الْمَكِيْنَةِ بِالْيَدِ، ثُمَّ بِاللِّسَانِ، ثُمَّ بِالْقَلْبِ، وَأَنْ يُفْعَلَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُقْرَبِ لَا الْمُنْفَرِ، وَلَا يَجِبُ مَعَ تَوَجُّهِ ضَرَرٍ عَلَى النَّفْسِ أَوْ عَلَى مُؤْمِنٍ، وَيُسْتَحَبُّ وَإِنْ أَفْضَى إِلَى سَبِّ ^(٤) أَوْ ذَهَابِ مَالٍ يَسِيرٍ، وَلَا يُنْكَرُ مُنْكَرًا بِمُنْكَرٍ، وَلَا يَأْمُرُ بِمَعْرُوفٍ إِلَّا بِمِثْلِهِ، وَأَمَّا الْقَتْلُ وَالْجِرَاحُ فِإِلَى السُّلْطَانِ، وَكَذَا إِقَامَةُ الْحُدُودِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فَقَدْ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَرَاْسِمِ الْعَلَوِيَّةِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَيُتْرَكُ الرَّاحَةُ».

(٣) يُنْظَرُ: الْمَرَاْسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٦٠-٢٦١.

(٤) فِي الْأَصْلِ: (سَبَبٌ)، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْمَرَاْسِمِ الْعَلَوِيَّةِ، وَهُوَ أَوْفَقُ لِلْسِّيَاقِ.



فَوَضُّوا ذَلِكَ إِلَى الْفُقَهَاءِ، وَكَذَا الْحُكْمَ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَوْ اضْطَرَّتْهُمْ تَقِيَّةٌ أَجَابُوهَا،
إِلَّا فِي الدِّمَاءِ فَإِنَّهُ لَا تَقِيَّةَ فِيهَا.

وَرُوِيَ جَوَازُ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْمَمْلُوكِ وَالْوَالِدِ إِذَا كَانَ فَقِيهًا وَلَمْ يَخَفْ، وَتَرْكُهُ
أَثْبَتٌ، وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى وِلَايَةِ ظَالِمٍ فَلْيَعْتَمِدِ الْحَقَّ مَا اسْتَطَاعَ.

وَلَفَقَهَاءِ الشَّيْعَةِ أَنْ يُصَلُّوا بِالنَّاسِ الْأَعْيَادَ وَالْاِسْتِسْقَاءَ، فَأَمَّا الْجُمُعُ فَلَا، وَالْجِهَادُ
إِلَى السُّلْطَانِ أَوْ مَنْ يَأْمُرُهُ، وَلَا يُجُوزُ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَنْ يَغْشَى الْمُسْلِمِينَ عَدُوٌّ، فَيَجِبُ
الدَّفْعُ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَذُرَارِيَّتِهِمْ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ مُثَابُونَ، قَاتِلُهُمْ وَمَقْتُولُهُمْ^(١).

وَلِنَخْتِمَ ذَلِكَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ عَلَى مَا سَهَّلَ وَيَسَّرَ، وَالصَّلَاةِ عَلَى نَبِيِّهِ الْأَكْرَمِ الْأَطْهَرِ،
وَأَلِهِ أَئِمَّةِ الْبَشَرِ، وَنَسَّأَلُهُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا مَا قَدَّمْنَا وَمَا أَخَّرْنَا، وَلَا يُؤَاخِذَنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ
أَخْطَأْنَا، وَأَنْ يَجْعَلَ مَا كَتَبْنَاهُ حُجَّةً لَنَا لَا عَلَيْنَا، إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ.

وَأَفَقَ الْفِرَاقُ مِنْ نَسْخِهِ يَوْمَ الْحَمِيسِ سَادِسَ عَشَرَ صَفَرٍ، سَنَةَ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ
وَسِتِّمِائَةٍ، كَتَبَهُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُطْرِفِ الْحَسَنِيِّ، حَامِدًا مُصَلِّيًا
مُسْتَغْفِرًا^(*).

(*) أَنهَاءُ قِرَاءَةٍ

(١) يُنظَرُ: الْمَرَّاسِمُ الْعَلَوِيَّةُ: ٢٦٣ - ٢٦٤.



أَتَمَّى قِرَاءَةَ مُخْتَصِرِ رِسَالَةِ سَلَّارِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّيْلَمِيِّ
قِرَاءَةً وَبَحْثًا وَفَهَمًا السَّيِّدُ الْأَجَلُّ الْحَسِيبُ النَّسِيبُ
رَضِيَ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنٍ
ابْنُ عَلِيِّ الرَّزْقِيِّ يَوْمَ الْخَمِيسِ
رَابِعَ عَشَرَ جُمَادَى الْآخِرَةِ^(١)
سَنَةِ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ
وَسِتِّمِائَةٍ، وَكَتَبَ
مُحَمَّدُ بْنُ مُطْرِفٍ
الْحَسَنِيُّ^(٢)

(١) في الأصل: «جمدى الآخر».

(٢) وفي آخر النسخة (ح) ما نصه: «وافق الفراغ من نسخته يوم الجمعة سادس عشر المحرم، أول شهور سنة ثمانين ومائتين وألف هجرية، كتبه الفقير إلى رحمة ربه الدائم محمد ابن السيد هاشم الموسوي الرضوي المعروف بالهندي على نسخة بخط شامي، راقمها محمد بن مطرف الحسيني فارغا يوم الخميس سادس عشر صفر سنة اثنين وسبعين وستمائة»، ثم ذكر الإتهاء والإجازة.

قال محقق الكتاب: تمت مقابلة نسخة الأصل على المستسخ منها - نسخة مكتبة الإمام الحكيم - بحمد الله تعالى في يوم الخميس ٨ جمادى الأولى سنة ١٤٣٧ هـ في مدينة الحلة السيفية وعلى أصل كتاب المراسم العلوية، وقد كان بعض المقابلة في مدينة النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، وكان قد قابلها معي كل من الإخوة الأساتذة: ميثم سويدان الحميري ومضطفي صباح الجنابي ومحمد عبد الجواد الفتلاوي. والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وآله الطيبين الطاهرين.

الفهَارِسُ الْفَنِيَّة



فَهْرَسُ الْمَعْصُومِينَ (عليهم السلام)

٨٠،٧٧،٦٢،١٥	النبيِّ مُحَمَّد
٨٠،٧٣،٦٢،٣١	الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب
٦٢	فاطمة الزهراء
٨٣،٧٣،٦٢	الإمام أبو مُحَمَّد الحسن المجتبي
٦٢	الإمام أبو عبد الله الحسين
٦٢	الإمام عليّ بن الحسين السجاد
٦٢	الإمام أبو جعفر محمد الباقر
٧٣،٦٢	الإمام أبو عبد الله جعفر بن مُحَمَّد الصادق
٦٢	الإمام أبو الحسن موسى بن جعفر
٦٢	الإمام أبو الحسن عليّ بن موسى الرضا
٦٢	الإمام أبو جعفر الثاني مُحَمَّد بن عليّ الجواد
٦٢	الإمام أبو الحسن عليّ بن مُحَمَّد الهادي
٦٢	الإمام أبو مُحَمَّد الحسن العسكريّ
٦٢	الإمام المهديّ الحجّة



فَهْرَسُ الْأَعْلَامِ

(أ)

- آقا بزرك الطهراني، الشيخ
٣٤، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٥، ١٥
- ابن إدريس الحلبي = محمد ابن إدريس
٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٧٧، ٧٦، ٦٢، ٦٠، ٥٤، ٥٣، ٤٩، ٤٦، ٣٧، ٣٦، ٣٥
- ابن إدريس الحلبي = محمد ابن إدريس
٧٠، ٣٢، ٢٩
- ابن داود الحلبي
٤٠، ٢٤
- ابن طاووس، مجد الدين السيد
٨١، ٨٠
- ابن الطقطقي
٧٤، ٧٣
- ابن عتبة
٧٣
- ابن المهنا
٧٤
- أبو الحسن البصري
٢٥
- أبو ذر الغفاري
٦١
- أبو الصلاح الحلبي
٣٣
- أبو علي ابن الشيخ الطوسي، الشيخ
٧١، ٧٠، ٢٤



- ٤١ أبو القاسم ابن الوزير مؤيد الدين ابن العلقميّ، الوزير
- ٤٣ أحمد بن حسن الباقوري، وزير الأوقاف
- ٩٠، ١٧ أحمد الصافي، السيّد
- ٧١ أحمد بن صالح القسّينيّ
- ٣٣، ٢٩ أحمد بن طاووس، السيّد = صاحب البشريّ
- ٩١ أحمد عبد العالي الكعبيّ
- ٩٣ أحمد عليّ مجيد الحليّ، محقق الكتاب
- ٧١ أحمد بن محمّد الموصليّ
- ٧٣، ٧١ أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الحليّ
- ٥١ أسد الله الكاظميّ، الشيخ
- ٧١، ٧٠ إلياس بن هشام الحائريّ
- ٧٣ أم داود
- ٧٣ أم كلثوم بنت زين العابدين
- ٩١، ٨٥ أمير ابن الشيخ شريف آل كاشف الغطاء، الشيخ

(ب)

- ٢٥ البهائيّ، الشيخ



(ث)

٤٦ ثامر كاظم الخفاجي، الدكتور

(ج)

٩٢ جعفر = (جعفر بن أحمد عليّ مجيد الحلبيّ)

١٧، ١٦، ١٥ جعفر بن الحسن الهذليّ، المحقق الحلبيّ

٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٣٩، ٣٧، ٣٥، ٣٢

٨٨، ٨٧، ٨٤، ٨٣، ٧٤، ٧٠، ٦٦، ٦٣، ٦١، ٥٨، ٥٧، ٥٥

٣٢، ٣١ جعفر بن الحسين بن أبي العباس الجاسطي الوارانيّ، الشيخ

٧٩ جعفر بن سعيد، نجم الدين

٤٧ جعفر عليّ بن جلال

٥٣ جعفر بن محمّد باقر آل بحر العلوم، السيّد

٩١ جواد السيّد كاظم الحكيم، السيّد

٢٦١، ٢٩ جواد الموسويّ الغريفيّ، السيّد

(ح)

٤٠ حسن، الشيخ = (الشيخ حسن والد المحقق الحلبيّ)

٤٠، ٢٩ الحسن بن أبي طالب اليوسفيّ المعروف بالفاضل الآبيّ، الشيخ

٦٠ الحسن بن ثابت بن حسن بن أحمد ابن عبد الله الموسى، السيّد



حسن الصدر الكاظمي، آية الله السيّد ١٩، ٥٢، ٥٤، ٦٠، ٨٣، ٨٤، ٨٥،

٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩

الحسن بن يوسف ابن المطهر الحلّي، العلامة الحلّي ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٧٦، ٨٠

حسين آل عصفور، الشيخ ٣٣

حسين بن سعيد بن هبة الله، قطب الدين الراونديّ، نصير الدين

الشهيد ٢٩، ٣٠، ٣٥

حسين بن عبد الصمد العامليّ، الشيخ ٧١

حسين بن موسى العامليّ ٣٣

حمزة بن عبد العزيز الديلميّ الطبرستانيّ، الشيخ أبو يعلى = الشيخ سلار الديلميّ

= سلار بن عبد العزيز الديلميّ ٢١، ١٧، ٢٢، ٢٣، ٢٤

٢٦، ٢٩، ٣٣، ٣٠، ٤٢، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٦٥، ٧٠، ٨٣، ٨٦، ٢١٨

حيدر محمّد عبيد الخفاجيّ ٩٢

حيدر محمّد عليّ المخزوميّ ٩٢

(خ)

خواجة نصير [الدين] ٨١

(د)

داود ابن الحسن المثني ٧٣، ٨٢



(ر)

- رزق الله = (رزق الله جدّ السيّد محمّد بن مطرف) ٨٢، ٧٣، ٧٢
رضا الأستاذي، الشيخ ٨٨، ٤٧، ٤٦، ٣٩

(س)

- سالم بن محفوظ بن عزيزة بن وشاح ٤٠
سعد الحدّاد، الدكتور ٢٦١
سعيد بن هبة الله الحسنيّ، قطب الدين الراونديّ ٣٥، ٣٠، ٢٩
سليمان بن داود ٧٣

(ش)

- شاكر المحمّدي، الشيخ ٥٨
شريف آل كاشف الغطاء، الشيخ ٩١، ١٦
الشلمغانيّ ٨٨
الشهيد الثاني ٣٣

(ص)

- صادق الخويلدي، الشيخ ٩١
صالح بن مهديّ الصدر، السيّد ٨٩
الصفديّ ٢٥



- ٦٠، ٤١ صفيّ الدين بن عبد العزيز الحلّيّ، الشاعر
(ض)
- ٣٤، ٣٣ ضياء الدين بن الفاخر، السيّد
(ط)
- ٤١ طومان بن أحمد العامليّ
(ع)
- ٩١، ٩٠ عبّاس آل أبو الطابوق، الشيخ
- ٢٥ عبّاس الشاه
- ٨١ عبّاس بن محمّد رضا القمّيّ، الشيخ
- ٧٦، ٧٥ عبد الرزاق بن أحمد، كمال الدين = ابن الفوطي
- ٦٥ عبد الستار الحسينيّ، السيّد
- ٤٢ عبد العزيز، عزّ الدين
- عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البرّاج، أبو القاسم = ابن
البرّاج
- ٢٥ عبد العظيم الحسينيّ
- ٤٠ عبد الكريم بن أحمد ابن طاووس، السيّد
- ٤٧، ٣٤، ٣١، ٢٦ عبد الله الأفندي صاحب (رياض العلماء)، الميرزا
٨٠، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠



- ٧٣ عبد الله المحض
- ٧٦ عبد المهديّ بن الحسين بن أبي الحسن عليّ بن أبي العزّ
- ٧١، ٧٠ عربي بن مسافر
- ٧٤ علاء الموسويّ، السيّد
- ٧٤ عليّ، السيّد = (السيّد عليّ أخو السيّد محمّد بن مطرف)
- ٧٦، ٧٥ عليّ بن أبي العزّ المعروف بابن القويقيّ النيليّ، أبو الحسن
- ٧١ عليّ بن أحمد بن أبي هاشم العلويّ الحسينيّ
- ٩٢ عليّ بن أحمد عليّ مجيد الحلّيّ
- ٧١ عليّ بن ثابت بن عبيدة السوراويّ
- ٧٧ عليّ بن حجّة الله الشولستانيّ، الشيخ
- ٨٦ عليّ بن حسن الصدر الكاظميّ، السيّد
- ٤٠ عليّ بن حسين بن إبراهيم، مجد الدين
- ١٧، عليّ بن الحسين ابن بابويه، والد الشيخ الصدوق = ابن بابويه القمّيّ
٨٦، ٦٠، ٥٢، ٥٧، ٥١، ٤٩
- ٣٧ عليّ بن الحسين بن فادشاه بن أبي القاسم
- ٢٤، ٢٣، ٢٢ عليّ بن الحسين الموسويّ = السيّد المرتضى علم الهدى
- ٨٩، ٥٨، ١٦ عليّ الحسينيّ السيستانيّ، آية الله العظمى السيّد



- عليّ قاسم هادي الخفاجيّ، الشهيد
٧
- عليّ بن محمّد رضا بن موسى آل كاشف الغطاء، الشيخ
٥٩، ١٦، ١٥
- عليّ بن عبّاس الأعرجيّ، الدكتور
٩١
- عليّ بن عبد العالي، المحقّق الكركيّ
٧٨، ٧٧
- عليّ المازندرانيّ، شرف الدين، الشيخ
٧٧
- عليّ بن أبي العزّ محمّد بن عليّ، أبو الحسن
٨١، ٧٦
- عليّ بن محمّد بن عليّ، أبو طالب
٦٢
- عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى الخانيّ
٨٤، ٦٢
- عليّ بن محمّد بن مطرف
٧٤
- عليّ بن مهديّ الصدر، السيّد
٨٩
- عليّ بن موسى ابن طاووس، السيّد
٣٤
- عليّ بن يوسف ابن المطهّر
٤٠
- عليّ أصغر مرواريد، الشيخ
٣٨
- عمّار الهلاليّ، الشيخ
٩١
- العميد، السيّد = (السيّد العميد ابن أخت العلامة الحلّيّ)
٣٤

(ف)

- فاخر ابن فضائل العلويّ
٣٤



- ٩٢ فاطمة بنت أحمد عليّ مجيد الحلبيّ
٧٦، ٧٥، ٤٠ فخار بن معد الموسويّ، السيّد
٣٢ فخر المحقّقين الحلبيّ

(ك)

- ٥٨ كريم مسير، الشيخ

(م)

- ٩١ مجيد الشيخ عبد الهادي حموزي
٥٤، ٤٦، ٢٥، ٢٤ محسن الأمين العامليّ، السيّد
٣٨ محسن الحسينيّ الأمنيّ، السيّد
٤٠ محمّد بن أحمد بن صالح القسبيّ
٧٥ محمّد بن أحمد النيّليّ
٣٧ محمّد بن إسماعيل بن الحسن الهرقليّ الحلبيّ
٧٩، ٧٧، ٧٠، ٤٠ محمّد بن جعفر بن هبة الله ابن نما الحلبيّ = ابن نما الحلبيّ
٥٢، ٥١، ٣٣ محمّد بن الحسن الأصبهانيّ، الفاضل الهنديّ
٥٠ محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ

- محمّد بن الحسن بن عليّ الرزقيّ الداوديّ الحسنيّ، السيّد

٢١٨، ٨٧، ٨٤، ٨٣، ٨١، ٧٨، ٧٧، ٧٤، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٥، ٦٤، ٥٣



- ٧١ ، ٤٦ ، ٤٣ محمد بن الحسن الطوسي، الشيخ
- ٣٤ محمد بن شجاع القطان
- ٢٩ ، محمد بن طاهر السماوي، الشيخ = الشيخ محمد السماوي
٨٥ ، ٨٤ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٥٣ ، ٣٥
- ٣٣ محمد العاملي، السيّد
- ٢١٨ ، ٩١ محمد عبد الجواد الفتلاوي
- ٨٠ ، ٧٨ محمد بن عبد الرحيم بن داود الأسترآبادي، الشيخ
- ٤٠ محمد بن عبد الله بن زهرة الحسيني الحلبي
- ٥٨ محمد بن علي بن الحسين الجباعي الحارثي، الشيخ
- ٧٥ محمد بن علي بن عبد الله العراقي الجاواني
- ٤١ محمد بن علي القاشي، أبو جعفر
- ٨١ ، ٨٠ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ محمد بن علي القويقي الحلبي، أبو العزّ
- محمد بن علي بن محمد بن علي القويقي الحلبي = محمد بن أبي العزّ،
الشيخ
٧٥ ، ٧٤ ، ٧٠
- ٣٦ محمد بن القاسم بن محمد البرزهي
- ٣٠ محمد بن المحسن الحلبي، الشيخ أبي جعفر
- ٣١ محمد بن محمد بن علي الفراهاني المحمّد آبادي، الشيخ



- ٥٨ محمد عليّ الأوردبادي، الشيخ
- ٢٦ محمد عليّ القاضي، السيّد
- محمد عليّ المعروف بـ(آقا مجتهد) ابن السيّد صدر الدين الموسويّ العامليّ،
٣٤ السيّد
- ٣٩ محمد مهديّ الأصفي، الشيخ
- ٨٩، ٢٢ محمد مهديّ بحر العلوم، السيّد
- ٧٣ محمد مهديّ الخراسان، السيّد
- ٥١ محمد مهديّ النجفيّ، السيّد
- ٣٨ محمود البستانيّ، الدكتور
- ٨٩ محمود المرعشيّ، السيّد
- ٨١ المستعصم العبّاسيّ
- ٢١٨، ٩١ مصطفى صباح الجنابيّ
- ٢٤، ٢٣ المفيد، الشيخ
- ٣٤ المقداد
- ٧٣ المنصور الدوانيقيّ
- ٣٦ مهديّ بن حسين بن محمد الجرجانيّ
- ٧٣، ٤٧، ٤٦ مهديّ الرجائيّ، السيّد



٥٨

مهديّ الشيرازيّ، السيّد

٢١٨، ٩١

ميثم سويدان الحميريّ

(هـ)

٨١، ٨٠، ٧٦

هولاكو

(ي)

٧١

يحيى = (يحيى والد أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الحلبيّ)

يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الحلبيّ = يحيى بن سعيد الهذليّ، الشيخ

٧٨، ٧٧، ٧١، ٤٠، ٣٤

نجيب الدين = يحيى صاحب جامع الشرائع

٧٩، ٧٧، ٣٤

يوسف بن عليّ ابن المطهر الحلبيّ، الشيخ سديد الدين



فَهْرَسُ الْبَيُوتَاتِ وَالْقَبَائِلِ وَالْفِرَقِ

(أ)

٧٧

آل أبي العزّ

٨٥

آل البلاغيّ

٨١

أهل الحلة

(ر)

٨٢، ٧٣، ٧٢

الرزاقلة = الرزاقات = بنو الرزقين

(ش)

٧٦، ٧٣، ٤٠، ٣٩، ١٦

الشيعة الإمامية

(ع)

٧٨، ٧٧، ١٦

علماء الحلة

٦٥

العلويّون

(م)

٤٠

المذاهب السنية



فَهْرَسُ الْأَمَاكِنِ وَالْبُلْدَانِ

(أ)

٢٦	آذربيجان
٢١	آمل
٢١	إستراآباد
٦٢، ٥٢، ٥١	أصفهان = أصبهان
٦٢	الأندلس
٣٥، ٢١	إيران
٣٧	إيرلندا

(ب)

٨٤، ٨١، ٤٦، ٣٧	بغداد
٣٨	بيروت

(ت)

٣١، ٢٦	تبريز
--------	-------



(ج)

٣١	جاسب
٧٦	جالوس
٤٣	جامعة الأزهر
٢١	جرجان
٣٧	جسترتي
٣٨	جمعية منتدى النشر

(ح)

٧٦، ٧٥	حلب
٢١٨، ٨١، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٣، ٦٤، ٦٢، ٤٤، ٤٠، ٣٩، ١٧، ١٦	الحلّة

(خ)

٦٢	خان لنجان
----	-----------

(د)

٣٨	دار الحقّ
٦٢	دانية
٣٧	دبلن
٢١	دهستان
٢١	الديلم



(ر)

٢٥ الري

(س)

٢١ سارية

٣٦ سبزوار

٨٩ سوريا

(ش)

٨٩ شارع باب المراد

٢١ شالوس

(ط)

٢١ طبرستان

٣٠ طرابلس

٨٩ ، ٧٨ ، ٢٣ طهران

(ع)

٨٨ ، ١٦ العراق

(ق)

٢٦ قرية خسرو شاه



٨٩، ٨٨، ٤٧، ٤٢، ٣٨، ٣١

قم المقدّسة

(ك)

٨٩، ٨٨، ٨٥، ٨٣

الكاظميّة المقدّسة

٢١٨، ٨٩، ٣٧

كربلاء المقدّسة

(م)

٢١

مازندران

٤٢

مؤسّسة النشر الإسلاميّ

٣٨

مؤسّسة فقه الشيعة

٨٩، ٧٣

مؤسّسة كاشف الغطاء

٣٨

المجمع العالميّ لأهل البيت

٤٤

محلّة الجبّاويين

٧٦

مدرسة الإمام الصادق

٣٦

مدرسة دار العلم في النجف

٨٠، ٧٧، ٧٣

المدينة المنوّرة

٤٧

مركز إحياء التراث الإسلاميّ

٨٩، ١٧، ١٦

مركز تراث الحلّة التابع للعتبة العباسيّة المقدّسة

٣٣

مركز الفقيه العامليّ



٨٩	مصر
٣٨	مطبعة الدار الإسلامية
١٧	مقبرة ومسجد الشيخ جعفر الكبير
٢٩	مكة المكرمة
٨٩، ٨٨، ٨٥، ٨٣، ٤٧، ٤٦	مكتبة آية الله السيّد حسن الصدر
٦٢	مكتبة الأستانة الرضويّة
٢١٨، ١٩	مكتبة الإمام الحكيم العامّة
	مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة = مكتبة الإمام الشيخ محمّد الحسين آل كاشف
٨٩، ٨٨، ٥٧، ٥٥، ٥٣، ٣٥، ٢٩، ١٩، ١٦	الغطاء = مكتبة عليّ والحسين
٣٧	مكتبة جامعة طهران
٨٩، ٨٦	مكتبة الروضة العباسيّة
٤٧، ٣٧	مكتبة السيّد المرعشيّ
٣٧	مكتبة الشيخ عبد الحسين الطهرانيّ
٦٨	مكتبة الشيخ محمّد بن طاهر السماويّ
٧٧	مكتبة الشيخ هادي آل كاشف الغطاء
٢٣	مكتبة مجلس الشورى
٧٨	مكتبة المشكاة



(ن)

النجف الأشرف ٢١٨، ٨٩، ٨٥، ٨٤، ٧٨، ٧٧، ٥٤، ٥٣، ٣٨، ٣٦، ٣٥، ١٦

٧٦، ٧٥

نهر قويق

٧٦

النيل



فَهْرَسُ أَعْلَامِ الْمُتَرْجِمِينَ

- ٣٩ الشيخ المحقق جعفر بن الحسن الهذليّ الحلّيّ
- ٢١٨، ٢١ (سَلَّار) المعروف بـ (سَلَّار) الشيخ أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز الديلميّ الطبرستانيّ، المعروف بـ (سَلَّار)
- ٦٢ عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى الخانيّ
- ٧٤ الشيخ محمّد ابن أبي العزّ الحلّيّ
- ٨١ السيّد محمّد بن الحسن الرزقيّ الداوديّ الحسنيّ العلويّ
- ٧٢ السيّد محمّد بن مطرف بن محمّد الداوديّ الحسنيّ العلويّ الرزقيّ



فَهْرِسُ الْأَخْتَامِ

ختم: (مكتبة الإمام محمد الحسين كاشف الغطاء العامّة، النجف الأشرف،
العراق) ٥٩

ختم بيضويّ: (بسمه تعالى من كتب عليّ بن الرضا بن موسى بن جعفر
كاشف الغطاء، سنة ١٣٢٢هـ) ٥٩

ختم بيضويّ: (من كتب محمد السماويّ، ١٣٥٤) ٦٨

ختم بيضويّ كبير: (مكتبة آية الله الحكيم العامّة في النجف الأشرف،
أسست سنة ١٣٧٧هـ) ٦٩

ختم مدوّر (مديريّة الآثار العامّة، مكتبة المتحف العراقيّ، المخطوطات،
بغداد) ٥٩



فَهْرَسُ الْأَشْعَارِ

قافية الدال

٦٣ تزوّد للذي لا بدّ منه... المعاد

قافية العين

٦٣ تزوّد من الدنيا وخلّ المطامع... يُسارع

قافية الميم

١٦ إذا ما بناء شاده العلم والتقى... يتهدّم

٦٠ إن لم تكن عالماً بالسؤال... أسلم صفّي الدين الحليّ

قافية الهاء

٤٣ يا راقداً والمنايا غير راقدة... ترميه المحقّق الحليّ

قافية الواو

٦٤ ولم نسلك مسالكهم ولم نسر... كانوا

فَهْرَسُ مَصَادِرِ التَّحْقِيقِ



* القرآن الكريم.

(أ)

١. إجازات علماء موجود در نسخه های خطی کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی: براتعلی غلامی مقدّم، نشر: سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی، سنة ۱۳۹۱ ش.
٢. الأصيلي في أنساب الطالبين: ابن الطقطقي، محمد بن تاج الدين الحسيني (كان حياً سنة ٧٢٠هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، نشر: مكتبة السيد المرعشي - قم المقدّسة، سنة ١٤١٨هـ.
٣. الأعلام: الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، نشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٥، سنة ١٩٨٠م.
٤. أعيان الشيعة، الأمين، السيد محسن بن عبد الكريم (ت ١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن الأمين، نشر: دار التعارف للمطبوعات - بيروت، (د.ت).
٥. إقبال الأعمال، ابن طاووس، علي بن موسى الحسيني (ت ٦٦٤هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، نشر: مركز انتشارات مكتب الإعلام الإسلامي، قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٤هـ.



٦. الألفية والنفلية: الشهيد الأول، محمد بن مكي العاملي (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق: علي الفاضل القائني النجفي، نشر: مكتب الإعلام الإسلامي - قم المقدسة، ط ١، سنة ١٤٠٨هـ.

٧. أمل الأمل: الحر العاملي، الشيخ محمد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني الأشكوري، مطبعة الآداب - النجف الأشرف، (د.ت).

٨. الأنساب: السمعاني، عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢هـ)، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، نشر: دار الجنان - بيروت، ط ١، سنة ١٤٠٨هـ.

٩. الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع: الشيخ حسين آل عصفور (ت ١٢١٦هـ)، تحقيق: الميرزا محسن آل عصفور، نشر: مكتبة أنوار الهدى - قم المقدسة، (د.ت).

١٠. إيضاح الفوائد في شرح إشكالات القواعد: فخر المحققين، محمد بن الحسن ابن المطهر (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: السيد حسين الموسوي الكرماني والشيخ علي پناه الإشتهاردي والشيخ عبد الرحيم البروجردي، المطبعة العلمية - قم المقدسة، ط ١، سنة ١٣٨٧هـ.

(ب)

١١. بحار الأنوار: العلامة المجلسي، محمد باقر بن محمد تقوي (ت ١١١٠هـ)، مؤسسة الوفاء - بيروت، ط ٢، سنة ١٤٠٣هـ.

١٢. البيان: الشهيد الأول، محمد بن مكي العاملي (ت ٧٨٦هـ)، نشر: مجمع الذخائر الإسلامية - قم المقدسة، (د.ت).



(ت)

١٣. تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيديّ، السيّد محمّد مرتضى الحسينيّ (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عليّ شيربيّ، نشر: دار الفكر - بيروت، سنة ١٤١٤هـ.

١٤. تحفة الأزهار وزلال الأنهار: المدنيّ، السيّد ضامن بن شدقم الحسينيّ (كان حيّاً سنة ١٠٩٠هـ)، تحقيق: د. كامل سلمان الجبوريّ، نشر: مرآة التراث - طهران، ط ١، سنة ١٤٢٠هـ.

١٥. تحفة العالم في شرح خطبة المعالم: بحر العلوم، السيّد جعفر بن محمّد باقر، تحقيق: أحمد عليّ مجيد الحلّيّ، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات - بيروت، ط ١، سنة ١٤٣٣هـ.

١٦. التذكرة في الأنساب المطهّرة: العبيديّ، الشريف أحمد بن محمّد بن مهنا، إعداد: السيّد مهديّ الرجائيّ، نشر: مكتبة السيّد المرعشيّ - قم المقدّسة، ١٤٢١هـ.

١٧. التراث العربيّ المخطوط: الحسينيّ، السيّد أحمد الأشكوريّ، نشر: دليل ما - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤٣١هـ.

١٨. تعليقة أمل الآمل: الأفنديّ، ميرزا عبد الله الأصفهانيّ (ق ١٢)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، نشر: مكتبة السيّد المرعشيّ - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٠هـ.

١٩. تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الحرّ العامليّ، محمّد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم المقدّسة، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ.

٢٠. تكملة أمل الآمل: الصدر، السيّد حسن بن هادي (ت ١٣٥٤هـ)، تحقيق:



د. حسين علي محفوظ وعبد الكريم الدبّاع وعدنان الدبّاع، دار المؤرّخ العربيّ - بيروت، ط ١، سنة ١٤٢٩ هـ.

٢١. تكملة طبقات أعلام الشيعة: الرّوضاتيّ، السيّد محمّد عليّ (ت ١٤٣٣ هـ)، إعداد: محمّد بركت، نشر: مجلس الشورى الإسلاميّ - طهران، ط ١، سنة ١٣٩١ ش.

٢٢. تهذيب الأحكام: شيخ الطائفة، محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيّد حسن الموسويّ الخرسانيّ، نشر: دار الكتب الإسلاميّة - طهران، ط ١، سنة: ١٣٦٤ ش.

(ج)

٢٣. جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد: الأردبيليّ، الشيخ محمّد بن عليّ (ت ١١٠١ هـ)، نشر: مكتبة المحمديّ، (د.ت).

٢٤. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: النجفيّ: الشيخ محمّد حسن (ت ١٢٦٦ هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عبّاس القوچانيّ، نشر: دار الكتب الإسلاميّة - طهران، ط ٢، سنة ١٣٦٥ ش.

(ح)

٢٥. الحجّة على الذاهب إلى تكفير أبي طالب: الموسويّ، السيّد فخار بن معدّ (٦٣٠ هـ)، تحقيق: السيّد محمّد بحر العلوم، نشر: انتشارات سيّد الشهداء - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٠ هـ.

٢٦. الحوادث: منسوب إلى ابن الفوطيّ، عبد الرزّاق بن أحمد الشيبانيّ (ت ٧٢٣ هـ)، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف ود. عمّار عبد السلام رؤوف،



نشر: انتشارات رشيد- قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤٢٦ هـ.

(خ)

٢٧. مستدرک الوسائل: النوري، الميرزا حسين بن محمد تقي الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث- قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٦ هـ.

٢٨. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: العلامة الحلي، الحسن بن يوسف ابن المطهر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، نشر: مؤسّسة نشر الفقاهة- قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٧ هـ.

(د)

٢٩. الدرّ المنثور في أنساب المعارف والصدور: الأعرجي، السيّد جعفر بن راضي البغدادي (ت ١٣٣٢ هـ)، تحقيق: السيّد حسين أبو سعيدة الموسوي، نشر: مؤسّسة عاشور- قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤٢٧ هـ.

٣٠. الدروس الشرعية في فقه الإمامية: الشهيد الأوّل، الشيخ شمس الدين محمد ابن مكّي العاملي (ت ٧٨٦ هـ)، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلامي، نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة، ط ٢، سنة ١٤١٧ هـ.

(ذ)

٣١. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ)، نشر: دار الأضواء- بيروت، ط ٣، سنة ١٤٠٣ هـ.

٣٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: الشهيد الأوّل، محمد بن مكّي العاملي



(٧٨٦هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٩هـ.

(ر)

٣٣. الرجال: ابن داود، الحسن بن عليّ الحليّ (كان حيّاً سنة ٧٤١هـ)، تحقيق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدريّة - النجف الأشرف، سنة ١٣٩٢هـ.

٣٤. الرسائل الأربعة عشر: تأليف: مجموعة من المؤلّفين، تحقيق: الشيخ رضا الأسّاديّ، نشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين - قم المقدّسة، ط ٢، سنة ١٤٢٣هـ.

٣٥. رسائل الشهيد الثاني، الشهيد الثاني، زين الدين بن عليّ (ت ٩٦٥هـ)، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميّة، نشر: مركز انتشارات مكتب الإعلام الإسلاميّ، قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤٢١هـ.

٣٦. الرسائل الرجاليّة: الكلّباسيّ، الشيخ محمّد إبراهيم (ت ١٣١٥هـ)، طبع ضمن رسائل في دراية الحديث، إعداد أبو الفضل حافظيان البابليّ، نشر: دار الحديث - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤٢٤هـ.

٣٧. رسائل المحقّق الحليّ: المحقّق الحليّ، جعفر بن الحسن الهذليّ (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: الشيخ رضا الأسّاديّ، نشر: مؤسّسة بوستان كتاب - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٣٩٠ش.

٣٨. روضات الجنّات: الخوانساريّ، السيّد محمّد باقر الموسويّ (ت ١٣١٣هـ)، مطبعة الدار الإسلاميّة - بيروت، ط ١، سنة ١٤١١هـ.

الفهارسُ الفِئتيّة

٣٩. رياض العلماء وحياض الفضلاء: الأفندي، الميرزا عبد الله الأصفهاني (ق ١٢)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، نشر: مكتبة السيّد المرعشيّ، سنة ١٤١٥هـ.

(س)

٤٠. السرائر: ابن إدريس الحلّيّ، الشيخ محمّد بن منصور (ت ٥٩٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، نشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين - قمّ المقدّسة، ط ٢، سنة ١٤١٠هـ.

(ش)

٤١. الشرائع (قطعة منه): ابن بابويه، الشيخ عليّ بن الحسين القميّ (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: الشيخ كريم مسير والشيخ شاکر المحمّديّ، مطبعة دار المؤرّخ العربيّ - بيروت، ط ١، سنة ١٤٣٥هـ.

(ص)

٤٢. الصحاح في اللغة: الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد (٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ.

٤٣. صدى الفؤاد إلى حمى الكاظم والجواد عليهما السلام: الشيخ محمد بن طاهر السماويّ (ت ١٣٧٠هـ)، ضبطها وشرحها وقدم لها: مركز إحياء التراث التابع للعتبة العباسيّة المقدّسة، نشر: دار الكفيل، ط ١، سنة ١٤٣٦هـ.

(ض)

٤٤. ضياء الدراية، العلامة، ضياء الدين بن حسن الحسينيّ الأصفهانيّ (ت ١٤١٩هـ)، مؤسّسة التاريخ العربيّ، لبنان، ط ١، سنة ١٤٣٢هـ.



(ط)

٤٥. طبقات أعلام الشيعة: الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط ١، أوفست، سنة ١٤٣٠ هـ.

(ع)

٤٦. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب عليه السلام: ابن عنبه، أحمد بن علي الحسيني (٨٢٨ هـ)، صححه: السيد محمد حسن آل الطالقاني، نشر: المطبعة الحيدرية- النجف الأشرف، ط ٢، سنة ١٣٨٠ هـ.

٤٧. العين: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، نشر: مؤسسة دار الهجرة- قم المقدسة، ط ٢، سنة ١٤٠٩ هـ.

(غ)

٤٨. غاية المراد في شرح نكت الإرشاد: الشهيد الأول، محمد بن مكي العاملي (ت ٧٨٦ هـ)، تحقيق: رضا المختاري، نشر: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية- قم المقدسة، ط ١، سنة ١٤١٤ هـ.

(ف)

٤٩. فهرس التراث: الجلاي، السيد محمد حسين الحسيني، تحقيق: السيد محمد جواد الحسيني الجلاي، نشر: دليل ما- قم المقدسة، سنة ١٤٢٢ هـ.

٥٠. الفهرست: ابن بابويه، منتجب الدين علي بن عبيد الله الرازي (ت ٥٨٥ هـ)، تحقيق: المحدث السيد جلال الدين الأرموي، نشر: مكتبة السيد المرعشي- قم المقدسة، سنة ١٣٦٦ ش.



٥١. فهرستگان نسخه های خطی ایران (فنخا): إعداد واهتمام: مصطفى درایتی، نشر: المكتبة الوطنية في إيران، طهران، ط ١، سنة ١٣٩٠ ش.
٥٢. فهرست کتب خطی کتابخانه مرکزی و اسناد آستان قدس رضوی: براتعلی غلامی مقدم، نشر: سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی، ١٣٨١ ش.
٥٣. فهرست نسخه های خطی کتابخانه مرکزی دانشکاه تهران، مؤسسه انتشارات و چاپ دانشکاه تهران، سنة ١٣٥٧ ش.
٥٤. فهرست نسخه های خطی مدرسه امام صادق عليه السلام چالوس، تقدیم: السيد رفیع الدین الموسوي، فهرسة: محمود طيار المراغي، نشر ميراث مكتوب، طهران، سنة ١٣٨١ ش.
٥٥. الفوائد الرجالية: بحر العلوم، السيد محمد مهدي بن مرتضى الطباطبائي (ت ١٢١٢ هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم والسيد حسين بحر العلوم، نشر: مكتبة الصادق - طهران، ط ١، سنة ١٣٦٣ ش.

(ق)

٥٦. قاموس الرجال: التستري، الشيخ محمد تقي (ت ١٤١٥ هـ)، نشر: مؤسسه النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم المقدسة، ط ١، سنة ١٤١٩ هـ.

(ك)

٥٧. كشف الالتباس عن موجز أبي العباس: الصيمري، الشيخ مفلح بن الحسن (ت ٩٠٠ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسه صاحب الأمر عليه السلام، ط ١، سنة ١٤١٧ هـ.
٥٨. كشف الحجب والأستار: السيد إعجاز حسين الكنتوري (ت ١٢٤٠ هـ)،



تقديم: السيّد شهاب الدين المرعشي، نشر: مكتبة السيّد المرعشي - قم المقدّسة، ط ٢، سنة ١٤٠٩ هـ.

٥٩. كشف الرموز: الفاضل الآبيّ: زين الدين أبي عليّ الحسن بن أبي طالب ابن أبي المجد اليوسفيّ (ت ٦٩٠ هـ)، تحقيق: الشيخ علي پناه الإشتهارديّ، الحاج آغا حسين اليزديّ، نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين - قم المقدّسة، طبع سنة ١٤٠٨ هـ.

٦٠. كشف اللثام عن قواعد الأحكام: الفاضل الهنديّ، محمّد بن الحسن الأصفهانيّ (ت ١١٣٧ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٦ هـ.

٦١. كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام: العلامة الحلّيّ، الحسن بن يوسف ابن المطهر (٧٦٢ هـ)، تحقيق: حسين الدرگاهي، طهران، ط ١، سنة ١٤١١ هـ.

٦٢. الكنى والألقاب: القميّ، عبّاس بن محمّد رضا (١٣٥٩ هـ)، تقديم: محمّد هادي الأمينيّ، نشر: مكتبة الصدر، طهران، د.ت.

(ل)

٦٣. لسان العرب: ابن منظور، محمّد بن مكرم (٧١١ هـ)، نشر: أدب الحوزة - قم المقدّسة، سنة ١٤٠٥ هـ.

(م)

٦٤. مجمع الآداب في معجم الألقاب: ابن الفوطيّ، عبد الرزّاق بن أحمد الشيبانيّ (ت ٧٢٣ هـ)، تحقيق: محمّد الكاظم - طهران، وزارت فرهنگ وارشاد اسلامي، سازمان چاپ و انتشارات، سنة ١٤١٥ هـ.

الفهارسُ الفِئتيّة

٦٥. مختلف الشيعة: العلامة الحليّ، الحسن بن يوسف ابن المطهر (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين - قم المقدّسة، ط ٢، سنة ١٤١٣هـ.

٦٦. المراسم العلويّة في الأحكام النبويّة: الديلميّ، الشيخ حمزة بن عبد العزيز (ت ٤٤٨هـ)، تحقيق: السيّد محسن الحسينيّ الأمينيّ، نشر: المعاونة الثقافيّة للمجمع العالميّ لأهل البيت عليهم السلام، سنة ١٤١٤هـ.

٦٧. مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام: الشهيد الثاني، زين الدّين بن عليّ العامليّ (٩٦٥هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة المعارف الإسلاميّة - قم المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٣هـ.

٦٨. مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى: الآمليّ، الشيخ محمّد تقّيّ (ت ١٣٩١هـ)، مطبعة الفردوسيّ، ط ١، سنة ١٣٧٧هـ.

٦٩. معالم الدين وملاذ المجتهدين (قسم الفقه): العامليّ، الشيخ حسن بن زين الدين (ت ١٠١١هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، نشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين - قم المقدّسة، (د.ت).

٧٠. معالم العلماء: ابن شهر آشوب، محمّد بن عليّ المازندرانيّ (ت ٥٨٨هـ)، تقديم: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، المطبعة الحيدريّة - النجف الأشرف، سنة ١٣٨٠هـ.

٧١. المعتمد: المحقّق الحليّ، جعفر بن الحسن الهذليّ (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، إشراف: الشيخ ناصر مكارم الشيرازيّ، نشر: مؤسّسة سيّد الشهداء عليه السلام - قم المقدّسة، سنة ١٣٦٤ ش.



٧٢. معجم البلدان: الحمويّ، ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت، سنة ١٣٩٩هـ.

٧٣. معجم رجال الحديث: الخوئيّ، السيّد أبو القاسم بن عليّ أكبر الموسويّ (ت ١٤١٣هـ)، ط ٥، سنة ١٤١٣هـ.

٧٤. معجم المخطوطات النجفيّة: إعداد: مجموعة من الباحثين، إشراف: د. عبد الرزاق العيسى، إصدار مركز دراسات الكوفة، مؤسّسة النبراس - النجف الأشرف، سنة ٢٠١٢م.

٧٥. مفتاح الكرامة: العامليّ، السيّد محمّد جواد بن محمّد (ت ١٢٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ محمّد باقر الخالصيّ، نشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين - قمّ المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٩هـ.

٧٦. المقنعة: الشيخ المفيد، محمّد بن محمّد بن النعمان (٤١٣هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين - قمّ المقدّسة، ط ٢، سنة ١٤١٠هـ.

٧٧. من أعلام الشيعة: الشيخ رضا الأستاذيّ، انتشارات قدس - قمّ المقدّسة، ط ١، سنة ١٣٨٣ش.

٧٨. مناهل الضرب في أنساب العرب: الأعرجيّ، السيّد جعفر بن راضي البغداديّ (ت ١٣٣٢هـ)، تحقيق: السيّد مهديّ الرجائيّ، نشر: مكتبة السيّد المرعشيّ - قمّ المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٩هـ.

٧٩. موسوعة طبقات الفقهاء: الشيخ السبحانيّ ومجموعة من الباحثين، نشر: مؤسّسة الإمام الصادق (ع) - قمّ المقدّسة، ط ١، سنة ١٤١٨هـ.



الفهارسُ الفَنِيَّةُ

(ن)

٨٠. نزهة الأنفس وروضة المجلس : أبو سعيد محمد بن علي بن عبد الله العراقي، تحقيق رمضان بهداد، طهران/ ميراث مكتوب ١٣٨٧ ش.

٨١. نقد الرجال: التفرشي، مصطفى بن الحسين الحسيني، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم المقدسة، ط ١، سنة ١٤١٨ هـ.

٨٢. النهاية ونكتها: شيخ الطائفة، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) والمحقق الحلي، جعفر بن الحسن الهذلي (٦٧٦ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم المقدسة، ط ١، سنة ١٤١٢ هـ.

٨٣. نهاية المرام في شرح مختصر شرائع الإسلام: السيد محمد العاملي (ت ١٠٠٩ هـ)، تحقيق: الحاج آغا مجتبي العراقي، الشيخ علي پناه الاشتهااردي، آقا حسين اليزدي، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، ط ١، سنة ١٤١٣ هـ.

(و)

٨٤. الوافي بالوفيات: الصفدي، خليل بن أيك (ت ٧٦٤ هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، مط: دار إحياء التراث - بيروت، سنة ١٤٢٠ هـ.

(ي)

٨٥. ينباع الفقهية: موسوعة فقهية لعدة كتب، جمع وتحقيق: الشيخ علي أصغر مرواريد، نشر: دار التراث العربي ودار الإسلامية - بيروت، ط ١، سنة ١٤١٠ هـ.



الدوريات

٨٦. مجلّة تراثنا: مجلّة تصدر عن مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث في قم المقدّسة، عدّة أعداد.

٨٧. مجلّة دراسات علميّة: مجلّة تصدر عن المدرسة العلميّة (الآخوند الصغرى) في النجف الأشرف، عدّة أعداد، ١٤٣٣ هـ.

٨٨. مجلّة علوم الحديث: مجلّة نصف سنويّة تُعنى بعلوم الحديث، تصدر: عن كليّة علوم الحديث - طهران، العدد: ١٤، سنة ١٤٢٤ هـ.

٨٩. مجلّة كتاب الشيعة: مجلّة فصليّة تصدر من مؤسّسة كتاب شناسى شيعة، قم المقدّسة، العدد الخامس، السنة الثالثة، شتاء سنة ١٣٩١ ش.

المخطوطات

٩٠. قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام: العلامة الحليّ (ت ٧٢٦ هـ)، موجودة في مدرسة الإمام الصادق عليه السلام في چالوس - إيران بالرقم (٢٣٨).

٩١. مجموعة خطيّة: تحتوي على (الجواهر في الفقه) لابن البرّاج، و(شرح المراسم) لمجهول، و (المراسم العلويّة) للدليميّ، وهي موجودة في مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامّة بالتسلسل (٣١٦).

٩٢. المسائل السالريّة: السيّد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)، النسخة موجودة في مكتبة مجلس الشورى - طهران، وتسلسلها (١٠٠٠٧/٢).



فهرسُ المحتويات

٧	الإهداء
٩	كلمةُ المركز
١٥	مُقدِّمةُ التَّحقيق
٢١	الفقرةُ الأولى: سلَّار الديلمي مؤلِّف كتاب (المراسم العلويَّة في الأحكام النبويَّة)
٢١	التَّعريف به
٢٢	الثناء عليه
٢٤	تصانيفه
٢٥	وفاته وموضع دفنه
٢٧	الفقرةُ الثَّانية: كتاب (المراسم العلويَّة في الأحكام النَّبويَّة)
٢٧	التَّعريف به
٢٩	شروحه
٣٥	مختصراته
٣٥	مخطوطاته (أقدم نُسخه)



٣٨	طبعاته
٣٩	الفقرة الثالثة: المحقق الحلِّيُّ مُختصر المراسم العلويَّة
٣٩	التَّعريف به
٤٠	أسانذته وتلاميذه
٤١	تصانيفه
٤٣	شعره
٤٤	وفاته
٤٥	الفقرة الرابعة: كتاب (مختصرُ المراسمِ العلويَّة)
٤٥	المحقق الحلِّيُّ واختصار الكتب
٤٧	مختصر المراسم العلويَّة
٤٩	في إثبات نسبة الكتاب إلى المحقق الحلِّيِّ <small>رحمته الله</small>
٥٣	في نسبة الكتاب لغير المحقق الحلِّيِّ <small>رحمته الله</small>
٥٥	الأسباب التي أدت إلى عدم معرفة الكتاب
٥٧	الفقرة الخامسة: نسخة كتاب (مختصر المراسم العلويَّة)
٥٧	النُّسخ المعتمدة
٥٧	النسخة الأولى الأصل (نسخة مكتبة الإمام كاشف الغطاء العامَّة)
٥٩	الكتاب الأوَّل: (كتاب الشرائع)

الفهارسُ الفَنِيَّةُ

- ٦١ الكتاب الثاني: (المسائل المصريَّة)
- ٦٣ الكتاب الثالث: (مختصر المراسم)
- ٦٦ الإنهاءات التي على النسخة
- ٦٨ النسخة الثانية (نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامَّة)
- ٦٩ الإجازة التي كُتبت على نسخة (مختصر المراسم)
- ٧٢ ترجمة السيّد محمَّد بن مطرف الرزقيّ الحسنيّ (الناسخ والمجيز)
- ٧٤ ولده وأخوه
- ٧٤ مشايخه وأساتذته
- ٨١ ترجمة السيّد رضيّ الدين محمَّد بن الحسن الرزقيّ الداوديّ العلويّ الحسنيّ (المجاز)
- ٨٢ مشايخه وأساتذته
- ٨٣ هل كانت النسخة الأولى الأصل عند آية الله السيّد حسن الصدر رحمته الله أم لا؟
- ٨٩ منهج التحقيق
- ٩٠ شكر وتقدير
- ١٠٩ مختصر المراسم العلويَّة
- ١١٣ كِتَابُ الطَّهَّارَةِ [أَقْسَامُ الطَّهَّارَةِ]
- ١١٣ [ذِكْرُ الطَّهَّارَةِ الصُّغْرَى]
- ١١٥ الأوَّلُ: في مَوْجِبَاتِهَا



- ١١٩ الفَصْلُ الثَّانِي: فِيمَا يَتَطَهَّرُ بِهِ
- ١٢٣ الفَصْلُ الثَّلَاثُ: فِي كَيْفِيَّتِهَا
- ١٢٤ أَحْكَامُ الوُضُوءِ
- ١٢٥ [ذِكْرُ الطَّهَّارَةِ الكُبْرَى]
- ١٢٥ ذِكْرُ غُسْلِ الجَنَابَةِ
- ١٢٦ ذِكْرُ الحَيْضِ
- ١٢٧ ذِكْرُ النَّفَاسِ
- ١٢٧ ذِكْرُ الاستِحَاضَةِ
- ١٢٧ ذِكْرُ غُسْلِ المَيْتِ وَأَحْكَامِهِ
- ١٢٨ [تَجْهِيْزُ المَيْتِ]
- ١٣٣ ذِكْرُ مَا يَقُومُ مَقَامَ المَاءِ
- ١٣٣ ذِكْرُ إِزَالَةِ النَّجَاسَاتِ
- ١٣٤ كِتَابُ الصَّلَاةِ
- ١٣٥ [ذِكْرُ مُقَدِّمَاتِ الصَّلَاةِ]
- ١٣٥ [ذِكْرُ مَعْرِفَةِ القِبْلَةِ]
- ١٣٦ [ذِكْرُ الأَوْقَاتِ]
- ١٣٧ [ذِكْرُ أَحْكَامِ مَا يُصَلَّى فِيهِ]

١٣٨	[ذِكْرُ أَحْكَامِ الْمَكَانِ]
١٣٨	[ذِكْرُ أَحْكَامِ مَا يُصَلَّى عَلَيْهِ]
١٣٩	[ذِكْرُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ]
١٣٩	شَرْحُ كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ
١٤٢	ذِكْرُ صَلَاةِ السَّفَرِ
١٤٢	ذِكْرُ بَاقِي صَلَاةِ الضَّرُورَةِ
١٤٣	ذِكْرُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ
١٤٣	ذِكْرُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ
١٤٤	[ذِكْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ مِنَ الصَّلَوَاتِ]
١٤٥	ذِكْرُ بَاقِي النَّوَافِلِ
١٤٨	ذِكْرُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ
١٤٩	ذِكْرُ مَا يَلْزَمُ الْمُفْرَطَ فِي الصَّلَاةِ
١٥١	[كِتَابُ الصَّوْمِ]
١٥٣	[كِتَابُ الْحَجِّ]
١٥٥	[كِتَابُ الزَّكَاةِ]
١٥٧	[كِتَابُ الْخُمْسِ]
١٥٩	[كِتَابُ النِّكَاحِ]



- ١٥٩ [ذِكْرُ شَرَائِطِ الْأَنْكِحَةِ]
- ١٦٢ [ذِكْرُ مَا يَلْزَمُ بِالْعَقْدِ]
- ١٦٤ [ذِكْرُ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ]
- ١٦٤ [ذِكْرُ النَّكَاحِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ]
- ١٦٥ كِتَابُ الْفِرَاقِ
- ١٦٦ [شُرُوطُ الطَّلَاقِ وَأَقْسَامُهُ]
- ١٦٧ الْخُلْعُ وَالْمُبَارَاةُ
- ١٦٧ [اللَّعَانُ]
- ١٦٨ ذِكْرُ مَا يَلْزَمُ الْمُطَلَّقَ
- ١٦٨ ذِكْرُ مَا يَلْزَمُ الْمَرْأَةَ
- ١٧١ كِتَابُ الْمَكَاسِبِ
- ١٧١ [أَقْسَامُ الْمَكَاسِبِ]
- ١٧٢ ذِكْرُ الْبَيْعِ
- ١٧٣ [ذِكْرُ الْبَيْعِ بِالصِّفَةِ]
- ١٧٣ [ذِكْرُ الْبَيْعِ بِالنَّسِيئَةِ]
- ١٧٤ [ذِكْرُ الْبَيْعِ بِالْبَرَاءِ مِنَ الْعُيُوبِ وَغَيْرِ الْبَرَاءِ]
- ١٧٤ ذِكْرُ بَيْعِ الْمُرَابَحَةِ

- ١٧٤ ذِكْرُ بَيْعِ الْحَيَوَانِ
- ١٧٥ ذِكْرُ بَيْعِ التَّمَّارِ وَالْخَضِرَاوَاتِ
- ١٧٦ ذِكْرُ الرَّبَا
- ١٧٦ لَوَاحِقُ الْبَيْعِ
- ١٧٧ ذِكْرُ الشَّرَكَةِ وَالْمُضَارَبَةِ
- ١٧٧ ذِكْرُ الشُّفْعَةِ
- ١٧٩ كِتَابُ الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ وَالْعُهُودِ
- ١٨٠ ذِكْرُ الْكَفَّارَاتِ
- ١٨١ كِتَابُ الْعِتْقِ وَالتَّذْيِيرِ وَالْمُكَاتَبَةِ
- ١٨١ ذِكْرُ أَحْكَامِ الدُّيُونِ
- ١٨٢ ذِكْرُ أَحْكَامِ الرُّهُونِ
- ١٨٢ ذِكْرُ الْوَدِيعَةِ
- ١٨٢ ذِكْرُ الْعَارِيَةِ
- ١٨٣ ذِكْرُ الْمَزَارَعَةِ وَالْمَسَاقَاةِ
- ١٨٣ ذِكْرُ الْإِجَارَاتِ
- ١٨٤ [ذِكْرُ تَضْمِينِ الصُّنَاعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ]
- ١٨٤ ذِكْرُ الصُّلْحِ



- ١٨٤ ذِكْرُ الْوُقُوفِ وَالصَّدَقَاتِ
- ١٨٥ [ذِكْرُ أَحْكَامِ الْهَبِيَّةِ]
- ١٨٦ ذِكْرُ الضَّمَانَاتِ وَالْكَفَالَاتِ وَالْحَوَالَاتِ وَالْوَكَالَاتِ
- ١٨٦ ذِكْرُ الْإِقْرَارِ فِي الْمَرَضِ
- ١٨٧ ذِكْرُ الْوَصِيَّةِ
- ١٨٨ ذِكْرُ اللَّقْطَةِ
- ١٨٩ ذِكْرُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ
- ١٩٠ [ذِكْرُ الذَّبَائِحِ]
- ١٩٠ ذِكْرُ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرِبَةِ
- ١٩٣ كِتَابُ الْمَوَارِيثِ
- ١٩٤ [فُرُوضُ الْمَوَارِيثِ]
- ١٩٥ [الْمَوَانِعُ مِنَ الْإِرْثِ]
- ١٩٥ [ذِكْرُ مِيرَاثِ الْأَبْوَيْنِ]
- ١٩٦ مِيرَاثُ الْأَوْلَادِ
- ١٩٧ مِيرَاثُ الْأَزْوَاجِ
- ١٩٧ مِيرَاثُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ
- ١٩٨ مِيرَاثُ الْعُمُومَةِ وَالْعَمَّاتِ وَالْحُنُوقِ وَالْخَالَاتِ

- ١٩٨ ميراثُ الموالِي
- ١٩٨ ميراثُ المَجُوسِ
- ١٩٨ ميراثُ الخنثى وَمَنْ لَهُ رَأْسَانِ أَوْ بَدَنَانِ عَلَى حَقْوٍ وَاحِدٍ
- ١٩٩ ميراثُ العَرَقِيِّ وَالْمَهْدُومِ عَلَيْهِم
- ١٩٩ حَاتِمَةٌ فِي الْحِسَابِ
- ٢٠١ كِتَابُ الْقَضَاءِ
- ٢٠٢ [ذِكْرُ أَحْكَامِ الْبَيِّنَاتِ]
- ٢٠٣ [ذِكْرُ كَيْفِيَّةِ إِيقَاعِ الشَّهَادَةِ]
- ٢٠٥ كِتَابُ الْجِنَايَاتِ
- ٢٠٨ ضَمَانُ النُّفُوسِ
- ٢١١ [الْجِنَايَةُ عَلَى الْبَهَائِمِ]
- ٢١٣ كِتَابُ الْحُدُودِ
- ٢١٥ [ذِكْرُ حَدِّ السَّرِقَةِ]
- ٢١٦ ذِكْرُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ
- ٢١٩ الفهارسُ الفنيّة
- ٢٢١ فهرسُ النبيِّ والأئمّة عليهم السلام
- ٢٢٣ فهرسُ الأعلام



٢٣٧	فهرس البيوتات والقبائل والفرق
٢٣٩	فهرس الأماكن والبلدان
٢٤٥	فهرس أعلام المترجمين
٢٤٧	فهرس الأختام
٢٤٩	فهرس الأشعار
٢٥١	فهرس مصادر التحقيق
٢٦٧	فهرس المحتويات

استدراك

لما بلغ بنا المطافُ إلى آخر العمل وفي خطواته الأخيرة من إخراج الكتاب إلى الطباعة، وصلت إلينا معلومتان تتعلّقان بمقدّمة الكتاب بخصوص طباعة بعض الكتب المذكورة فيها:

أولاً: الصفحة (٢٩) السطر (٨):

طُبِعَ هذا الشرح - شرح المراسم - في مجلّة (دراسات علميّة)، العدد المزدوج: التاسع والعاشر، الصفحات (٤٥٩-٥٨٨)، بتحقيق الأخ العلامة السيّد جواد الموسويّ الغريفيّ - دامَ تأييده -، شهر شعبان المعظّم سنة ١٤٣٧هـ.

ثانياً: الصفحة (٤٦) بعد السطر (١٥):

الخامسة - من طبعات تلخيص الفهرست - : بتحقيق الدكتور سعد الحدّاد، دار الفرات - الحلّة، ط ١، سنة ١٤٣٧هـ، ٢٥٠ ص.



The book contains, although brief, the chapters from 'Purity' to 'Enjoining Good and Forbidding Evil'. What has been lost or appears not to be summarized, due to a misprint or some other reason unknown to us, are four chapters: 'Fasting' including the section on 'I'tikaaf', 'Hajj', 'Zakaat', and 'Khums'. As for the chapters which were never summarized, their pages were left blank in the initial manuscript.



have mentioned that the book 'Al-Marasim', despite being one of the best books of such brevity in its compilation and clarity, nonetheless has some difficulty for a student because of its length and the need to study the opinions of its author. You prefer to remove its excesses and exhibit its essence in language that does not fall short of clarifying its points and that does not fail to precisely communicate its meaning. With that, the difficulty of its length would be stripped away and its heavy burden would be lightened. And I was of the opinion to fulfill your request so that I may entertain your enthusiasm and show the legitimacy of your impression. Otherwise, the initial author is more appropriately credited for his work even if it were only by virtue of being first. I seek GOD's support and rely upon Him, holding fast to Him and entrusting Him [in all my affairs]...

What remained of this synopsis is not complete.



-close. The synopsis included small additions without the inclusion of the author's opinion, in addition to some restructuring in its chapters. Al-Muhaqiq Al-Hilli removed its excesses and stripped it to its core using language that does not fall short of clarifying the point and precisely communicating the meaning. With that, the difficulty of length would be stripped away and the burden of the book would be lightened. That is what Al-Muhaqiq Al-Hilli himself stated at the outset of the book when he said:

[May GOD support you with his blessings and guide you to precision in your inquiries! May He grant you a heart that comprehends the teachings of the faith and perseverance to undertake what He has requested of you, along with enough time to reach your goal and a tongue capable of presenting proof! May he make your will gravitate towards achieving salvation and your soul dismiss the ornaments of the world! You

Abstract

'Mukhtasar Al-Marasim Al-Alawiyya' is a synopsis of the book 'Al-Marasim Al-Alawiyya Fi Al-Ahkaam Al-Nabawiyya' authored by Sheikh Abu Ya'la, Hamza Ibn Abdulaziz, also known as Sallar Al-Daylami (Died 463 A.H.). Although, the original author, Al-Daylami, said that his book was intend to be brief, saying "And I had endeavored to compile a brief book that encompasses every declaration [of law] and includes every certain aspect of the Sharia; explaining everything in precise categories so that it is more readily memorized and more easily studied...".

Al-Muhaqiq Al-Hilli (Died 676 A.H.) summarized this work despite its initial brevity in response to the request of another scholar whose name he did not dis-

*In The Name of Allah
Most Gracious Most Merciful*



Series of Codicological Hillian Heritage ❖ 1 ❖

Mukhtasar Al-Marasim Al-Alawiyya

The Great Jurist Sheikh Jaafar Ibn Al-Hassan Al-Hothali

Known as Al-Muhaqiq Al-Hilli (602-676 A.H.)

Edited by

Ahmad Ali Majeed Al-Hilli

**Printed for the First Time along with a copy of the manuscript
written by the author's student in the year 672 A.H.**

**And a Valuable Excerpt of the Book Al-Sharai' by Ibn Babaweih
Al-Qummi (Died 329 A.H.)**

**Both of Which are Preserved in the Archives of The Imam Kashif
Al-Ghita' General Library**

Islamic Knowledge and Humanitarian Affairs Department

Al-Hilla Heritage Center

*Mukhtasar Al-Marasim
Al-Alawiyya*